

عدالة وهمية، إفلات مستمر من العقاب

ضعف آليات الانتصاف وجبر الضرر الفعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في تونس



اللجنة
الدولية
للحقوقيين

icj



تسمح اللجنة الدولية للحقوقيين بإعادة طبع أجزاء من منشوراتها شرط الإشارة إلى حقوق الطبع وإرسال نسخة عن هذه المنشورات

إلى مقرها على العنوان التالي :

اللجنة الدولية للحقوقيين

Rue des Bains 33

P.O. Box 91

1211 Geneva 8, Switzerland

بدعم من



عدالة وهمية، إفلات مستمر من العقاب

ضعف آليات الانتصاف وجبر الضرر الفعالة لضحايا انتهاكات
حقوق الإنسان في تونس

4	المُلخَص التَّنفيذِي والتوصيات الرئِسيَّة
8	المراجِع المشار إليها
9	مقدمة

18..... أولاً. الحق في الانتصاف الفعال في قواعد الإجراءات الجزائية التونسية والمسؤولية الجنائية الفردية

18	أ. المباشرة بالإجراءات الجنائية
18	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
21	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
24	ب. دور النائب العام أو وكيل الجمهورية وصلاحيات النيابة العامة
24	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
26	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
31	ت. قاضي التحقيق ومسار التحقيق
31	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
33	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
36	ث. دور القائم بالحق الشخصي
36	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
39	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
41	ج. شهادات الضحايا والشهود وحمايتهم
41	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
42	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

46..... ثانياً. العقوبات القانونية والتطبيقية الأخرى أمام المسؤولية الجنائية.

46	أ. التعريف بالجرائم
46	1. حالات الإعدام خارج القضاء
46	(1) الإطار القانوني التونسي
49	(2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
52	2. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة
52	(1) الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
56	(2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
59	3. الاختفاء القسري والاحتجاز السري
59	(1) الإطار القانوني التونسي والممارسة الواقعية في تونس
60	(2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
61	4. الاحتجاز التعسفي
61	(1) الإطار القانوني التونسي والممارسة الواقعية في تونس
62	(2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
66	ب. العقوبات غير المتناسبة مع الجريمة
66	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
67	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية
70	ت. تطبيق المحكمة للقانون الدولي
70	1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس
71	2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

- ث. عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم..... 73
1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس..... 73
 2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 74
- ج. مبدأ الشرعية..... 77
1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس..... 77
 2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 79
- ح. السقوط بالتقادم..... 82
1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس..... 82
 2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 84
- خ. مسؤولية الرؤساء والأوامر العليا..... 86
1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس..... 86
 - (1) مسؤولية الرؤساء..... 86
 - (2) الأوامر العليا..... 90
 2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 91
 - (1) مسؤولية الرؤساء..... 91
 - (2) الأوامر العليا..... 93
- د. اللجوء إلى المحاكم العسكرية..... 94
1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس..... 94
 - (1) اجتهادات المحاكم العسكرية في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..... 94
 - (2) الإجراءات أمام المحاكم العسكرية..... 95
 - (3) دور الضحايا في المحاكم العسكرية..... 97
 - (4) التحقيقات التي يفودها حاكم التحقيق العسكري..... 97
 2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 98
- ثالثاً. الحق في الانتصاف الفعال في الوسائل الأخرى المتاحة والحق في الجبر..... 102
- أ. لمحة عامة..... 102
- ب. الجبر بأمر من المحكمة..... 104
1. الجبر بعد الإجراءات الجنائية..... 104
 - (1) الإطار القانوني التونسي..... 104
 - (2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 107
 2. الإجراءات المدنية والإدارية التونسية..... 110
 - (1) الإطار القانوني التونسي..... 110
 - (2) التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية..... 111

الملخص التنفيذي والتوصيات الرئيسية

في وقتٍ تحتفل فيه تونس بالذكرى الخامسة لسقوط نظام بن علي، يبقى الوصول إلى سبل الانتصاف والجبر الفعالة هدفاً بعيد المنال بالنسبة إلى ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، رغم ما تشهده البلاد من إصلاحات على مستوى المؤسسات والقوانين والسياسات.

خضعت تونس طيلة الفترة الممتدة من 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 وحتى 14 كانون الثاني/يناير 2011، لسيطرة زين العابدين بن علي وحزبه الحاكم. وخلال تلك الحقبة من الزمن، كما في فترة الحكومة السابقة للحبيب بورقيبة، كان المسؤولون عن إنفاذ القوانين وسائر ضباط الأمن الآخرين لا يتوانون عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأعمال القتل غير المشروعة، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين بحق المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمواطنين العاديين. وكانت الاحتجاجات السلمية وقتئذٍ تقابل باستعمال القوة على نحو غير متناسب، في وقتٍ تمّ فيه تقييد الحريات الأساسية والتمتع المشروع بحقوق الإنسان على نحوٍ خطير. كما ارتكبت انتهاكات عديدة من هذا القبيل خلال الثورة أيضاً وتحديداً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011، ولا يزال بعض هذه الممارسات سائداً في البلاد اليوم.

أدت الإطاحة ببين علي إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي بلغت ذروتها مع اعتماد دستور جديد للبلاد كرس حماية أكبر للحقوق والحريات الأساسية. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في الانتخابات الديمقراطية الأولى في تاريخ البلاد. وبعد عملية دامت 27 شهراً، صادق المجلس الوطني التأسيسي على دستور تونسي جديد في كانون الثاني/يناير من العام 2014 (سيشار إليه هنا بدستور العام 2014). وعلى مدى تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من سنة 2014، حلّ البرلمان المنتخب حديثاً ورئيس الجمهورية الجديد محلّ السلطات الانتقالية التونسية.

أنتجت المرحلة الانتقالية توقعات وإمكاناتٍ لتحقيق احترام أكبر لسيادة القانون. ونتيجةً لذلك، عمد الضحايا والمحامون في سنوات تلك المرحلة إلى رفع عدد من الدعاوى المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة في الماضي وفي فترة الثورة أمام المحاكم التونسية، ولا سيما العسكرية منها.

واحتلت المخاوف بشأن ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان أولويةً عليا على جدول الأعمال السياسي وانعكست أيضاً في إقرار قانون العدالة الانتقالية في سنة 2013، وتأسيس هيئة الحقيقة والكرامة، وغير ذلك من التدابير. ومن شأن هذه الآليات والعمليات أن تتيح للضحايا فرصاً إضافية للانتصاف تتعدى نظام العدالة العادي، إذ يمكنها أن تنصف الضحايا بسرعة أكبر أو على نحوٍ أشدّ فعالية بالمقارنة بالدعاوى القضائية الفردية، لا سيما في الحالات التي يسجل فيها عدد كبير من الانتهاكات، والضحايا، والجناة.

ولكن، لا يمكن مطلقاً للدولة أن تستند إلى إجراءات "العدالة الانتقالية" غير القادرة على إحقاق حقوق الضحايا بالانتصاف والجبر، ولا على الوفاء بالتزامات الدولة في سؤق المسؤولين عن الانتهاكات أمام العدالة، وأن تعتبرها رכיعة سليمة لإنكار حق الضحية في الوصول إلى الانتصاف القضائي الكامل، والجبر، والعدالة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي والمعايير الدولية.

في تونس، وحتى تاريخ اليوم، يبقى عدد كبير من الانتهاكات بدون عقاب، في وقتٍ إمّا لم يخضع فيه مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان لأي محاسبة، وإمّا حكم عليهم بعقوباتٍ خفيفة على نحوٍ غير متناسب مقارنةً بخطورة ما ارتكبه من جرائم. وقد ساهم غياب المساءلة في إشاعة ثقافة عامة من الإفلات من العقاب في تونس، وجعل من حق الضحايا في انتصاف فعال وجبر ملائم للضرر الذي ألحق بهم، جراً ما عانوه من أذى، حقاً وهمياً غير قابل للتطبيق.

يورد هذا التقرير في القسم الأول منه تقييماً لحق الضحايا في انتصافٍ فعالٍ وفي الوصول إلى العدالة في ما يتعلق بقواعد الإجراءات الجزائية في تونس، ويتناول القسم الثاني من التقرير العقوبات القانونية والتطبيقية التي تقوّض المسؤولية الجنائية الفردية في البلاد. أما القسم الثالث فيركّز بشكلٍ أساسي على توفير السبل الأخرى للانتصاف (المدنية والإدارية)، ويشرح إلى أي مدى تمّ تطبيق الحق في الجبر الشامل للضرر في عددٍ من الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم.

كما هو مشار إليه في هذا التقرير، يعجز نظام العدالة التونسي في جوانب عدة، سواء من خلال الإجراءات الجنائية، أو المدنية، أو الإدارية، عن إعمال الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. كما لا ينجح على نحو ملائم في الوفاء بما يترتب على الدولة من التزامات ذات صلة بهذا الحق، من حيث التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في القانون الوطني أو الدولي وملاحقتها. يورد هذا التقرير تقييماً للأدوات القانونية التونسية، وطريقة تفسيرها، ووضعها حيّز التطبيق، على ضوء القوانين والمعايير الدولية. وفي سياق هذا التقييم، يحدّد العقبات القانونية والتطبيقية المختلفة التي تحول دون تمتع الضحايا بحقهم في الانتصاف والجبر وتعرقل عملية تحقيق المساءلة.

وبحسب التحليل الوارد في التقرير، فإن طبيعة هذه العقبات لها وجهان: عقبات قانونية تنشأ عن عدم توافق التشريع التونسي مع القوانين الدولية، وعقبات تطبيقية تنجم بشكل أساسي عن عدم تمتع السلطة القضائية بالاستقلال. وتندرج بين العقبات أيضاً مواطن الضعف التي تشوب الإجراءات الجنائية التونسية حالياً، ومنها: الصلاحيات الواسعة للنائب العام في عدم تتبع الدعاوى من دون تقديم أسباب محددة (وعدم قدرة الضحايا على الطعن في هذه القرارات على نحو فعال)؛ والتحقيقات الجنائية غير الملائمة؛ وغياب الإجراءات الفعالة لحماية الضحايا والشهود؛ وإدراج تعريفات غير ملائمة في التشريعات للجرائم ومسؤولية الرؤساء وكبار المسؤولين؛ واللجوء إلى المحاكم العسكرية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وبالفعل، فإن كافة الدعاوى المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الثورة من كانون الأول/ديسمبر 2010 وحتى كانون الثاني/يناير 2011 قد بتّ فيها عملياً أمام المحاكم العسكرية؛ الأمر الذي يشكّل انتهاكاً للمعايير الدولية، ليس فقط للحق في الانتصاف والجبر بل أيضاً للحق في محاكمة عادلة، وبعدّ تحوّلاً عن المسار الطبيعي للإجراءات الجنائية المنصوص عليها في القانون التونسي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الإحساس بالإحباط والظلم الذي يعيشه ضحايا الانتهاكات الماضية والجسيمة لحقوق الإنسان يقوّض إلى حدّ كبير عملية التحوّل الديمقراطي التي تمر بها تونس منذ كانون الثاني/يناير 2011. فيصطدم الضحايا، الساعون إلى تحقيق المساءلة والجبر للانتهاكات الماضية، بأوجه القصور والخلل العديدة في النظام القانوني والقضائي في تونس، وغياب الإرادة السياسية لإصلاح النظام بطريقة تضمن بالشكل الملائم الانتصاف الفعال وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وإلى حين التوصل إلى تحقيق مطالب الضحايا وضمن حقهم في الانتصاف والجبر، يبقى أمام تونس مشوار طويل من أجل إرساء الديمقراطية وبسط احترام حقوق الإنسان في البلاد.

من هنا، تدعو الحاجة إلى اعتماد إصلاحات رئيسية لنظام العدالة في القانون وفي الممارسة لكي تتمكن تونس على نحو ملائم من معالجة الانتهاكات السابقة، ووضع حدّ لهيمنة الإفلات من العقاب، وتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة. من خلال هذا التقرير، تقدّم اللجنة الدولية للحقوقيين سلسلة من التوصيات العامة والمحدّدة لكل مرحلة من مراحل العملية القضائية بحيث تتمكن تونس من إعمال الحق في انتصاف فعال وجبر كامل للضحايا، بما يتسق مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

باختصار (يتضمّن متن التقرير مزيداً من التوصيات المفصلة)، تحثّ اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات التونسية على اتخاذ الخطوات الآتية:

● في ما يتعلّق بنظام العدالة الجنائية:

- 1) **انتهاج استراتيجية فعالة للعدالة الانتقالية للتعامل مع إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.** تشمل الإجراءات توجيهات متعلقة بالنيابة العمومية تضمن التحقيق والملاحقة كلما توافرت أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أنّ انتهاكاً قد حصل أو أنه قد تم تلقي مزاعم تفيد بحدوث انتهاك، حتى وإن لم ترفع أي شكوى رسمية بهذا الشأن؛
- 2) **اعتماد الإصلاحات القانونية الضرورية لتمكين قدرات وكلاء الجمهورية وأعضاء النيابة العمومية والزامهم بالعمل في ما يتوافق مع المعايير الدولية.** وما يدعو للقلق بشكل خاص غياب مبدأي الحياد والاستقلالية، ومبدأ تكافؤ وسائل الدفاع، واحترام وحماية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان؛
- 3) **إعمال حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المراجعة القضائية لأي قرار صادر عن وكيل الجمهورية في ردّ دعوى قبل فتح تحقيق فيه؛**
- 4) **ضمان التحقيق على نحو سريع وشامل وفعال في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال هيئات مستقلة وغير منحازة.** يجب أن تشمل الإجراءات: إرساء مبادئ توجيهية لقضاة التحقيق، تتسق

مع المعايير الدولية، تتوسّع في جملة أمور من بينها: تفصيل الجدول الزمني والإجراءات المتبعة لقيادة التحقيقات؛ الأحكام المتعلقة بتوقيف الموظفين والمسؤولين العموميين عن العمل في الحالات التي يهتمون فيها أو يشتبه فيهم بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بانتظار انتهاء التحقيقات، وفي حال تمت مقاضاتهم بهذه التهمة في ما بعد، بانتظار قرار صادر عن المحكمة؛ وضمان توافر ما يكفي من المواد والموارد البشرية لهيئات التحقيق؛

5) إقرار الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة لأعمال حقوق الضحايا بالكامل. يجب أن تمنح مجلة الإجراءات الجزائية على سبيل المثال، القائم بالحق الشخصي الحق الرسمي بتقديم المعلومات أثناء عملية التحقيق وضمان تزويد الضحايا بالمعلومات الكاملة في ما يتعلق بالإجراء القابل للتطبيق طيلة مدة التحقيق والملاحقة القضائية، وتوعيتهم لحقوقهم في ما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة، وأي قيود زمنية لممارسة هذه الحقوق؛

6) اعتماد الإصلاحات اللازمة لضمان حماية الشهود والسلامة الجسدية والنفسية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. في وقتٍ يجب أن تأخذ فيه الإجراءات بعين الاعتبار حقوق المتهم، ومتطلبات المحاكمة العادلة، يجب أن تخفف أيضاً من خطر إعادة التسبب بالصدمة من جديد للضحايا وممثليهم وغير ذلك من أشكال الضرر، والحماية من أي تدخلات غير ضرورية بخصوصيتهم، وضمان سلامتهم، وسلامة عائلاتهم وحماية الشهود من التهيب والثأر، قبل الإجراءات القضائية والإدارية وغيرها وخلالها وما بعدها؛

● في ما يتعلق بالعقبات القانونية والتطبيقية الأخرى أمام تحقيق المسؤولية الجنائية الفردية:

7) إرساء إطار قانوني واضح يحدّد شروط استخدام القوة من قبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين، بما يتسق مع المعايير الدولية؛

8) إصلاح الإطار القانوني التونسي المتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة حتى يتسق مع القانون الدولي والمعايير الدولية؛

9) تنفيذ التزامات تونس بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وغيرها من الصكوك والالتزامات الدولية؛

10) إجراء مراجعة شاملة لإجراءات الاحتجاز وضمانات المحتجزين بموجب مجلة الإجراءات الجزائية وإقرار الإصلاحات الضرورية لضمان اتساق هذه الإجراءات مع المعايير الدولية؛

11) ضمان التحقيق على نحو مستقلّ ومحايد في كافة الادّعاءات بالاحتجاز السريّ أو الانفرادي المطوّل، وضمان ملاحقة المسؤولين عن الاحتجاز في الحالات التي تثبت فيها الأدلة أنّ الاحتجاز قد ساوى التعذيب أو غيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وغير ذلك من الجرائم؛

12) ضمان أنّ جميع الأحكام التي تجرّم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنصّ على عقوباتٍ دنيا وقصوى تتناسب مع خطورة الجريمة وبما يتماشى مع سياسة فرض العقوبات على الجرائم الأشدّ خطورةً في القانون التونسي؛

13) إرساء المبادئ التوجيهية الخاصة بالنيابة العمومية التي تنصّ على ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على اعتبارها الجرائم الأشدّ خطورةً القابلة للتطبيق بموجب القانون الجنائي المحلي وليس كجرائم بسيطة تستوجب عقوبات أخفّ؛

14) ضمان أنّ العوامل المشدّدة للعقوبة في الحالات التي تشمل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد تؤدي إلى عقوبة أشدّ خطورةً وأنّ العوامل المشدّدة للعقوبة تشمل مدى خطورة التداخيات النفسية والجسدية على الضحايا وعائلاتهم؛

15) اعتماد التعديلات التشريعية التي تنصّ بصراحة على تطبيق المعاهدات التي تمّت المصادقة عليها من قبل المحاكم مباشرةً في الإجراءات القانونية المحلية، بحيث وفي حال توافر تفسيرات عدة للحكم القانوني المحلي، يعتمد التفسير الذي يتسق على نحو أفضل مع الالتزامات القانونية الدولية لتونس، وفي حال وقوع تضارب بين القانون المحلي والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، تتفوق الالتزامات الدولية؛

16) تعديل الفصلين 132 مكرّر و121 من المجلة الجزائية التونسية لكي ينصّ بشكلٍ صريح على استثناءات ملائمة على مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على نفس الجرم في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي أو الوطني؛

17) تعديل الفصل 1 من المجلة الجزائية بما يتوافق مع المادة 15 (1) و(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بحيث أنّ الأفعال والامتناع عنها، والتي كانت تشكّل عند ارتكابها جرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي أو تعدّ جرائم وفقاً لمبادئ القانون العامة المعترف بها في مجتمع

- الأمم تلاحق قضائياً وتعاقب في الإجراءات الجنائية المحلية؛
- 18)** إقرار التعديلات على المجلة الجزائية أو مجلة الإجراءات الجزائية في ما يتعلق بالجرائم المحددة كالتعذيب، للتأكيد على أنها تنطبق رجعيًا على الأقل على التاريخ الذي صادقت فيه تونس على الاتفاقية ذات الصلة (مع عدم الإخلال باحتمال فترة أطول من المفعول الرجعي تبعاً للتعديلات على الفصل 1 من المجلة الجزائية كما هو مذكور أعلاه).
- 19)** ضمان عدم السماح بالإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نتيجة تطبيق فترات التقادم، ومن المفضل عن طريق عدم تطبيق قوانين التقادم على هذه الانتهاكات؛
- 20)** ضمان إخضاع كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين وضباط الأمن للمحاسبة عن أعمال مروسيهم بما يتوافق مع المعايير الدولية؛
- 21)** تعديل المجلة الجزائية لتطبيق المسؤولية الجنائية لكبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين، الذين علموا أو توافرت لديهم الأسباب لمعرفة أن مروسيهم قد ارتكبوا أو كادوا يرتكبون هذه الجريمة، ولكنهم لم يتخذوا التدابير الضرورية ضمن صلاحياتهم لمنع الجريمة أو المعاقبة عليها؛
- 22)** تعديل المجلة الجزائية والقانون عدد 70 لسنة 1982 لضمان أن أي شخص مسؤول عن انتهاك جسيم لحقوق الإنسان لا يمكنه التعويل على أمر يتلقاه من مسؤول أعلى منه أو من السلطة العامة من أجل الفرار من المسؤولية الجنائية؛
- 23)** تقييد اختصاص المحاكم العسكرية ليكون محصوراً بالقضايا الخاصة بالعسكريين في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للانضباط العسكري الداخلي فقط؛

● **في ما يتعلق بالحق في انتصاف فعال في الإجراءات الأخرى وجبر الضرر:**

- 24)** ضمان انضمام الدولة بشكل افتراضي كمدعى عليها لتقييم المسؤولية المدنية في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عندما تنسب الأفعال أو الامتناع عن الأفعال إلى الدولة؛
- 25)** تضمين القانون الأساس الذي يحدّد بناء عليه التعويض المدني والنفقات القانونية المطلوبة خلال الإجراءات الجنائية وضمن تقديمها جبر ملائم وفعال للضحايا واتساقها مع المقاربة المعتمدة في الإجراءات المدنية؛
- 26)** عدم تأجيل الحق في جبر الضرر بلا مبرر من خلال انتظار انتهاء الإجراءات الجنائية قبل تحديد الدعوى المدنية؛
- 27)** ضمان التزام الدولة بتوفير الجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لجميع الأفعال والامتناع عن الأفعال المنسوبة إليها، ولهذه الغاية، تعديل الفصل 49 من القانون عدد 70 لسنة 1982 لكي يكفل أن جميع الأفعال والامتناع عن الأفعال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الأفراد الموظفين أو العاملين باسم قوات الأمن الداخلي تؤدي إلى مسؤولية الدولة؛
- 28)** عند تحديد ما الذي يعد جبراً فعالاً ومناسباً، أخذ القرارات القضائية بعين الاعتبار الضرر الذي يلحق بالضحية، وجسامة الانتهاكات وظروف كل حالة؛
- 29)** ضمان توافر الرد الكامل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عند الإمكان؛
- 30)** ضمان تناسب التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان مع جسامة الانتهاك وظروف كل حالة ويمتد ليشمل كل ضرر ممكن تقيمه اقتصادياً؛
- 31)** تقديم إعادة التأهيل كشكل من أشكال الجبر للضحايا، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية، والخدمات القانونية والاجتماعية؛
- 32)** تزويد المحاكم وصناع القرار الآخرين بصلاحيات الأمر بأشكال أخرى من الترضية للضحايا في الحالات الملائمة، لضمان الانتصاف والجبر الكامل، وتوضيح أن دورها لا يقتصر على التحقق من الوقائع، وفرض العقوبات، وتقديم التعويض؛
- 33)** ضمان السماح للمحاكم وغيرها من هيئات صنع القرار صراحةً بالأمر باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

مراجع مشار إليها في التقرير

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)
- لجنة التشريع العام
- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
- محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
- الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- المحكمة الجنائية الدولية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اللجنة الدولية للحقوقيين
- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا
- هيئة الحقيقة والكرامة
- قوات الأمن الداخلي
- مجلس القضاء العسكري
- المجلس الوطني التأسيسي
- المنظمات غير الحكومية
- النيابة العامة
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- الأمم المتحدة
- الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

مقدمة

طوال عقودٍ من الزمن، ارتكب المسؤولون عن إنفاذ القوانين وسائر ضباط الأمن الآخرين في تونس انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. خضعت تونس طيلة الفترة الممتدة بين 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 و14 كانون الثاني/يناير 2011، لسيطرة زين العابدين بن علي وحزبه الحاكم، التجمّع الدستوري الديمقراطي. وخلال تلك الحقبة من الزمن، كما في فترة الحكومة السابقة للحبيب بورقيبة، كان المسؤولون عن إنفاذ القوانين وسائر ضباط الأمن الآخرين يرتكبون هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمواطنين العاديين غير المنضوين في أي أحزاب سياسية. وكانت الاحتجاجات السلمية وتقتدّ تقابل باستعمال القوة على نحو غير متناسب، في وقت تمّ فيه تقييد الحريات الأساسية والتمتع المشروع بحقوق الإنسان على نحوٍ خطير. كما ارتكبت انتهاكات عديدة من هذا القبيل خلال الثورة، وتحديدًا في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011، ولا يزال بعض هذه الممارسات سائدًا في البلاد اليوم.

وسجّل سقوط نظام بن علي في كانون الثاني/يناير من سنة 2011 في تونس بداية موجةٍ من التغييرات السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وخرجت تونس من موجة الاضطرابات هذه كأفضل حالة واحدة للتحوّل الديمقراطي بين جميع الدول التي شهدت ثوراتٍ شعبية. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، توجّه التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي في الانتخابات الديمقراطية الأولى في تاريخ البلاد. وبعد عمليةٍ دامت 27 شهراً، صادق المجلس الوطني التأسيسي على دستور تونس جديد في كانون الثاني/يناير من العام 2014 (سيشار إليه هنا بدستور العام 2014). وعلى مدى تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من سنة 2014، حلّ البرلمان المنتخب حديثاً (مجلس نواب الشعب) ورئيس الجمهورية الجديد محلّ السلطات الانتقالية التونسية. وقد أدت هذه الإصلاحات السياسية إلى اعتماد تشريع وسياسات جديدة، لا سيما في مجال العدالة الانتقالية. وقد اعتمد المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2013 قانون العدالة الانتقالية الذي دخل حيّز التنفيذ في 24 كانون الأول/ديسمبر من سنة 2013، سعياً إلى معالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان¹. ويتضمّن قانون العدالة الانتقالية تعريفاً واسع النطاق بالعدالة الانتقالية² وبانتهاكات حقوق الإنسان³، وينصّ على إنشاء مؤسسات مختلفة تقوّض بأدوار ومهام معينة في سياق عملية إرساء العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، فقد رفعت أمام المحاكم دعاوى عديدة بشأن الكثير من الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي وإبان الثورة.

على الرغم من هذه التطوّرات الإيجابية، تبقى عملية التحوّل الديمقراطي في تونس حتى اليوم غير تامة. ويعود السبب في ذلك بشكلٍ كبير إلى غياب التقدّم في أعمال حق ضحايا الانتهاكات الخطيرة السابقة لحقوق الإنسان في الانتصاف وجبر الضرر لما عانوه من ألم. فمن الضروري أن تشكّل العدالة الهادفة والفعالة للضحايا جزءاً أساسياً من أيّ عملية انتقالية، ولا يمكن أن يشكّل هذا الانتقال مبرراً للنقاعس عن ضمان حقوق الضحايا. في تونس، وحتى تاريخ اليوم، يبقى عدد كبير من الانتهاكات بدون عقاب، في وقتٍ إمّا لم يخضع فيه مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان لأيّ محاسبة، وإمّا حكم عليهم بعقوباتٍ خفيفة على نحوٍ غير متناسب مقارنةً بخطورة ما ارتكبه من جرائم. وقد ساهم غياب المساءلة في إشاعة ثقافة عامة من الإفلات من العقاب في تونس، وجعل من حق الضحايا في انتصاف فعال وجبر ملأئم لما عانوه من ضرر حقاً وهمياً غير قابل للتطبيق. ولا شك أنّ هذه الأوضاع تقوّض احتمالات معالجة انتهاكات الماضي على نحوٍ ملائم في تونس.

علاوةً على ذلك، حملت المستجدّات الأخيرة معها خطر تقييد ممارسة الضحايا لحقهم في الانتصاف والجبر. فعلى سبيل المثال، وافق مجلس الوزراء بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2015 على مشروع قانون لـ"زجر الاعتداءات على القوات المسلحة" وطرح على البرلمان في 18 نيسان/أبريل 2015. يتضمّن مشروع القانون، على الرغم من أنّ أثره غير رجعي، حكماً ينصّ على عدم ترتب أي مسؤولية جزائية على أعوان القوات المسلحة في حال إصابة أو موت أي معتمدٍ شارك في أنواع مختلفة من الاعتداءات بحق الجيش كما هو محدد في هذا القانون. ورغم أنّ هذا الفصل

¹ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

² يعرف الفصل الأول من قانون العدالة الانتقالية على أنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقّق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان".

³ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 3.

ينطبق فقط إذا كان الفعل ضرورياً لبلوغ الهدف المشروع المطلوب تحقيقه وكان الرد متناسباً مع خطورة الاعتداء، يبقى أنه من المحتمل أن يعيق عملية مكافحة الإفلات من العقاب في حال تم تفسيره على نطاق واسع.⁴ قامت لجنة التشريع العام التابعة لمجلس نواب الشعب بمراجعة مشروع القانون ولكنها لم تعتمد بعد بسبب ما أبداه المجتمع المدني التونسي من معارضة ملحوظة بهذا الشأن. ومما يدعو للقلق أيضاً سنّ قانون جديد يتعلق بمكافحة الإرهاب وبمنع غسل الأموال (مشروع قانون أساسي عدد 26/2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال) بتاريخ 7 آب/أغسطس 2015 يخفق في جوانب عديدة منه بالالتزام بالمعايير الدولية، لا سيما من خلال المواد التي يبدو وكأنها تقي أعوان قوات الأمن من المسؤولية الجنائية عند استخدام القوة القاتلة في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في بعض الظروف عندما يشكّل استخدام القوة انتهاكاً للحق في الحياة المحمي بموجب الاتفاقيات الدولية.⁵

معنى ونطاق الحق في الانتصاف بموجب القواعد والمعايير الدولية

أتاح إسقاط نظام بن علي فرصةً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بإعمال حقهم في الانتصاف والجبر للمرة الأولى، وفرصةً للسلطات الجديدة بمعالجة الإفلات من العقاب من خلال ملاحقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات ومعاقبتهم. ويقرّ القانون الدولي على نطاق واسع بهذه الحقوق والواجبات.

يقتضي التوسّع في فهم حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالانتصاف والجبر ضمن سياق التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ تملّي هذه المجموعة من القواعد على الدولة أن تضمن، وتحفظ أو تصون عملية التمتع الفعالة بحقوق الإنسان. ولا يستوجب هذا الواجب الواسع على الدولة منع الانتهاكات فحسب بل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها. ويجدر بالدول اعتماد كافة الإجراءات التشريعية الضرورية وغيرها لسريان مفعول الحقوق المضمونة في القانون الدولي. يجب أن تضمن الدول أنّ يحصل كلّ شخص انتهكت حقوقه كإنسان على سبل انتصاف فعالة.⁶

ويستتبع ذلك كنتيجة، جزء منه، أنّ على الدولة أن تضمن التحقيق في الحالات التي يدعى أو يشتبه فيها بوقوع انتهاكات؛ وفي الحالات التي تشكّل فيها الانتهاكات التي وقعت جرائم بموجب القانون الدولي والوطني، أن تكفل إحالة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات إلى العدالة.⁷ في هذا الخصوص، وكما أشارت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إنّ "تقاعس دولة طرف عن التحقيق في ادعاءات انتهاك" أو عدم القيام بإحضار المسؤولين أمام المحاكم "قد يسفر، في حد ذاته، عن إخلال منفصل بأحكام العهد".⁸ أما الالتزام بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان فمنصوص عليه في عدد من الصكوك الدولية، ويشمل وجوب إجراء تحقيق فعال، وسريع، وشامل، ومستقل ونزيه ومحايّد.⁹ ويعاد التأكيد على الالتزام بالتقصي والملاحقة في الصكوك الإقليمية والاجتهادات القضائية. فعلى سبيل المثال، أقرّت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق

⁴ مشروع قانون يتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة، 2015، الفصل 18، متوافر على الصفحة الإلكترونية http://www.legislation.tn/sites/default/files/rd_1_mjls_nwb_lshb_mshrw_qwnw_zjr_ltd_1_lqwt_lmslh_syg_nhyy_pdf?hc_location=ufi. تمت زيارة الصفحة بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2016.

⁵ اللجنة الدولية للحقوقيين، "قانون مكافحة الإرهاب في تونس على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية"، ورقة موقف، 6 آب/أغسطس 2015، متوفرة على الصفحة الإلكترونية: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2015/08/Tunisia-CT-position-paper-Advocacy-PP-2015-ENG-REV.pdf>. تمت زيارة الصفحة بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2016.

⁶ على سبيل المثال، المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل، المادة 1 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والمادة 1 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

⁷ المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (بشار إليها في ما يلي بالمبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر)، كما اعتمدها الجمعية العامة في القرار 60/147، تاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2005، المبدأ 4؛ المبادئ 1، 19 و 21 من المجموعة المستوفدة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، E/1989/65 المؤرخ في 24 أيار/مايو 1989، المبدأ 9؛ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 كانون الأول/ديسمبر 1998، كما اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 43/173 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988، المبدأ 33 و 34؛ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. (1975) A/10034، المادة 9؛ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق بشأن التعذيب)، كما اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/89، المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 2000، المبدأ 2.

⁸ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 حول طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 26 أيار/مايو 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، (بشار إليه في ما بعد باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31)، الفقرتان 15 و 18.

⁹ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 12؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادتان 3 و 12؛ إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كما اعتمدها الجمعية العامة في القرار رقم 53/144، تاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1998، المادة 9 (5). راجع أيضاً مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، والإعدام التعمدي والإعدام دون محاكمة (مبادئ الأمم المتحدة لمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون)، كما اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 1989/65 المؤرخ في 24 أيار/مايو 1989، المبدأ 9؛ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 كانون الأول/ديسمبر 1998، كما اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 43/173 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988، المبدأ 33 و 34؛ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. (1975) A/10034، المادة 9؛ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق بشأن التعذيب)، كما اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/89، المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 2000، المبدأ 2.

الإنسان بواجب الدول في " التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وملاحقة الجناة وتجنب الإفلات من العقاب"¹⁰ نتيجة لذلك، وفي الحالات التي تتفاحس فيها الدول عن التقصي في الانتهاكات وملاحقة الجناة، تأمر المحكمة بتنفيذ التحقيق وتحديد هويات المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات ومعاقبتهم.¹¹ على نحو مماثل، أشارت المحكمة الأوروبية إلى أنه في حالات انتهاك حقوق الإنسان من هذا النوع، يتطلب الحق في الانتصاف كما هو منصوص عليه في المادة 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إجراء "تحقيق شامل وفعال يمكن من خلاله تحديد هويات الجناة ومعاقبتهم ويتضمن إمكانية وصول صاحب الشكوى وصولاً فعالاً إلى إجراءات التحقيق"¹². علاوة على ذلك، فقد ذكرت المحكمة أن التفاحس عن ملاحقة الجناة ومعاقبتهم يؤدي حكماً إلى انتشار الإفلات من العقاب.¹³

ويتمتع الضحايا في المقابل بالحق في أن يتم التحقيق بادعاءاتهم بطريقة ملائمة، ولديهم الحق في معرفة الحقيقة في ما يتعلق بالوقائع المرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان، وفي الظروف الملائمة، لديهم الحق في رؤية الجناة منساقين أمام العدالة.

بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹⁴، تقرّ اتفاقيات دولية وإقليمية عديدة تعدّ تونس دولة طرفاً فيها بالحق في الانتصاف والجبر.¹⁵ ينطبق الحق في الانتصاف أيضاً على كافة انتهاكات الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية ولو أنّ أشكال الانتصاف المحددة قد تختلف باختلاف الحق ذي الصلة، وطبيعة الانتهاك.¹⁶

يضمن الحق في الانتصاف والجبر الفعالين أولاً الحق في رفع شكاوى الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في جلسة محكمة عادلة من قبل هيئة مستقلة وغير منحازة، قادرة على التأكيد بشكل رسمي على وقوع الانتهاك، ووضع حدّ للانتهاك في حال كان مستمراً، وضمان حصول الضحايا على انتصاف ملائم بجميع أشكاله. وقد يتسبب مصطلح "الانتصاف" ببعض اللبس أحياناً لأنه يستخدم عادةً للإشارة ليس إلى إجراء الفصل في الانتهاك والاستجابة له فحسب، بل أيضاً إلى الاستجابة الشاملة بالاعتراف بالضرر وجبره بعد التأكيد على حدوث الانتهاك، أو ما يعرف بجبر الضرر.¹⁷ ويستخدم مصطلح "الإنصاف" أيضاً ليشمل الجانبين معاً.¹⁸ تنصّ المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر) على أنّ الحق في الانتصاف يتضمن الحق في: "(أ) الوصول إلى العدالة على نحو متساو وفعال؛ (ب) جبر ما لحق بالضحية من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري؛ (ج) الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات جبر الضرر."¹⁹ وتتوسّع المبادئ الأساسية في كلّ من هذه العناصر.

¹⁰ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، لويزا تامايو ضدّ البيرو، (التعويضات)، الحكم الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، 1998، الفقرة 170.

¹¹ المرجع نفسه، الفقرة 192 (2). راجع أيضاً، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، باريوس أنتوس ضدّ البيرو، (أساس الدعوى)، الحكم الصادر في 14 آذار/مارس 2001، الفقرة 51 (5).

¹² أكسوي ضدّ تركيا رقم 21987/93، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 1996، الفقرة 98. راجع أيضاً عثمان ضدّ المملكة المتحدة رقم 871/1997/871/1083، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1998، الفقرتان 6-115؛ كورت ضدّ تركيا رقم 15/1997/799/1002، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في 25 أيار/مايو 1998، الفقرة 140. راجع أيضاً القضاء على الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية كما اعتمدها لجنة الوزراء بتاريخ 30 آذار/مارس 2011 في الاجتماع الـ1110 لنواب الوزراء، المبادئ التوجيهية 8.1.

¹³ غافغن ضدّ ألمانيا، رقم 22978/05، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في 1 حزيران/يونيو 2010 (الغرفة الكبرى)، الفقرة 119؛ شامديريلي ضدّ تركيا، رقم 28433/02، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحكم الصادر في 17 تموز/يوليو 2008، الفقرة 29؛ أونيريلدز ضدّ تركيا رقم 48939/99، الحكم الصادر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 (الغرفة الكبرى)، الفقرات 96-93.

¹⁴ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8.

¹⁵ راجع مثلاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 6؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 13 و14؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 39؛ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المواد 8 (2)، 17 (2)، 20 (و)، 20 (2) و24؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 7 (1) (أ).

¹⁶ بالإضافة إلى المصادر المذكورة أعلاه، راجع على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 9 وثيقة الأمم المتحدة رقم 1998 (UN Doc E/C.12/1998/24)، الفقرة 2. راجع أيضاً التعليقات العامة رقم 12، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1999 (UN Doc. E/C.12/1999/5)، الفقرات 35-32؛ رقم 14، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2000 (UN Doc. E/C.12/2000/4)، الفقرات 62-59؛ رقم 15، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2002/11 (UN Doc. E/C.12/2002/11)، الفقرات 59-55؛ رقم 18 (2006 E/C.12/GC/18)، الفقرات 51-48؛ ورقم 19 (2008 E/C.12/GC/19)، الفقرات 81-77؛ وللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 28، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2010 (UN Doc. CEDAW/C/GC/28)، الفقرات 17، 32، 34 و36. راجع أيضاً التوصيات العامة رقم 19 (الجلسة الحادية عشرة 1992) الفقرة 24؛ رقم 25 (الجلسة الثالثة عشرة 2004)، الفقرة 7؛ رقم 26 (الجلسة الثانية والأربعون 2008) الفقرة 26؛ و27 (الجلسة السابعة والأربعون 2010) الفقرات 33-34.

¹⁷ راجع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16.

¹⁸ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3: تنفيذ الدول الأطراف للمادة 14، 16 CAT/C/GC/3، تشرين الثاني/نوفمبر 2012، (يشار إلى هذا المصدر في ما يلي بلجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3)، الفقرة 5.

¹⁹ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 11. راجع أيضاً الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، كما اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (1985 A/RES/40/34)، (يشار إليها في ما يلي بالمبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة)، المادة 4.

إلى جانب القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات، تمّ التوسّع في نطاق الحق في الانتصاف وعناصره من خلال أعمال آليات حقوق الإنسان، لا سيما الاجتهادات القضائية، والتعليقات العامة، والتوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، فضلاً عن تقارير الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وغير ذلك من الصكوك كالمبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر.²⁰ في تفسيرها للمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أنه يجب توفير سبيل انتصاف فعال، ويجب قيام الدول الأطراف بإنشاء آليات قضائية وإدارية مناسبة للنظر في ادعاءات انتهاكات الحقوق بمقتضى أحكام القانون المحلي. وبدون ذلك الانتصاف، لا يكون قد تم الوفاء بالتزام توفير سبيل انتصاف فعال.²¹ ولا بد من إيلاء عناية خاصة لجوانب عدة.

وقد تتضمّن الطبيعة الإجرائية للحق في الانتصاف في بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان آليات غير قضائية²²، كسبل انتصاف تأديبية وإدارية. ولكن، في حالات الانتهاكات "الجسيمة" أو "الخطيرة" لحقوق الإنسان، يتعين أن يتاح للضحية "أحد سبل الانتصاف القضائية الفعالة" سواء أتيحّت الآليات غير القضائية الأخرى أم لا.²³ لا بد من أن يكون سبيل الانتصاف القضائي سريعاً وفعالاً²⁴ وأن يضمن في إجراءات عادلة ونزيهة²⁵ ويفترض ذلك أن تكون الهيئة القضائية المكافئة بمراجعة الانتصاف مستقلة وحيادية لا تقبل بالتدخل من قبل السلطة التنفيذية أو غيرها.²⁶ كما يجب أن تتوفر الإجراءات بالمعنى العملي، ما يستدعي مراعاة حالة الضعف الخاصة لفئات معينة من الأشخاص، وضمان وصولهم إلى التمثيل القانوني والمساعدة القانونية إن لزم الأمر.²⁷ إضافة إلى ذلك، ولكي يكون سبيل الانتصاف القضائي فعالاً، يجب أن يكون قادراً على إنصاف الضحايا.²⁸ وبالتالي، ورغم أنّ الحق في الوصول إلى سبيل انتصاف قضائي هو حق إجرائي بطبيعته، يجب أن يكون قادراً على توفير سبيل انتصاف شامل، قابل للتنفيذ من قبل السلطات. من هذا المنظور، يكون مرتبطاً بشكل قريب بالحق في جبر الضرر.

يتمتع الضحايا بالحق في الجبر الكافي والفعال والفوري.²⁹ وقد رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنّ الجبر ينطوي عموماً على تعويض مناسب ولكن تنوه اللجنة أيضاً بأن الانتصاف قد يشمل، عند الاقتضاء، "رد الاعتبار وإعادة التأهيل وتدابير الترضية، كالاعتذارات العلنية وإقامة أنصبّة تذكارية عامة، وتقديم ضمانات بعدم التكرار، وإجراء تغييرات في القوانين والممارسات ذات الصلة، فضلاً عن مقاضاة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان."³⁰ وتتوسع المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر بكلّ جانب من جوانب الحق في الجبر.³¹

يرتبط الحق في معرفة الحقيقة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية بدوره بالحق في الانتصاف والجبر والحق في قيادة التحقيق.³² وبالفعل، تقع الحقيقة في صلب الحق في الانتصاف القضائي وهي نتيجة أساسية لحق قيادة

²⁰ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 11.

²¹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرتان 15 و16.

²² العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 2 (ب) (3)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15؛ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12.

²³ راجع على سبيل المثال المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بونيسا ضد كولومبيا، البلاغ رقم 563/1993 (27 تشرين الأول/أكتوبر 1995)، الفقرة 8.2 (الحق في الحياة، الاختفاء القسري)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فيسانتي ضد كولومبيا، البلاغ رقم 612/1995 (29 تموز/يوليو 1997)، الفقرة 8.2 (الحق في الحياة، الاختفاء القسري). لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 30 (التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

²⁴ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15. راجع أيضاً المبدأ 19 من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب.

²⁵ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12.

²⁶ المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. راجع أيضاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: كينان ضد المملكة المتحدة، الحكم الصادر في 3 نيسان/أبريل 2001، الفقرة 123.

²⁷ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15. راجع أيضاً المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12 (ب) و(ج)؛ راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، التي اعتمدت كجزء من تقرير نشاط اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في اجتماع القمة الثاني لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي الذي عقد في مابوتو من 12-4 تموز/يوليو 2003، المبدأ ح (يشار إليها في ما بعد بالمبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا).

²⁸ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: الفتوى رقم OC-9/87، الضمانات القضائية في الدول التي تعيش حالات الطوارئ، 6 تشرين الأول/أكتوبر 1987، الفقرة 24؛ راجع أيضاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: سيلفر ضد المملكة المتحدة، الحكم الصادر في 25 آذار/مارس 1983، الفقرة 113.

²⁹ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 15.

³⁰ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16.

³¹ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبادئ 19، 20، 21، 22، و23.

³² الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 24 (2)؛ مجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 12/12، الحق في معرفة الحقيقة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12/12 UN Doc. A/HRC/RES/12/12، تشرين الأول/أكتوبر 2009، المادة 1؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 16؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،

التحقيقات. بالإضافة إلى ذلك، إن معرفة الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان جزء من تحقيق الترضية لضحايا الانتهاكات.³³ يتمتع الضحايا الأفراد والمجتمع ككل بالحق في معرفة الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.³⁴ كما هو مهم بشكل خاص في سياق معالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وضمن الانتقال إلى الديمقراطية المبنية على احترام حقوق الإنسان، وفوق كل شيء لأن معرفة الحقيقة عنصر أساسي في ضمان عدم تكرار الانتهاكات.³⁵ نظراً إلى طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تونس على مر عقود عدة، من الضروري جداً تحديد هويات الضحايا على نحو ملائم. وبالفعل، لكي يتمكن الأفراد والمجموعات من المطالبة بحقهم في الانتصاف والجبر، من الأجدى التأكيد على هويات الضحايا والحقوق التي يتمتعون بها نتيجة الاعتراف بالضرر اللاحق بهم.³⁶ وبالتالي، لا بد من سبل الانتصاف أن تعترف بالضحايا والمعاناة التي مروا بها، والسماح بمشاركتهم في الإجراءات القضائية، وضمن معاملتهم بكرامة واحترام، وحمايتهم من التهديد، ومدّهم بما يحتاجونه من دعم قانوني ومعنوي. في هذا السياق، يعدّ مفهوم "الضحية" واسعاً. تشير المادة 2 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى "أي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد". أما المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر فتتصّل على ما يلي:

- 8 - لأغراض هذه الوثيقة، الضحايا هم الأشخاص الذين لحق بهم ضرر، أفراداً كانوا أو جماعات، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، وذلك من خلال عمل أو امتناع عن عمل يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدول. وعند الاقتضاء، ووفقاً للقانون المحلي، يشمل مصطلح "ضحية" أيضاً أفراد الأسرة المباشرة أو من تعيّلهم الضحية المباشرة، والأشخاص الذين لحق بهم ضرر أثناء تدخلهم لمساعدة الضحايا المعرضين للخطر أو لمنع تعرضهم للخطر.
- 9 - يعتبر الشخص ضحية بصرف النظر عما إذا كان قد تم التعرف على مرتكب الانتهاك أو اعتقاله أو مفاوضاته أو إدانته أم لا، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بين مرتكب الانتهاك والضحية.³⁷

اعتمدت لجنة مناهضة التعذيب تعريفاً مشابهاً جداً في ما يتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأكدت من دون تقييد أنّ مصطلح "الضحية" يغطي أيضاً "أفراد أسرة الضحية الأقربين أو مُعاليه المتضررين فضلاً عن الأشخاص الذين لحق بهم ضرر عند تدخلهم لمساعدة الضحايا أو منع الأذى".³⁸

وقد ارتأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، العاملة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنّ ضحايا الانتهاك المباشرين ليسوا وحدهم من يحق لهم بالانتصاف والجبر بل الضحايا غير المباشرين أيضاً كأفراد الأسرة.³⁹

دعوى ألميدا دي كينيتروس وغيره ضدّ الأوروغواي، 21 تموز/يوليو 1983، CCPR/C/19/D/107/1981، الفقرة 14 والملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول غواتيمالا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 3، 63، UN Doc. CCPR/C/79/Add.63، نيسان/أبريل 1996، الفقرة 25؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى باماك-فيلاسكيز ضدّ غواتيمالا (التعويضات والتكاليف)، الحكم الصادر في 22 شباط/فبراير 2002، الفقرات 74-76. المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 22 (ب) و24؛ مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبادئ 5-2.

³³ مجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 12/12، الحق في معرفة الحقيقة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12، UN Doc. A/HRC/RES/12/12، تشرين الأول/أكتوبر 2009، تمهيد، الفقرة 13. راجع أيضاً تقارير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الحق في معرفة الحقيقة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 7، UN Doc. A/HRC/5/7، حزيران/يونيو 2007، الفقرتان 2 و84.

³⁴ مجلس حقوق الإنسان، القرار رقم 12/12، تمهيد: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (الغرفة الكبرى)، المصري ضدّ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الطلب رقم 39630/09 (13 كانون الأول/ديسمبر 2012)، الفقرة 191.

³⁵ مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 2.

³⁶ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، وثيقة الأمم المتحدة رقم 9، UN Doc. A/HRC/21/46، آب/أغسطس 2012، الفقرة 29.

³⁷ المبدأ I من المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة.

³⁸ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 3.

³⁹ راجع على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في الدعوى المتعلقة بالمعاناة التي تسبب بها لإحدى الأمهات الاختفاء القسري لابنتها: دعوى ألميدا دي كينيتروس وغيرها ضدّ الأوروغواي، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1990 (UN Doc. CCPR/C/OP/2)، الفقرة 14. راجع أيضاً في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان: دعوى سواريز دي غيريرو ضدّ كولومبيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1982 (CCPR/C/15/D/45/1979)، الفقرة 15؛ دعوى بوتيسيتا دي أريبلانا ضدّ كولومبيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1995 (UN Doc. CCPR/C/55/D/563/1993)، الفقرة 10.

تعزيز الحق في الانتصاف والجبر عبر آليات محددة في تونس

من الشائع اليوم أن تعتمد الدول التي تخرج من أوضاع تنتشر فيها انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع إلى إرساء آليات وعمليات خاصة لمعالجة الانتهاكات السابقة. ومن شأن هذه الآليات والعمليات، التي غالباً ما يشار إليها عامةً بمفهوم "العدالة الانتقالية" أن تقدّم فرصاً إضافيةً للضحايا في ما يتخطى نظام العدالة العادي. وتتمتع هذه الآليات بإمكانيات توفير جبر للضحايا بسرعة أكبر وبفعالية أكبر مقارنةً بالدعاوى التي يرفعها الأفراد أمام المحاكم، لا سيما في حال وقوع عدد كبير من الانتهاكات، وفي حال كان عدد الضحايا والجناة كبيراً. وكما هو مشار إليه في المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، "ينبغي للدول أن تسعى إلى وضع برامج وطنية تعنى بالجبر والمساعدات الأخرى المقدمة للضحايا، تحسباً لعدم قدرة الأطراف المسؤولة عن الانتهاك على الوفاء بالتزاماتها أو عدم رغبتها في ذلك".⁴⁰ يبقى أن إجراءات "العدالة الانتقالية" التي لا تتمكن من إعمال الحقوق الفردية للضحايا بالانتصاف والجبر، والتزامات الدول بمقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات، لا يمكن أن تعوّل عليها الدولة كأساسٍ منطقي لحرمان الضحية من الوصول إلى الانتصاف القضائي الكامل، والجبر، والوصول إلى العدالة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي والمعايير الدولية.

في تونس، اعتمدت آليات مختلفة تمّ إرساؤها بشكلٍ خاص لمعالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وقد ركزت مبادرات جبر الضرر في بداية الأمر وبشكلٍ أساسي على تقديم التعويض لفئات معينة من الضحايا، والعفو عن الأفراد المدانين خلال النظام السابق، وإجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الثورة. وبعد عقد مشاورات وطنية حول العدالة الانتقالية، أطلقتها في نيسان/أبريل من سنة 2012 وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، تولت لجنة تقنية ضمن الوزارة صياغة قانون متعلق بالعدالة الانتقالية، أصدره المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2013 ودخل حيّز التنفيذ بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2013.⁴¹

يتضمّن قانون العدالة الانتقالية تعريفاً واسعاً بـ"العدالة الانتقالية"⁴² ويحدّد نطاق الانتهاكات التي يتطرق إليها، والانتهاك "هو كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الإنسان صادر عن أجهزة الدولة أو مجموعات أو أفراد تصرفوا باسمها أو تحت حمايتها وإن لم تكن لهم الصفة أو الصلاحية التي تخول لهم ذلك. كما يشمل كل اعتداء جسيم وممنهج على حق من حقوق الإنسان تقوم به مجموعات منظمة".⁴³ أما تعريف الضحايا المعترف به في قانون العدالة الانتقالية فهو "كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فرداً أو جماعة أو شخصاً معنوياً".⁴⁴ ويشمل التعريف أيضاً "أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه لانتهاك"، ويشمل هذا التعريف "كل منطقة تعرضت للتهديم أو الإقصاء الممنهج".⁴⁵

ينصّ الفصل 11 من قانون العدالة الانتقالية على أنّ "الدولة مسؤولة على توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية" على أن يؤخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة. يمكن أن يكون الجبر فردياً أو جماعياً "يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج".⁴⁶ بالإضافة إلى ذلك، تتكفل الدولة بمصاريف التقاضي في كلّ قضايا حقوق الإنسان على معنى هذا القانون لفائدة الضحايا وذلك في نطاق القوانين المتعلقة بالإعانة العائلية والإعانة القضائية أمام المحكمة الإدارية.⁴⁷

يتضمّن القانون أحكاماً تتعلق بالأهداف التالية: الكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة (الفصول 5-2)؛ المساءلة والمحاسبة (الفصلان 9-8)؛ جبر الضرر ورد الاعتبار للأفراد والجماعات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (الفصول 10-13)؛ إصلاح المؤسسات (الفصل 14)؛ والمصالحة (الفصل 15).

⁴⁰ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 16.

⁴¹ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

⁴² يعرف الفصل الأول من القانون العدالة الانتقالية على أنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان".

⁴³ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 3.

⁴⁴ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 10.

⁴⁵ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 10.

⁴⁶ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 11.

⁴⁷ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصل 13.

ولعل الآلية الأساسية لمعالجة هذه المشاكل تتمثل في تأسيس "هيئة الحقيقة والكرامة" التي تتولى في نطاق اختصاصها الانتهاكات التي وقعت في الفترة الممتدة من الأول من شهر تموز/يوليو 1955 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2013 (أو تاريخ صدور قانون العدالة الانتقالية)⁴⁸.

في وقت لا تعدّ فيه هيئة الحقيقة والكرامة مفوضة مباشرة بمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية، والتي يعتبرها قانون العدالة الانتقالية على أنها من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية والإدارية حسب التشريعات الجاري بها العمل (الفصل 7)، يشير القانون أيضاً إلى "دوائر قضائية متخصصة بالمحاكم الابتدائية المنتهبة بمقام محاكم الاستئناف" (الفصل 8).⁴⁹ وتتكون هذه الدوائر من قضاة يقع اختيارهم "من بين من لم يشاركوا في محاكمات ذات صبغة سياسية" ويتم تكوينهم تكويناً خصوصياً في مجال العدالة الانتقالية. تتعهد الدوائر المذكورة بالنظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان على معنى الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وعلى معنى أحكام قانون العدالة الانتقالية ومنها: "القتل العمد؛ الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي؛ التعذيب؛ الاختفاء القسري؛ الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة". لا تسقط بمرور الزمن الدعاوى الناجمة عن الانتهاكات الواقعة ضمن اختصاص هذه الدوائر (الفصل 9). لا تتوفر أي أحكام تفصيلية في ما يتعلق بهذه الدوائر بما في ذلك طريقة اختيار القضاة، ومتى وكيف يمكن إحالة الدعوى إلى الدائرة المتخصصة، رغم أنه يبدو أن الدوائر ستنتظر في هذه الدعاوى التي تحيلها هيئة الحقيقة والكرامة إلى النيابة العمومية (الفصل 42).

يؤكد القانون الأساسي عدد 17 لسنة 2014 المؤرخ في 12 جوان (حزيران/يونيو) 2014 إلى أنّ الاعتداءات المفضية إلى سقوط شهداء الثورة أو إصابة جرحاها تعتبر انتهاكات جسيمة على معنى القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.⁵⁰ ووفقاً للفصل 3 من القانون الأساسي نفسه، في صورة إحالة هيئة الحقيقة والكرامة ملفات إلى النيابة العمومية فإن النيابة العمومية تحيلها ألباً للدوائر القضائية المتخصصة. وقد قدّم مشروع قانون يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة إلى المجلس الوطني التأسيسي في آب/أغسطس من سنة 2012.⁵¹ وبتاريخ 19 أيار/مايو 2014، وفي ظل غياب التوافق على النص، صوتت الجلسة العامة على إحالة مشروع القانون من جديد إلى لجنّتي المجلس الوطني التأسيسي المعنيتين بالتشريع العام والتوافق. في آب/أغسطس 2014، أصدرت الحكومة أمراً باستحداث الدوائر المتخصصة بالمحاكم الابتدائية الستة (تونس، وصفاقس، وقفصة، وقابس، وسوسة والكاف) ليعدّل في ما بعد ليشمل ثلاث محاكم إضافية، من دون تقديم أي تفاصيل إضافية حول سير عمل هذه الدوائر.⁵²

لا يتناول هذا التقرير إطار العدالة الانتقالية في تونس، بما في ذلك دور الدوائر الجنائية المتخصصة، ولكنّه يضيء على أنّ أي مبادرة من هذا النوع لا يمكن أن يعوّل عليها مطلقاً لتقويض حق الضحايا في الانتصاف والجبر الفعالين، وحقهم في أن يشهدوا على إخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان للمحاسبة فرداً فرداً. وبخاصة، من شأن إحداث الدوائر المتخصصة وأدائها لمهامها في حال وضعت في التطبيق على نحو ملائم، أن تسهم في معالجة أوجه القصور والعقبات الموجودة حالياً في نظام العدالة الجنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية، عملاً على أعمال حقوق الضحايا في تونس. في المقابل، لا يمكن أن يسمح لها بأن تقيم نظاماً للعدالة من طبقتين يعامل فيه الضحايا الذين تحال دعاوهم إلى تلك الدوائر على نحو مختلف عن أولئك الذين يرفعون دعاوهم أمام محاكم أخرى.

نطاق التقرير ومنهجيته

في هذا التقرير، يشير الحق في الانتصاف عموماً إلى الحق في الوصول إلى إجراء للفصل في الشكاوى، في حين يغطي الحق في جبر الضرر الالتزام بتزويد الضحايا الذين ثبتت شكاوهم بالجبر الكامل، بما في ذلك ما هو

⁴⁸ القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، العنوان الثاني، الفصلان 16 و70.

⁴⁹ أنشئت هذه الدوائر بموجب الأمر عدد 2887 لسنة 2014 مؤرخ في 8 أوت (آب/أغسطس) 2014 يتعلق بإحداث دوائر جنائية متخصصة بالعدالة الانتقالية بالمحاكم الابتدائية المنتهبة بمقام محاكم الاستئناف بتونس وقفصة وقابس وسوسة والكاف وبنزرت والقصرين وسيدي بوزيد.

⁵⁰ قانون أساسي عدد 17 لسنة 2014 مؤرخ في 12 جوان (حزيران/يونيو) 2014 يتعلق بأحكام متصلة بالعدالة الانتقالية وبضحايا مرتبطة بالفترة الممتدة بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و28 فيفري (شباط/فبراير) 2011، الفصل 2.

⁵¹ مشروع القانون عدد 44 لسنة 2012 نشر بتاريخ 4 أوت (آب/أغسطس) 2012، متوفر عبر الرابط الإلكتروني http://majles.marsad.tn/uploads/documents/projet_loi_44_2012.pdf، تمت زيارة الموقع بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2016.

⁵² الأمر عدد 2887 لسنة 2014 مؤرخ في 8 أوت (آب/أغسطس) 2014 يتعلق بإحداث دوائر جنائية متخصصة بالعدالة الانتقالية بالمحاكم الابتدائية بتونس وصفاقس وقفصة وقابس وسوسة والكاف. راجع أيضاً الأمر عدد 4555 لسنة 2014 مؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 2014 المعدّل للأمر عدد 2887 لسنة 2014 مؤرخ في 8 أوت (آب/أغسطس) 2014 يتعلق بإحداث دوائر جنائية متخصصة بالعدالة الانتقالية بالمحاكم الابتدائية المنتهبة بمقام محاكم الاستئناف بتونس وصفاقس وقفصة وقابس وسوسة والكاف وبنزرت والقصرين وسيدي بوزيد.

ضروري بشكل التعويض، والترضية، وردّ الاعتبار، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار. ويعتبر الانتصاف والجبر مرتبطين جوهرياً في ما بينهما بحيث أنّ التقييم المستقل للانتهاك المزعوم على يد هيئة مختصة، بما فيها الهيئات القضائية، يشكّل الخطوة الأولى نحو الحصول على الجبر. من هنا، يعالج هذا التقرير بشكلٍ أساسي الجبر ضمن سياق إجراءات المحكمة، سواء كانت جنائية، أو مدنيةً أو إدارية.

يصبّب التقرير تركيزه على الحق في الانتصاف القضائي وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس، فضلاً عن التزام الدولة في التحقيق وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات التي تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي أو الوطني. في تونس، تتضمن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان سواء التي ارتكبت في الماضي أو التي ترتكب اليوم، والتي لم يحقق فيها الانتصاف والجبر، حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

ينظر التقرير في العناصر المختلفة لنظام القضاء التونسي، بمكوناته الجزائية والمدنية، كعملية تنطلق من المرحلة الأولية لمباشرة الإجراءات القانونية وصولاً إلى جبر الضرر. ويقدم تقييماً للصوصك القانونية التونسية وطريقة تفسيرها ووضعها حيز التطبيق، على ضوء القوانين والمعايير الدولية. وبذلك، يبحث في العقوبات المختلفة القانونية والعملية التي تقف حجر عثرة في وجه أعمال حق الضحايا بالانتصاف القضائي والجبر وتمنع تحقيق المساءلة. ولما كان القانون الدولي لا يفرض على الدولة إتاحة إمكانية الانتصاف القضائي والجبر من الناحية النظرية فحسب، بل ينصّ على أن تكون سبل الانتصاف هذه فعالةً في التطبيق، فإنّ تحليل الممارسة الواقعية الحالية لمختلف الجهات المعنية بالنظام القضائي، بما في ذلك الشرطة القضائية، وأعضاء النيابة العمومية، والقضاة أمر مهم بقدر أهمية تقييم القوانين. تسعى هذه المراجعة إلى تحديد مواطن الضعف والقصور، وإلى صياغة توصيات تهدف لمعالجة هذه المشاكل، سواء من حيث التعديلات على الإطار القانوني، ومن حيث التطبيق أيضاً.

جدير بالذكر أنّ هذا التقرير لا يتناول الحق الأكثر عموماً للانتصاف والجبر لجميع انتهاكات حقوق الإنسان. إنما يركّز بشكلٍ أساسي على الانتهاكات التي تعتبر جرائم ينصّ عليها القانون الدولي أو الوطني، والتي بالتالي تحمل معايير خاصة من حيث الطابع الجنائي للتحقيقات والنتائج القانونية المترتبة على الجناة. بالإضافة إلى ذلك، لا ينظر التقرير في حقوق ضحايا الجرائم بصورة أكثر عموماً؛ بل يصبّب تركيزه على الجرائم التي ترتكبها الجهات الحكومية، كالأجهزة الأمنية، والتي تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي.

يقيم القسم الأول من التقرير الحق في الانتصاف الفعال للضحايا في سياق قواعد الإجراءات الجزائية في تونس، والقيود المفروضة على حقهم في رؤية الجناة يخضعون للمحاسبة. ويتناول القسم الثاني من التقرير العقوبات القانونية والتطبيقية الأخرى التي تقوّض المسؤولية الجنائية الفردية في تونس. أما القسم الثالث منه فيركّز بشكلٍ أساسي على توفير أشكال الانتصاف الأخرى (المدنية والإدارية) وكيف يطبّق الحق في الجبر الشامل في إجراءات المحاكم المختلفة.

ساهمت المنهجية المستخدمة لهذا التقرير في إجراء تقييم للإطار القانوني المحلي والتطبيق الفعلي في تونس على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية. قام هذا التقرير باستعراض الإطار القانوني التونسي في نهاية كانون الثاني/يناير 2016، ولذلك لم يأخذ بعين الاعتبار التتبعات التشريعية التابعة لهذه الفترة الزمنية، مما يتضمن، على سبيل المثال، قانون عدد 5 لسنة 2016 مؤرخ في 16 فيفري (شباط/فبراير) 2016 يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الإجراءات الجزائية. وهي تشمل مراجعةً مكتبيةً وتحليليةً للمصادر الأساسية، كالتشريعات، ومسودات الوثائق التي تتم صياغتها كجزء من الإصلاح المستمر لنظام العدالة في تونس، وغير ذلك من الصكوك القانونية والسياسات الهادفة إلى تحديد مواطن الضعف والقصور على ضوء المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد استندت إلى الصكوك القانونية الدولية، والتقارير والاجتهادات التابعة لآليات حقوق الإنسان الأساسية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان من أجل توضيح معنى ونطاق الحق في الانتصاف والجبر، وتقديم المعلومات المتعلقة بمدى توافق نظام العدالة التونسي مع المعايير الدولية. كما تمت الاستعانة أيضاً بالتقارير والوثائق ذات الصلة التي قامت بنشرها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وغيرها من المنظمات من أجل استكمال هذه المراجعة.

كما اشتملت المنهجية أيضاً على أبحاث ميدانية وأعمال قامت بها بعثات رفيعة المستوى لجمع البيانات النوعية حول طريقة تفسير التشريعات والسياسات ووضعها حيز التطبيق، من خلال المقابلات والاجتماعات مع الجهات المعنية بالقضاء من قضاة وأعضاء في النيابة العمومية، ومحامين. قادت اللجنة الدولية للحقوقيين بعثةً أولى رفيعة المستوى إلى تونس في نيسان/أبريل من سنة 2012، تلتها بعثة متابعة في نيسان/أبريل من سنة 2014.

وقام موظفو اللجنة الدولية للحقوقيين بأبحاث ميدانية في تونس بدأت في تموز/يوليو من سنة 2012 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2014. تولى قيادة البعثة الأولى الرفيعة المستوى في سنة 2012 مفوضو اللجنة كل من السيد روبرتو غاريتون، وهو محام تشيلي متخصص في مجال حقوق الإنسان، والأستاذة مونیکا بينتو، أستاذة في القانون الدولي في الأرجنتين. أما البعثة الرفيعة المستوى الثانية فجرت بقيادة مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين القاضي خوسيه أنطونيو مارتين بايين، مستشار متقاعد في المحكمة العليا الإسبانية.

وقد عقد وفدا اللجنة الدولية للحقوقيين لقاءات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بمن فيها رئيس المجلس الوطني التأسيسي، السيد مصطفى بن جعفر؛ والوزير السابق لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، السيد سمير ديلو؛ والوزير السابق للعدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية السيد حافظ بن صلاح؛ والوزير السابق المكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي، السيد عبد الرزاق الكيلاني؛ بالإضافة إلى أعضاء المجلس الوطني التأسيسي. كما التقى أعضاء الوفد بأعضاء السلطة القضائية، والمحامين الأخصائيين في حقوق الإنسان، والممثلين لنقابة المحامين وجمعية القضاة التونسيين، ومنظمات المجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسره.

وقد شملت الأبحاث الميدانية التي قام بها موظفو اللجنة الدولية للحقوقيين في تونس اجتماعات مع محامين، بمن فيهم محامو الضحايا ومحامو الدفاع عن المتهمين في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان؛ وجمعيات ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والانتهاكات التي ارتكبت في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وحتى ثورة كانون الثاني/يناير 2011؛ ومع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسره.

كما ساعدت الأبحاث الميدانية، والاجتماعات والمقابلات في تحديد وتوثيق القضايا الرمزية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر، من غياب التحقيق والشكاوى غير الناجحة إلى دعاوى المحاكم التي أسفرت عن أحكام في كل قسم من أقسام التقرير، يشير التقرير إلى الدعاوى الفردية لتجسيد أوجه الضعف والقصور في نظام العدالة التونسي والممارسة المتعلقة بهذه الحقوق في تونس.

وختاماً، يستند هذا التقرير إلى التقارير والأوراق السابقة التي نشرتها اللجنة الدولية للحقوقيين، بما فيها التقريران تحت عنوان "تعزيز حكم القانون وضمن حقوق الإنسان في الدستور" و"استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلّم من الماضي لبناء مستقبل أفضل"⁵³.

⁵³ التقريران الصادران عن اللجنة الدولية للحقوقيين، تعزيز حكم القانون وضمن حقوق الإنسان في الدستور، 1 شباط/فبراير 2013، متوافر عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2013/02/TUNISIA-CONSTITUTION-REPORT-FINAL.pdf> تمت زيارة الموقع بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2016، واستقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلّم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، أيار/مايو 2014، متوافر عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf> تمت زيارة الموقع بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2016.

أولاً. الحق في الانتصاف الفعال في قواعد الإجراءات الجزائية التونسية والمسؤولية الجنائية الفردية

كما أشير إليه في المقدمة، يشمل الحق في الانتصاف وجبر الضرر عن ضحايا الانتهاكات "الجسيمة" أو "الخطيرة جداً" لحقوق الإنسان الوصول إلى هيئة قضائية مختصة من أجل تحديد الشكوى، وضمان الانتصاف الشامل بشكل جبر فعال وسريع وملائم بأشكاله الضرورية. فإنَّ ضرورة التحقيق ومحاسبة الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات لا ينجم من حق الضحايا في الانتصاف والجبر فحسب، بل من واجب الدولة في منع انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الحماية ضدّ وقوعها.

في سياق القانون المحلي، وفي ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي أو الوطني، لا بد من استيفاء هذه الحقوق والواجبات بشكلٍ جزئي من خلال نظام العدالة الجنائية. بوجه خاص، يجب أن تعرّف بعض انتهاكات حقوق الإنسان كجرائم في التشريعات الجنائية المحلية. يركّز هذا الفصل على الجانب الإجرائي للانتصاف في سياق الإجراءات الجنائية. وستناقش مسألة الجبر الذي تمنحه المحكمة نتيجة هذه الإجراءات، وأشكال الجبر ضمن الإجراءات المدنية والإدارية في الفصل الثالث حول الحق في جبر الضرر على أنه مكون شامل للحق في الانتصاف.

من الأهمية بمكان النظر في الإطار القانوني المحلي ذي الصلة في تونس، والطريقة التي يفسّر ويطبّق على أساسها في الممارسة، من أجل تقييم ما إذا كان ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يستفيدون فعلاً من جبر يتسق مع المعايير الدولية. سيتضمن هذا التحليل العقوبات التطبيقية والقانونية التي تمنع الضحايا من إعمال حقهم في الانتصاف القضائي في السياق المحدد للإجراءات الجنائية في تونس، فضلاً عن الأنواع الأخرى من التحديات. وفي ما يتعلق بكلّ من هذه القضايا، سوف تقيّم الأطر القانونية التونسية وطريقة وضعها في التطبيق على ضوء المعايير الدولية.

لكلّ شخص يدعي أنه وقع ضحية لانتهاك حقوق الإنسان ذي الطابع الجنائي الحق في أن ينظر بادعائه من قبل هيئة قضائية مختصة. يجب أن تضمن الدول أنّ بعض انتهاكات حقوق الإنسان تتمثل جريمة بموجب القانون المحلي. يجب أن تحقق السلطات في الادعاءات تحقيقاً سريعاً وشاملاً وغير منحاز. وفي حال توافر الأدلة الكافية، يقتضي ملاحقة المسؤولين عن هذه الانتهاكات التي تمثل جرائم بموجب القانون الدولي أو الوطني وفي حال أدبنوا، لا بد من معاقبتهم على هذا الأساس. تعالج في ما يلي العناصر المختلفة للحق في الانتصاف القضائي الفعال في هذا السياق، وواجب الدولة في التحقيق في الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.

ينصّ الفصل الأول من مجلة الإجراءات الجزائية على ما يلي: "يترتب على كل جريمة دعوى عمومية تهدف إلى تطبيق العقوبات ويترتب عليها أيضاً في صورة وقوع ضرر دعوى مدنية لجبر ذلك الضرر". في الحالات التي تكرر فيها انتهاكات حقوق الإنسان في القانون الجنائي، تكون مشمولةً في الفصل الأول من مجلة الإجراءات الجزائية وتعامل بالطريقة نفسها التي تعامل بها الجرائم الأخرى.

أ. المباشرة بالإجراءات الجنائية

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

وفقاً للتشريع التونسية، يمكن المباشرة بالإجراءات الجنائية بوسائل ثلاثة: من قبل النيابة العمومية من تلقاء نفسها، ما يعرف أيضاً بالجهة الأصلية لتحريك الدعوى؛⁵⁴ من قبل النيابة العمومية بأمر من وزير العدل؛⁵⁵ أو، من المتضرر من الجريمة في حال قرر وكيل الجمهورية عدم مباشرة التحقيق،⁵⁶

⁵⁴ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلا 2 و20.

⁵⁵ بموجب الفصل 23 من مجلة الإجراءات الجزائية، يمكن لكاتب الدولة للعدل "أن يبلغ إلى الوكيل العام للجمهورية الجرائم التي يحصل له العلم بها وأن يأذنه بإجراء التتبعات سواء بنفسه أو بواسطة من يكلفه أو بأن يقدم إلى المحكمة المختصة الملحوظات الكتابية التي يرى كاتب الدولة للعدل من المناسب تقديمها." وبموجب الفصل 21 من مجلة الإجراءات الجزائية، "على النيابة العامة أن تقدم طلبات كتابية طبقاً للتعليمات التي تعطى لها حسب الشروط الواردة بالفصل 23". وفقاً للفصل 1 من القانون عدد 80 لسنة 1987 المؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 1987، أحييت صلاحيات الوكيل العام للجمهورية إلى المحامين لدى محاكم الاستئناف.

⁵⁶ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلا 2 و36.

يتلقى أعضاء النيابة العمومية البلاغات بالجرائم بالطرق التالية:

- التقارير التي يتلقونها مباشرة من الموظفين العموميين، الذين يطلب منهم رفع التقارير بأي جرائم يعلمون بوقوعها؛
- التقارير التي تصلهم من الأفراد بصفة شخصية؛
- الشكاوى التي يتقدم بها من وقع ضحية الجرم؛⁵⁷
- التقارير التي يتلقونها من مأمور الضابطة العدلية الذي عليه إعلام وكيل الجمهورية بكل ما يعلم به من جرائم وإحالة كافة التقارير إلى وكيل الجمهورية؛⁵⁸
- التقارير التي ترسلها الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.⁵⁹

يمكن للضحايا تقديم الشكاوى الشفهية أو الخطية لدى مأموري الضابطة العدلية الذين يوجهونها فوراً إلى وكيل الجمهورية.⁶⁰ الضابطة العدلية مكلفة أيضاً بمعاينة الجرائم وجمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكم ما لم يصدر قرار في افتتاح بحث.⁶¹ تتكون الضابطة العدلية من وكلاء الجمهورية ومساعدتهم، ومن حكام النواحي، وحكام التحقيق، ومحافظي الشرطة وضباط الحرس الوطني.⁶²

تباشر الضابطة العدلية وظائفها تحت إشراف المدعين العموميين لدى محاكم الاستئناف.⁶³ إلا أن وزارة الداخلية هي التي تتولى مسؤولية توجيه نشاط الشرطة العدلية.⁶⁴ بالإضافة إلى ذلك يرجع ضباط الشرطة والحرس الوطني إلى وزير الداخلية على اعتبارهم من أعوان قوات الأمن الداخلي.⁶⁵

في التطبيق، غالباً ما يتعرق عمل حكام التحقيق، وكلاء الجمهورية ومساعدتهم جراء رفض أفراد الشرطة والحرس الوطني تنفيذ الأوامر. فهم غالباً ما يمثلون فقط لأوامر وزير الداخلية. على سبيل المثال، أطلع أحد وكلاء الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية في تونس للجنة الدولية للحقوقيين أن مذكرات التوقيف المتعلقة بأعوان قوات الأمن الداخلي، سواء أثناء التحقيق أو بهدف تنفيذ حكم، لا تنفذ في غالب الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، لا ينص القانون على توزيع المسؤوليات ضمن الشرطة والحرس الوطني بين الضباط الذين يمارسون مهام الضابطة العدلية وأولئك الذين ينفذون مهام أخرى لإنفاذ القوانين.⁶⁶ بالتالي، يمكن لضباط الشرطة والحرس الوطني المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو زملائهم من الوحدة نفسها أن يكونوا معنيين بتلقي وتقديم شكاوى عن الانتهاكات نفسها. صحيح أنه بمقدور الضحية، في الممارسة، أن تطلب إلى قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية توجيه الدعوى إلى وحدة شرطة أو حرس وطني مختلفة، لا يتوافر أي حكم قانوني ينص صراحةً على طلبات من هذا النوع، وما من حق استئناف ممكن في حال تم رفض طلب من هذا النوع.⁶⁷ بالإضافة إلى ذلك، عندما يقدم أفراد الشرطة أو الحرس الوطني على قيادة التحقيقات في الجرائم التي يرتكبها أعوان قوات الأمن الداخلي، غالباً ما توجل و/أو تنفذ بشكل سطحي ينتج عنه إفلات من العقاب. نتيجة لذلك، وفي حالات حساسة، كتلك التي تشتمل على أعمال تعذيب، أبلغت اللجنة الدولية للحقوقيين أن أعضاء من النيابة العمومية يقررون في بعض الأحيان قيادة التحقيق بأنفسهم، تحاشياً للتحويل على أعضاء الضابطة العدلية. وبهذه الطريقة، يضمنون تحقيقاً أكثر استقلاليةً.

⁵⁷ ينص الفصل 26 من مجلة الإجراءات الجزائية على ما يلي: "وكيل الجمهورية مكلف بمعاينة سائر الجرائم وتلقي ما يعلمه به الموظفون العموميين أو أفراد الناس من الجرائم وقبول شكايات المعتدى عليهم". بالإضافة إلى ذلك، ينص الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية أن على سائر السلطات والموظفين العموميين أن يخبروا وكيل الجمهورية بما اتصل بعلمهم من الجرائم.

⁵⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13.

⁵⁹ القانون عدد 37 لسنة 2008 مؤرخ في 16 جوان (حزيران/يونيو) 2008 يتعلق بالهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الفصل 2. جدير بالذكر أن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية قد اعتمدت بمركز من الفئة "ب" في تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2009.

⁶⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 18 و19.

⁶¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 9.

⁶² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 10. يباشر وظائف الضابطة العدلية أفراد الشرطة الذين يأتي ذكرهم: محافظو الشرطة، وضباطها، ورؤساء مراكزها، وضباط الحرس الوطني، وضباط صفه، ورؤساء مراكزه. بأمر صادر عن وزارة الداخلية مؤرخ في 19 أيار/مايو 1975 لتحديد الاختصاص الإقليمي لمراكز الشرطة والحرس الوطني، تتولى الشرطة مسؤولية حفظ النظام العام في المناطق غير الريفية من الجمهورية في حين يتولى الحرس الوطني مسؤولية الأرياف.

⁶³ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 10؛ والقانون عدد 80 لسنة 1987 المؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 1987، الفصل 1.

⁶⁴ أمر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي (أيار/مايو) 1975 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية، الفصل 4 كما نصح بمقتضى الفصل 1 من الأمر عدد 1454 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جوان (حزيران/يونيو) 2001.

⁶⁵ القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت (أب/أغسطس) 1982، الفصل 2.

⁶⁶ القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت (أب/أغسطس) 1982 يحدد فقط الرتبة المطلوبة لممارسة مهام الضابطة العدلية (الفصل 5).

⁶⁷ مقابلة أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع محامين مدنيين بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2014.

لا تتوقف إثارة الدعوى العمومية على وجود التشكي كما لا يوقفها ولا يعلقها الرجوع في الشكاية أو في القيام بالحق الشخصي.⁶⁸ ولعلّ الاستثناءات الملحوظة على ذلك هي حالات العنف الأسري التي يمكن فيها للضحية إذا كانت السلف أو الزوج المعتدى عليه إسقاط حقها فتوقف التتبعات أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب.⁶⁹

في حال إسقاط القضية من طرف وكيل الجمهورية قبل الأمر بالتحقيق، يمكن للقائم بالحق الشخصي إما:

1. الطلب إلى وكيل الجمهورية فتح تحقيق أولي؛
2. أو استدعاء المتهم مباشرة لدى المحكمة الابتدائية.⁷⁰

في هاتين الحالتين، يجب على القائم بالحق الشخصي أن يؤمن المبلغ الذي يظهر ضروريا لتسديد مصاريف النازلة وإلا سقط حقه في القيام.⁷¹ ويتولى تعيين هذا المبلغ، بحسب الأحوال، إما حاكم التحقيق، في حال المطالبة بالتحقيق، أو رئيس المحكمة الابتدائية، في حال القيام مباشرة لدى المحكمة.⁷²

بالإضافة إلى هذا المبلغ، يمكن للمحكمة أن تحكم على القائم بالحق الشخصي الذي قام مباشرة على المظنون فيه بخطية بدون أن يمنع ذلك من تتبعه عند الاقتضاء لأجل الإدعاء الباطل.⁷³ إذا صدر قرارا بالحفظ إثر قيام بالحق الشخصي جاز للمتهم أن يطلب تعويض الضرر الحاصل له من جراء إثارة الدعوى العمومية،⁷⁴ بدون أن يمنع ذلك من التتبعات الجزائية عند الاقتضاء لأجل الإدعاء الباطل.⁷⁵

في التطبيق، تباشر الإجراءات الجنائية المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عادةً من خلال تقديم المتضرر لشكوى لدى الضابطة العدلية أو وكيل الجمهورية، ولكن، نادراً ما يطبق القيام بالحق الشخصي المشار إليه أعلاه في حال لم تعمل الضابطة العدلية أو وكيل الجمهورية على الشكوى.

بعيداً عن التكاليف المحتملة، علمت اللجنة الدولية للحقوقيين من محامي الجهات القائمة بالحق الشخصي أنه في حال حفظ الإجراءات، يشعر الضحايا بوجود دافع سياسي لمنع تتبع هذه الإجراءات، وبالتالي، لا أمل من المحاولة بطلب تحقيق أولي أو استدعاء المتهم مباشرة لدى المحكمة، نظراً إلى افتقار السلطة القضائية للاستقلالية في العمل. وتتعرّز هذه الفكرة بواقع أنّ وكلاء الجمهورية نادراً ما يباشرون الإجراءات ضدّ مسؤول عمومي من دون شكوى من الطرف المتضرر. ويعزى السبب في ذلك إلى غياب استقلالية النيابة العمومية⁷⁶. على سبيل المثال، ووفقاً لتقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق⁷⁷، قتل 21 شخصاً وجرح 624 آخرون على يد عناصر الشرطة في ولاية القصرين.⁷⁸ ورغم العدد الكبير من حالات الوفيات والجرحى، لم تتخذ النيابة أي إجراءات ولم تقم بأي تحقيقات. لم تباشر الإجراءات إلا بعد تقديم شكوى من قبل مجموعة من المحامين مثلوا الضحايا وعائلاتهم في 22 شباط/فبراير 2011.

كما واجه الضحايا ولا يزالون عقبات لا يستهان بها عند محاولة رفع الشكاوى. أيام نظام بن علي، كانوا يتعرضون

68 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 3.

69 المجلة الجزائية، الفصل 218.

70 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 36 و206.

71 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 39.

72 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 39. علمت اللجنة الدولية للحقوقيين من خلال اجتماعات عقدتها مع محامين لموكليين قائمين بالحق الشخصي، أنّ هذه المبالغ تتراوح عادةً بين 500 و600 دينار تونسي (أي بين 270 و325 دولاراً أمريكياً).

73 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 46.

74 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 45 و167 (3).

75 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 45.

76 راجع، بشكل خاص، مجلة الإجراءات الجزائية، بما في ذلك: الفصل 22 الذي ينص على أنّ وكيل الجمهورية مكلف بمهامه تحت إشراف كاتب الدولة للعدل؛ الفصل 23، الذي ينص على أنّ لكاتب الدولة للعدل أن يبلغ إلى الوكيل العام للجمهورية الجرائم التي يحصل له العلم بها وأن يأذنه بإجراء التتبعات سواء بنفسه أو بواسطة من يكلفه أو بأن يقدم إلى المحكمة المختصة الملحوظات الكتابية التي يرى كاتب الدولة للعدل من المناسب تقديمه؛ والفصل 21 الذي يملّي على النيابة العامة الامتنال بالتعليمات الخطية. راجع أيضاً الفصل 1 من القانون عدد 80 لسنة 1987 المؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 1987 الذي حذف خطة وكيل العام للجمهورية وأسند اختصاصاتها القضائية للوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف. وأيضاً راجع الفصل 15 من القانون عدد 29 لسنة 1967 الذي ينص على أنّ قضاة قلم الادعاء العام خاضعون لإدارة ومراقبة رؤسائهم المباشرين ولسلطة وزير العدل. راجع أيضاً القسم 1 ب أدناه لمزيد من المعلومات.

77 اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجيها، تأسست بموجب المرسوم عدد 8 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري (شباط/فبراير) 2011. ترأس اللجنة السيد توفيق بودريالة (عرفت أيضاً بلجنة بودريالة)، متوافرة بالعربية عبر الرابط: http://www.leaders.com.tn/uploads/FCK_files/Rapport%20Bouderbala.pdf. تمت زيارة الصفحة في 21 كانون الثاني/يناير 2016.

78 المرجع نفسه، ص 660-658، و777-722.

باستمرار للتهديدات والعنف عقاباً لهم عند التعبير عن آرائهم، وكانت تمارس عليهم الضغوط لسحب الشكوى. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان بعض القضاة يرفضون تسجيل شكاوى أو أن التحقيقات التي أجريت على أثر هذه الشكاوى تتجاوز الأجل المعقولة، على حد ما أفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية حول تونس في سنة 2008.⁷⁹

منذ الإطاحة بنظام بن علي، قدّم بعض ضحايا التعذيب شكاوى إلى النيابة العمومية. ولكن، تستمر العديد من الممارسات نفسها حتى اليوم، ولا يزال نظام العدالة الجنائية غير موضع ثقة. وبخاصة، فقد علمت اللجنة الدولية للحقوقيين أنّ التهيب الذي يتعرض له ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعوان قوات الأمن الداخلي أو القوى المسلحة لا يزال مستمراً، بما في ذلك عن طريق الابتزاز وعرض المبالغ المالية على الضحايا لسحب شكاوهم، ومن خلال إطلاق التهديدات في وجه الضحايا خلال الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أفاد وكلاء الجمهورية وحكام التحقيق العاملون على الدعاوى المتعلقة بأفعال التعذيب عن تعرضهم للتهديد من قبل أعوان قوات الأمن الداخلي.

وتشمل العقوبات الأخرى أيضاً المضايقات التي يتعرض لها الضحايا من جانب المسؤولين عن إنفاذ القوانين، ووكلاء الجمهورية، بما في ذلك جلسات الاستجواب الطويلة للضحايا من دون فترة استراحة عند محاولتهم تقديم الشكاوى، وملاحقة من يتجرأ من بين الضحايا على المضي قدماً بشكواهم. كما تعرّض عدد كبير من ضحايا الانتهاكات التي ارتكبتها الموظفون العموميون خلال الثورة لضغوط منعهم من تقديم شكوى، وذلك بعد تلقيهم تهديدات أو وعود بالتعويضات المالية. وقد علمت اللجنة الدولية للحقوقيين من مقابلات أجرتها مع أفراد عائلات بعض الضحايا الذين قتلوا أو جرحوا من ولاية توزر، أثناء الثورة سنة 2011، أنه، وفي أعقاب تلك الأحداث حاولت السلطات المحلية ثني أفراد العائلة عن تقديم الشكاوى. وقد أطلعت السلطات المحلية عائلات الضحايا أنه سيتم تعويضهم عن خسائرهم عندما تستقر حال البلاد.

ترهيب الضحايا الذين يحاولون تقديم الشكاوى

في قضية "مريم بن محمد" تعرّضت الشابة للاغتصاب على يد ضباط الشرطة في أيلول/سبتمبر 2012.⁸⁰ عندما قصدت الضحية مركز الشرطة لتقديم الشكوى، كان ضباط الشرطة الذين قاموا باغتصابها قبل ساعات لا يزالون في الخدمة وموجودين في مركز الشرطة. فحاولوا، بالاشتراك مع بعض زملائهم، الضغط عليها لعدم تقديم شكوى وقاموا بمضايقتها شفوياً عندما حاولت الاستمرار رغم ذلك في تقديم شكواها. استجوبت الضحية لسبع ساعات متتالية قبل أن يتم تسجيل الشكوى في النهاية. بعد مرور أيام، اتهمت بالتعرض للآداب والأخلاق العامة، واستدعت للمثول أمام المحكمة الابتدائية. ونتيجة للضغوط الوطنية والدولية، أسقطت التهمة أخيراً في تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2012.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

على الدول بموجب القانون الدولي أن تضمن "أن إمكانية الوصول إلى العدالة وآليات التماس الإنصاف والحصول عليه هي إمكانية متاحة بسهولة وأن التدابير الإيجابية تضمن الإنصاف لجميع الأشخاص على قدم المساواة".⁸¹ نتيجة لذلك، تلزم الدول بأن تضمن في قوانينها المحلية حق الضحايا في الوصول إلى العدالة والإجراءات العادلة والمحايدة. على سبيل المثال، تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه، في حالات الاختفاء القسري، "تكفل كل دولة طرف لمن يدعي أن شخصاً ما وقع ضحية اختفاء قسري حق إبلاغ السلطات المختصة بالوقائع وتقوم هذه السلطات ببحث الادعاء بحثاً سريعاً ونزيهاً وتجري عند اللزوم ودون تأخير تحقيقاً متعمقاً ونزيهاً".⁸²

⁷⁹ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم (UN Doc. CCPR/C/TUN/CO/5) (2008)، الفقرة 11.

⁸⁰ رقم 24993/13، المحكمة الابتدائية، تونس.

⁸¹ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 32. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 31، الفقرتان 15 و20؛ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبادئ 12، 24، 25.

⁸² الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 12 (1). راجع على نحو مماثل المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 3، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15.

لكي يكون الانتصاف فعالاً، يجب أن يكون قادراً على توفير الوصول الفعلي والعملي إلى العدالة عوضاً عن أن يكون نظرياً فحسب.⁸³ بالتالي، فإن تقديم الضحية لشكوى مبنية على أساس صحيح يجب أن تثير تحقيقاً فعالاً ونزيهاً حول ما إذا كان الانتهاك قد وقع فعلاً، في عملية توفّر إنصاف الضحية وينتج عنها ادعاء في حال إثبات الشكوى. علاوةً على ذلك، ولضمان الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، ينبغي على الدول "تقديم المساعدة الملائمة للضحايا الذين يسعون إلى الوصول إلى العدالة".⁸⁴ ويتضمن ذلك تعريف الضحايا بحقوقهم في التماس الإنصاف من خلال هذه الآليات.⁸⁵ وعليه، في ضمان حق الضحايا في الانتصاف، ينبغي على الدولة "نشر معلومات عن جميع سبل الانتصاف المتاحة، عن طريق آليات عامة وخاصة، بشأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي".⁸⁶ يجب أن تكون آليات الانتصاف متاحةً بسهولة ومتوافرة لجميع الضحايا على قدم المساواة. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى تدابير خاصة لمساعدة المجموعات الضعيفة والمهمشة، كالمحتجزين، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين وملتمسي اللجوء، أو المجموعات المهمشة اقتصادياً من أجل الوصول إلى آليات الانتصاف الفعالة في الممارسة.⁸⁷ ويمكن القيام بذلك من خلال تمكين الأشخاص المهمشين والمحرومين من خلال تطبيق برامج توعوية لضمان إحاطة جميع الأشخاص بحقوقهم القانونية وإمكانية ممارستها، وإتاحة الخدمات الهادفة لإعمال هذه الحقوق.⁸⁸

علاوةً على ذلك، تعدّ معاملة الضحايا وغيرهم من المعنيين بالعملية طيلة الفترة أمراً محورياً لتحقيق الانتصاف. وبالتالي، ينبغي على الدولة "اتخاذ تدابير ترمي إلى التقليل من مضايقة الضحايا ومثليهم إلى أدنى حد وحمايتهم، حسب الاقتضاء، من التدخل غير المشروع في خصوصياتهم وضمان سلامتهم من التهديد والانتقام، فضلاً عن ضمان سلامة أسرهم ومن يشهد صالحهم قبل وأثناء وبعد الإجراءات القضائية أو الإدارية أو غيرها من الإجراءات التي تؤثر في مصلحة الضحايا".⁸⁹ ينبغي معاملة الضحايا برأفة واحترام كرامتهم وتوفير المساعدة المناسبة لهم في جميع مراحل الإجراءات القانونية.⁹⁰

تنصّ مبادئ الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب على ما يلي:

على الرغم من أن مسألة الملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاكات تقع بالدرجة الأولى ضمن اختصاص الدول، فينبغي أن يكون الضحايا وأسرهم وورثتهم قادرين على رفع الدعاوى، إما بصورة انفرادية أو جماعية، وبخاصة عن طريق الادعاء بالحق المدني، أو كأشخاص يرفعون دعاوى خاصة في الدول التي تعترف قوانينها المتعلقة بالإجراءات الجنائية بهذه الإجراءات. وينبغي للدول أن تكفل مركزاً قانونياً واسع النطاق في الإجراءات القضائية لأي طرف متضرر ولأي شخص أو منظمة غير حكومية تكون لها مصلحة مشروعة في ذلك.⁹¹

صحيح أنّه يجب إعلام الضحايا بحقوقهم في الانتصاف ومنحهم كافة وسائل المساعدة اللازمة للوصول إلى هذا الحق، ولكن يبقى أنّ عدم تقديم الشكوى من قبل الضحية لا يحرر الدولة من واجبها في التحقيق في الانتهاك المشتبه بوقوعه وملاحقة المسؤولين عن ارتكابه ومعاقبته، وفق ما هو ملائم. على السلطات العامة بحكم منصبها أن تفتح تحقيقاً كلما وصل إلى علمها وقوع انتهاك، وذلك من دون أن يتعين على الضحية أو أحد معارفها تقديم شكوى رسمية.⁹² وبالفعل، إنّ اللغة المبسطة للمادة 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب، مثلاً، تؤكد على أنّ واجب

⁸³ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: دعوى أيراي ضدّ إيرلندا، الحكم الصادر في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1979، الفقرة 24.

⁸⁴ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12.

⁸⁵ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المادة 5.

⁸⁶ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12.

⁸⁷ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15 ("ينبغي تكييف سبل الانتصاف هذه على النحو المناسب لمراعاة حالة الضعف الخاصة لفئات معينة من الأشخاص").

⁸⁸ اللجنة الدولية للحقوقيين، "إعلان اللجنة الدولية للحقوقيين حول الوصول إلى العدالة والحق في الانتصاف في الأنظمة الدولية لحقوق الإنسان"، اعتمد في جنيف، سويسرا، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 3، متوافر عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2012/12/Congress-Declaration-adoptedFINAL.pdf>. تمت زيارة الصفحة في 22 كانون الثاني/يناير 2016.

⁸⁹ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12. راجع أيضاً المادة 12 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والمبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المادة 6 (د).

⁹⁰ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المادتان 4 و6 (ج).

⁹¹ مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 19.

⁹² راجع، على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 12؛ اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، التقرير الرابع عشر عن أنشطة لجنة منع التعذيب اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2003 وحتى 31 تموز/يوليو 2004، 21 أيلول/سبتمبر 2004، 28 (2004) CPT/Inf، الفقرة 27؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إسبانيا ضد روسيا، 57950/00، 24 شباط/فبراير 2005، الفقرة 210.

التحقيق في التعذيب قائم أياً كانت الطريقة التي تصل فيها المعلومات المعنية إلى السلطات، حتى وإن لم تكن الضحية معنيةً أو لم يمكن الاتصال بها: "تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية".⁹³

في الحالات التي تقدّم فيها الضحية المعلومات، لا يعود سقف "الأسباب المعقولة" ينطبق. يكون على الدولة أن تلتزم بالاستجابة للشكوى. وقد فسّرت المادة 13 من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنها تثير واجب التحقيق بمجرد ادعاء الضحية.⁹³ في دعوى بلانكو أباد ضد إسبانيا، أكدت لجنة مناهضة التعذيب على أنّ "المادة 13 من الاتفاقية لا تتطلب التقديم الرسمي لشكوى بالتعذيب وفق الإجراء المنصوص عليه في القانون الوطني أو الإعلان الصريح عن النية بإقامة واستمرار دعوى جنائية ناتجة عن الجرم، بل يكفي على الضحية أن تبلغ إحدى سلطات الدولة بالوقائع، لكي يقع على الدولة واجب اعتبار هذه المعلومات تعبيراً ضمنياً و قاطعاً على رغبة الضحية بالتحقيق في حالتها على وجه السرعة وبنزاهة، كما هو منصوص عليه في هذا الحكم من الاتفاقية"⁹⁴. نسجاً على المنوال نفسه، تنصّ المادة 12 (2) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه متى كانت هناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن شخصاً ما وقع ضحية اختفاء قسري، تجري السلطات تحقيقاً حتى لو لم تقدم أية شكوى رسمية.

كما سبق وشرح أعلاه، ينصّ القانون التونسي على وصول ضحايا الانتهاكات إلى الانتصاف القضائي من خلال تقديم شكوى لدى الضابطة العدلية أو وكيل الجمهورية، أو، في حال حفظ الدعوى قبل التحقيق، طلب إجراء تحقيق أولي أو المباشرة بالإجراءات ضد المتهم.

ولكن، يمنع افتقار النيابة العمومية إلى الاستقلالية في أغلب الأحيان فتح تحقيق فعلي عند تقديم الشكوى. وأيضاً، عندما يكون المكلفون بإنفاذ القوانين مسؤولين عن الانتهاكات، قد يكون الأفراد الذين يتلقون الشكوى أو يرفعونها أو يحققون فيها هم أنفسهم الذين ارتكبوها، أو زملاء لهم من مركز الشرطة نفسه أو من وحدة الحرس الوطني نفسها. نتيجة لذلك، لا يؤدي تقديم الشكوى بالضرورة إلى فتح الإجراءات الجنائية. وفي هذه الحالات، يبقى الانتصاف المتاح للضحايا نظرياً، لا يوفر الوصول الفعلي والعملية إلى العدالة.

ولا تصوّب هذه العيوب بقدرة الضحايا على الطلب من وكيل الجمهورية إجراء تحقيق أولي أو استدعاء المتهم مباشرة إلى المحكمة الابتدائية. نادراً ما تطبق هذه الصلاحيات من الناحية العملية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن التكاليف التي من المحتمل أن تكون باهظة وغير أكيدة المرتبطة بهذه الإجراءات أن تشكل بدورها رادعاً في وجه الضحايا الذين يطالبون بهذه الإجراءات.

على نحو مماثل، ورغم أنّ القانون التونسي يسمح بمباشرة الإجراءات الجنائية حتى وإن لم تقدم الضحية شكوى رسمية، ففي التطبيق يمنع غياب استقلالية وكلاء الجمهورية المباشرة بالإجراءات بمبادرة شخصية من وكيل الجمهورية في الحالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، إنّ غياب مساعدة الضحايا في الوصول إلى العدالة في تونس يطرح مخاوف خطيرة كما أشير إليه أعلاه. فقد ضغط المسؤولون العموميون مراراً على الضحايا لعدم تقديم شكاوهم وأخضعوهم للمضايقة عند محاولتهم ذلك، فمارسوا بحقهم العنف والتهديد بالعنف والإجراءات الجنائية.

نتيجة لذلك، وعلى أثر بعثة قام بها سنة 2011، عبر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب عن أسفه "لعدم وجود استراتيجية واضحة أو إطار زمني محدد لمعالجة الدعاوى المتراكمة والحفاظ على أدلة التعذيب وسوء المعاملة الخاضعة للبت كأحد قضايا العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أنّ هناك أي مسؤول أو مؤسسة يتولى أمر هذه الدعاوى، أو يقوم بإبلاغ العامة بوضع الشكاوى"⁹⁵. كما أشار أيضاً إلى غياب الخطة الهادفة لتقديم المساعدة القانونية للضحايا الراغبين في تقديم الشكاوى.⁹⁶

⁹³ م. نواك وإ. مالك آرثر، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب: تعليق، منشورات جامعة أكسفورد، 2008، ص. 450.

⁹⁴ لجنة مناهضة التعذيب، بلانكو أباد ضد إسبانيا، البلاغ رقم 59/1996، وثيقة الأمم المتحدة رقم 14، CAT/C/20/D/59/1996، أيار/مايو 1998، الفقرة 8.6.

⁹⁵ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/ HRC/19/61/Add.1، شباط/فبراير 2012، الفقرة 75.

⁹⁶ المرجع نفسه.

حتى اليوم، لم تتجسّد السلطات الانتقالية في صياغة استراتيجية واضحة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الموروثة. عوضاً عن ذلك، فقد عولت على الوضع الأمني غير المستقر لتأجيل حق الضحايا في الانتصاف ولتقييد هذا الحق بآليات التعويض غير القضائية وهو أمر يتجاوز المعايير الدولية ويخالفها.

يتعين على السلطات التونسية أن تتخذ الإجراءات والإصلاحات الضرورية من أجل تحقيق ما يلي:

- 1) انتهاج استراتيجية فعالة للعدالة الانتقالية للتعامل مع إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- 2) توجيهات متعلقة بالنيابة العمومية تضمن التحقيق والملاحقة كلما توافرت أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أنّ انتهاكاً قد حصل أو أنه قد تم تلقي مزايم تفتيد بحدوث انتهاك، حتى وإن لم ترفع أي شكوى رسمية بهذا الشأن؛
- 3) جهاز معلومات لتزويد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالمعلومات المتعلقة بآليات الانتصاف المتوافرة، والإجراءات القابلة للتطبيق، وسبل المشورة والمساعدة في الوصول إلى هذه الآليات؛
- 4) توزيع صارم للأعمال (إما بشكل عام أو بالتحديد في ما يتعلق بادعاءات الجرائم التي يرتكبها المكلفون بإنفاذ القوانين)، يكرّس في القانون، بين ضباط الشرطة وضباط الحرس الوطني الذين يؤدون المهام الموكلة إليهم من الضابطة العدلية والضباط المكلفين بمهام إنفاذ القوانين الأخرى؛
- 5) صلاحيات كافية إلى أعضاء النيابة العمومية لتمكينهم من الإشراف على عمل ضباط الشرطة والحرس الوطني الذين ينفذون المهام الموكلة إليهم من قبل الضابطة القضائية؛
- 6) حذف شرط تكبيد القائم بالحق الشخصي -الذي يطلب بإجراء تحقيق أولي أو استدعاء المتهم إلى المحكمة الابتدائية- بتكاليف الإجراءات.

ب. دور النائب العام أو وكيل الجمهورية وصلاحيات النيابة العمومية

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

في تونس، لطالما كان مكتب النيابة العمومية يعتبر جزءاً من السلطة القضائية⁹⁷ وبالتالي، بموجب الإطار القانوني الذي كان سارياً قبل الثورة 2011، كان أعضاء النيابة العمومية يخضعون لنظام التسمية، والإحالة، والترقية والتأديب نفسه الذي ينطبق على القضاة⁹⁸ ولكن، تتحكم السلطة التنفيذية بالمجلس الأعلى للقضاء، الأمر الذي يسمح بتدخل شامل من جانب السلطة التنفيذية في عمل أعضاء النيابة العمومية (والسلطة القضائية بشكل عام)⁹⁹.

بموجب دستور سنة 2014، النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي، وتشملها الضمانات المكفولة له بالدستور¹⁰⁰. يتمتع أعضاء النيابة العامة بالحصانة الجزائية مثل القضاة، وعلى غرار القضاة أيضاً، يشترط فيهم الكفاءة ويجب عليهم الالتزام بالحياد والنزاهة¹⁰¹. يتولى مجلس أعلى للقضاء يتمتع باستقلالية أكبر عن السلطة التنفيذية الإشراف على المسار المهني والتأديب¹⁰² تماشياً مع دستور سنة 2014، تناقش لجنة التشريع العام التابعة لمجلس نواب الشعب ووزارة العدل حالياً مشروع قانون حول المجلس الأعلى للقضاء لإنشاء مجلس أعلى للقضاء يتمتع بصلاحيات لضمان أمن ثبات القضاء وإحالتهم (ويشملون أعضاء النيابة العمومية بقدر ما يعتبرون ضباط عدل بموجب القانون التونسي). ولكن، في صيغته الحالية، لا يستوفي مشروع القانون المعايير الدولية بشأن استقلال القضاء¹⁰³.

⁹⁷ لم يميّز دستور سنة 1959 بين القضاة الجالسين ("les magistrats du siège") وأعضاء النيابة العامة ("les magistrats du parquet") (الفصل 65).

⁹⁸ القانون عدد 29 لسنة 1967، الفصل 12.

⁹⁹ وفقاً للفصل 6 من القانون عدد 29 لسنة 1967، يترأس فخامة رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء، وأكثرية أعضائه 11 من أصل 19، هم إما ممثلون عن السلطة التنفيذية كوزير العدل الذي يؤدي دور نائب الرئيس، أو يتم تعيينهم في مناصبهم عبر أوامر رئاسية (الفصلان 6 و7 مكرر). رغم أنّ قرارات المجلس الأعلى للقضاء تتخذ بالأغلبية، عند تعادل الأصوات، يرجح صوت الرئيس أو عند الاقتضاء صوت نائب الرئيس (الفصل 8).

¹⁰⁰ دستور سنة 2014، الفصل 115.

¹⁰¹ دستور سنة 2014، الفصلان 103 و104.

¹⁰² بموجب دستور سنة 2014، يتكون المجلس الأعلى للقضاء من أربعة هيكل هي مجلس القضاء العدلي، ومجلس القضاء الإداري، ومجلس القضاء المالي، والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة (الفصل 112). يتركب كل هيكل من هذه الهياكل في ثلثيه من قضاة أغلبهم منتخبون ويعيّنهم معينون بالصفة. لا يوتى على ذكر النسبة الدقيقة من هذه القضاة المنتخبين، ولكنهم يشكلون الأغلبية بين أعضاء هذه الهياكل. ويتكون الثلث المتبقي من غير القضاة من المستقلين من ذوي الاختصاص. ينتخب المجلس الأعلى للقضاء رئيساً له من بين أعضائه من القضاة الأعلى رتبة. يحدد الفصل 113 من دستور سنة 2014: "يتمتع المجلس الأعلى للقضاء بالاستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي". ويعد مشروع ميزانيته ويناقشه أمام اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب (الفصل 113). لتقييم أكثر تفصيلاً للمجلس الأعلى للقضاء، راجع تقرير اللجنة الدولية لحقوقيين تحت عنوان: استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014.

¹⁰³ اللجنة الدولية لحقوقيين، "تونس - مشروع القانون الجديد المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية"، ورقة موقف، 14 أيلول/سبتمبر 2015، متوافرة عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2015/09/Tunisia-Final-HJC-Draft-Law-Advocacy-Position->

رغم الإصلاحات التي شهدتها البلاد في الفترة الانتقالية والتي نصّ عليها دستور سنة 2014، تبقى النيابة العمومية خاضعة اليوم لإشراف وزارة العدل. وفقاً للفصل 15 من القانون عدد 29 لسنة 1967 المتعلق بنظام القضاء: "قضاة قلم الادعاء العام خاضعون لإدارة ومراقبة رؤسائهم المباشرين ولسلطة وزير العدل". نصّ الفصل 22 من مجلة الإجراءات الجزائية التي أقرت سنة 1968 على أنّ الوكيل العام للجمهورية يتّأسس سائر ممثلي النيابة العمومية ولكنه مكلف بمهامه "تحت إشراف كاتب الدولة للعدل". ولكن اختصاصات وكيل عام الجمهورية قد أسندت للوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف ولكن تبقى السلطة الهرمية لوزير الدولة المكلف بالعدل.¹⁰⁴

بالإضافة إلى ذلك، وتبعاً للفصل 23 من مجلة الإجراءات الجزائية، لكاتب الدولة للعدل أن يبلغ إلى الوكيل العام للجمهورية الجرائم التي يحصل له العلم بها وأن يأذنه بإجراء التتبعات سواء بنفسه أو بواسطة من يكلفه أو بأن يقدم إلى المحكمة المختصة الملحوظات الكتابية التي يرى كاتب الدولة للعدل من المناسب تقديمه.¹⁰⁵ وبموجب الفصل 21 من مجلة الإجراءات الجزائية، "على النيابة العمومية أن تقدم طلبات كتابية طبقاً للتعليمات التي تعطى لها حسب الشروط الواردة بالفصل 23."¹⁰⁶

وفقاً للفصل 20 من مجلة الإجراءات الجزائية، النيابة العمومية تثير الدعوى العمومية وتمارسها. يمثل المدعي العمومي بنفسه أو بواسطة مساعديه النيابة العمومية لدى محكمة الاستئناف،¹⁰⁷ يمثل وكيل الجمهورية بنفسه أو بواسطة مساعديه النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية.¹⁰⁸

ينصّ الفصل 115 من دستور سنة 2014 على ما يلي: "يمارس قضاة النيابة العمومية مهامهم المقررة بالقانون وفي إطار السياسة الجزائية للدولة". ولكن، لا تتوفر أي مبادئ توجيهية مفصلة لمتبعي أعضاء النيابة العمومية عند ممارسة مهامهم.

صحيح أنّ الفصلين 28 و47 من مجلة الإجراءات الجزائية ينصان على التحقيق الكامل والفوري في جميع الحالات المتعلقة بالـ"جنايات"¹⁰⁹، ينصّ الفصل 30 على أنّ وكيل الجمهورية يجتهد في تقرير مآل الشكايات والاعلامات التي يتلقاها أو التي تنهى إليه. ولكن لا تتضمن مجلة الإجراءات الجزائية أي معايير بشأن طريقة التقرير هذه. وبمنح هذا الحكم وكيل الجمهورية صلاحيات هامة في ما يتعلق بالتغاضي عن الشكوى أو تقرير بجنحة.¹¹⁰ لا يتضمن التشريع التونسي ذو الصلة أن يعزى قرار وكيل الجمهورية في حفظ الشكوى لأي سبب، ولا أن يخضع قراره هذا للمراجعة القضائية. ولكن، وكما سبق وذكر أعلاه، رد القضية من طرف وكيل الجمهورية لا يمنع المتضرر من إثارة الدعوى العمومية على مسؤوليته الشخصية وفي هذه الصورة يمكنه عن طريق القيام بالحق الشخصي إما طلب إحالة القضية على التحقيق أو القيام مباشرة لدى المحكمة.¹¹¹

تنصّ مجلة الإجراءات الجزائية على متطلبات يفترض بوكيل الجمهورية تلبّيها وإبلاغ الضحية بمختلف القرارات.¹¹² لا يقع على عاتق وكيل الجمهورية واجب إبلاغ الضحايا بحقوقهم، وعقد المشاورات معهم أو أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار في أي مرحلة من الإجراءات. يتولى "القاضي المرشد"¹¹³ مسؤولية تزويد الأشخاص الأطراف في

Paper-2015-ENG.pdf. تمت زيارة الصفحة في 22 كانون الثاني/يناير 2016.

¹⁰⁴ وفقاً للفصل 1 من القانون عدد 80 لسنة 1987، المؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 1987، حذفت خطة وكيل عام للجمهورية وأسندت اختصاصاتها القضائية للوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف الذين يمارسونها كل في حدود منطقتهم تحت سلطة وزير الدولة المكلف بالعدل مباشرة.

¹⁰⁵ راجع أيضاً القانون عدد 80 لسنة 1987 المؤرخ في 29 كانون الأول/ديسمبر 1987، الفصل 1، الفقرة 2.

¹⁰⁶ يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ما يتعلق بتنظيم النيابة العامة في تونس في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين تحت عنوان: استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، متوافر عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf>. تمت زيارة الصفحة في 22 كانون الثاني/يناير 2016.

¹⁰⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 24.

¹⁰⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 25.

¹⁰⁹ بحسب ما تنص عليه مجلة الإجراءات الجزائية، توصف بجنايات على معنى هذا القانون الجرائم التي تستوجب عقاباً بالقتل أو بالسجن لمدة تتجاوز خمسة أعوام (الفصل 122).

¹¹⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 30.

¹¹¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 36.

¹¹² تنصّ الفصول 38، 75، 87، 101، 109، 120، 213، 262، 293 من مجلة الإجراءات الجزائية إبلاغ القائم بالحق الشخصي بمختلف القرارات، بما في ذلك تلك التي يتخذها حاكم التحقيق، ودائرة الاتهام، ووكيل الجمهورية، في ما يتعلق بالقرارات الاستئنافية ضد أحكام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة النقض.

¹¹³ "القاضي المرشد" هو نائب وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية. تفوض إليه هذه المهمة على أساس الاستدارة ويؤدي دوره بالتوازي مع مهامه في مجال النيابة. راجع محامون بلا حدود، "وضع المساعدة القانونية في تونس"، 29 نيسان/أبريل 2014، ص. 64، متوافر عبر الرابط: <http://www.asf.be/wp-content/>

أي إجراءات بأي معلومات يحتاجونها، لا سيما المعلومات المتعلقة بالإجراءات القابلة للتطبيق.¹¹⁴ وفقاً لوزير العدل، "القاضي المرشد مكلف بتقديم الإرشاد للمتقاضين الذين يرغبون في معرفة إجراء معين أو متابعة ملف بالمحكمة أو تجاوز صعوبة إعتراض السير العادي للقضية".¹¹⁵ وقد أبلغ الضحايا مراراً عن عدم قدرتهم على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات بسبب عدم توافر القاضي المرشد.

في جميع الأحوال، يمكن لوكيل الجمهورية، أو ضباط الشرطة العدلية الذين تسند إليهم المهمة، قيادة بحث أولي على سبيل الاسترشاد لجمع أدلة الجريمة. ويمكنه استنطاق المشبوه فيه بصفة إجمالية وتلقي التصريحات وتحرير المحاضر فيها.¹¹⁶ في حالة الجناية، يمكن لوكيل الجمهورية أو مساعده قيادة التحقيق الكامل. وعلى وكيل الجمهورية في صورة الجناية أن يعلم فوراً الوكيل العام للجمهورية والمدعي العمومي المختص وأن يطلب حالاً من حاكم التحقيق الذي بمنطقته إجراء بحث قانوني.¹¹⁷ ولكن الاستثناء يذكر عندما يلقى على المتهم بالجرم المشهود، لوكيل الجمهورية في جميع صور الجنايات أو الجرح المتلبس بها مع سلطة التتبع جميع ما لحاكم التحقيق من السلط و حاكم التحقيق في دائرته أن يجري رأساً وبفسه في صورة الجناية المتلبس بها جميع الأعمال المخولة لوكلاء الجمهورية.¹¹⁸

عند فتح التحقيق، لوكيل الجمهورية أن يحضر عملية استنطاق المتهم ومكافحته بغيره. وليس له الحق في الكلام إلا بعد أن يستأذن من حاكم التحقيق.¹¹⁹ ولكن، لا تأتي مجلة الإجراءات الجزائية على ذكر دور وكيل الجمهورية في الحالات التي يعتقد فيها أنه قد تم الحصول على المعلومات بوسائل غير مشروعة.

إن غياب الاستقلالية المؤسسية أو التشغيلية لوكلاء الجمهورية، مقرونةً بالصلاحيات الواسعة الممنوحة لهم قد أدت إلى تقاعسهم عن التحقيق في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقتها. وعقب زيارة إلى تونس سنة 2011، أشار المقرر الخاص المعني بالتعذيب إلى "نمط من غياب التحقيق الأنبي والملائم في ادعاءات التعذيب من قبل وكلاء الجمهورية أو حكام التحقيق"، وشدد على أن "شكاوى التعذيب نادراً ما كان يحقق فيها تحت نظام بن علي... في أغلبية الحالات، كان حاكم التحقيق يرفض تسجيل شكاوى التعذيب خوفاً من الانتقام وكانت الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا إلى وكلاء الجمهورية ترد مباشرةً في أغلب الأحيان".¹²⁰

في إحدى الدعاوى المتعلقة بوفاة فيصل بركات على أثر التعذيب من الشرطة، أشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى مواطن قصور كبرى من جانب حاكم التحقيق، والوكيل العام للجمهورية ووزير العدل. وقد انتقدت اللجنة بشكل خاص النائب العام لانتهاكه واجب الحياد المفروض عليه حيث أنه ملزم بالاستماع بشكل متوازن إلى جهتي الادعاء والدفاع، وجاءت هذه الملحوظة "عندما امتنع النائب العام عن الطعن في قرار حاكم التحقيق بحفظ الدعوى"¹²¹. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه، ونظراً إلى سلطة وزير العدل على الوكيل العام، كان بمقدوره أن يأمره بالطعن ولكنه تقاعس عن ذلك.¹²²

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

يتوافر مصدران أساسيان للمعايير الدولية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة هما مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية

114 uploads/2014/06/ASF_Tunisie_EtudeAideLe%CC%81gale_2014_6.pdf. تمت زيارة الصفحة في 21 كانون الثاني/يناير 2016.

114 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، التقارير التي قدمتها الدول الأطراف بموجب المادة 9 من الاتفاقية، التقارير الدورية السابعة عشرة المستحقة في عام 2000، الإضافة: تونس، الوثيقة رقم 1، CERD/C/431/Add.4، تشرين الأول/أكتوبر 2002، الفقرة 77. راجع أيضاً التقرير الدوري الموحد لتونس بموجب الشروط المنصوص عليها في المادة 62 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1995-2006)، الفقرة 70، متوافر عبر الرابط: http://www.achpr.org/files/sessions/42nd/state-reports/4th-9th-1995-2006/staterep4to9_tunisia_2006_eng.pdf. تمت زيارة الصفحة في 21 كانون الثاني/يناير 2016.

115 بوابة العدل، "مسائل عامة"، متوافرة عبر الرابط: <http://www.e-justice.tn/index.php?id=712>. تمت زيارة الصفحة في 21 كانون الثاني/يناير 2016.

116 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 26.

117 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 28.

118 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول 26، 34 و35.

119 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 73.

120 تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/19/61/Add.1، شباط/فبراير 2012، الفقرتان 29 و32.

121 دعوى خالد بن مبارك ضد تونس، لجنة مناهضة التعذيب، البلاغ رقم 60/1996، آراء 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/11.10، C/23/D/60/1996، الفقرة 11.10.

122 المرجع نفسه.

بشأن دور أعضاء النيابة العامة، كما اعتمدها الأمم المتحدة سنة 1990،¹²³ ومعايير المسؤولية المهنية وبيان الواجبات والحقوق الأساسية لأعضاء النيابة العامة، كما اعتمدها الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة سنة 1999 وصادقت عليها الأمم المتحدة سنة 2008.¹²⁴

وقد عملت الأنظمة الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان على وضع معايير إضافية، أوضحتها هيئات مراقبة المعاهدات ومن خلال اجتهادات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.¹²⁵

تعترف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية أنّ أعضاء النيابة العامة هم "أطراف أساسيون في مجال إقامة العدل".¹²⁶ يضطلع المدعون العامون بدور رئيسي في ضمان وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وحماية المجتمع من ثقافة الإفلات من العقاب.¹²⁷

لكي يتمكن أعضاء النيابة العامة من أداء دورهم الأساسي، تكفل الدول "تمكين أعضاء النيابة العامة من أداء وظائفهم المهنية دون ترهيب أو تعويق أو مضايقة أو تدخل غير لائق، ودون التعرض بلا مبرر للمسؤولية المدنية أو الجنائية أو غير ذلك من المسؤوليات".¹²⁸ نتيجة لذلك، لا بد من ضمان الاستقلالية الوظيفية والحياد لأعضاء النيابة العامة وتزويدهم بالموارد الملائمة.¹²⁹ تؤكد معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة على أنه "لضمان قدرة أعضاء النيابة العامة على أداء مسؤولياتهم المهنية بشكل مستقل وبما يتوافق مع هذه المعايير، يجب ضمان حمايتهم من أي إجراء تعسفي تتخذه الحكومة".¹³⁰ لهذه الغاية، تشير معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة إلى عدد من الضمانات، مثلاً في ما يتعلق بظروف الخدمة والتعويض، والأمن الوظيفي، والتدرج الوظيفي والحماية من الانتقام التعسفي أو العزل من المنصب؛ والحق في تشكيل النقابات المهنية والانضمام إليها.¹³¹

يؤدي أعضاء النيابة العامة دوراً فعالاً في الإجراءات الجنائية، بما في ذلك بدء الملاحقة القضائية.¹³² وقد يطلب منهم من خلال الإطار القانوني التحقيق في الجرائم والإشراف على قانونية التحقيقات، والإشراف على تنفيذ قرارات المحاكم.¹³³ يلتزم أعضاء النيابة العامة بـ "أداء وظائفهم دون تحيز"، واجتتاب جميع أنواع التمييز، و"حماية المصلحة العامة، والتصرف بموضوعية، والمراعاة الواجبة لموقف كل من المتهم والضحية، والاهتمام بكافة الظروف ذات الصلة، سواء أكانت لصالح المتهم أو ضده".¹³⁴ بالإضافة إلى ذلك، يفترض بهم، عند أدائهم لوظائفهم، أن "يحترموا كرامة الإنسان ويحموها ويساندوا حقوق الإنسان".¹³⁵

ويعتبر دور أعضاء النيابة العامة أساسياً لمراعاة الأصول القانونية ومساندة حقوق المتهمين خلال عملية التحقيق والملاحقة.¹³⁶ أيضاً، يجب على أعضاء النيابة العامة رفض استخدام الأدلة إن علموا أو اعتقدوا أن الحصول عليها

¹²³ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، كما اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وصادق عليها قرار الجمعية العامة رقم 45/166 (1990)، (يشير إليها في ما يلي بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة).

¹²⁴ لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، القرار رقم 17/2 (2008).

¹²⁵ راجع مثلاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و "دور أعضاء النيابة العامة"؛ التوصية (2000) 19، كما اعتمدها لجنة وزراء مجلس أوروبا.

¹²⁶ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 3.

¹²⁷ تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم 7 UN Doc. A/HRC/20/19، حزيران/يونيو 2012، الفقرة 35.

¹²⁸ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 4؛ معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 6 (أ)؛ راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ و (أ) (2)؛ التوصية (2000) 19، الفقرة 11.

¹²⁹ يمكن الاطلاع على المعايير الدولية بشأن هذه القضايا وتقييم للقانون والممارسة في تونس على ضوء هذه المعايير في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين الصادر في أيار/مايو 2014 بشأن استقلال ومساءلة القضاء في تونس. راجع تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين تحت عنوان استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، متوافر عبر الرابط: <http://icj.wppengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf>.

¹³⁰ معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 6 (أ).

¹³¹ معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، المعيار 6 حول "التمكين".

¹³² مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 11. راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ ز.

¹³³ المرجع نفسه.

¹³⁴ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 13 (ب). المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ ط (2)؛ توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 24. معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، المعيار 4.

¹³⁵ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 12. معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 1 (ح). راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ح).

¹³⁶ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 14. معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 4.3 (ج) و (د). راجع أيضاً المبادئ

جرى بأساليب غير مشروعة، وخصوصاً باستخدام التعذيب أو المعاملة السيئة، وعليهم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تقديم المسؤولين عن استخدام هذه الأساليب إلى العدالة.¹³⁷

كما تقرّ مبادئ الأمم المتحدة وغيرها من المعايير الدولية أيضاً بدور أعضاء النيابة العامة في ما يخص الضحايا. فبالإضافة إلى مراعاة موقف الضحية، تلزم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية أعضاء النيابة العامة بـ"دراسة آراء وشواغل الضحايا في حالة تأثر مصالحهم الشخصية وضمان إبلاغ الضحايا بحقوقهم".¹³⁸ تنص معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة بما يلي:

على أعضاء النيابة العامة دراسة آراء الضحايا والشهود، ومصالحهم المشروعة ومشاعرهم المحتملة، عندما تتأثر أو يمكن أن تتأثر مصالحهم الشخصية، وضمان إبلاغ الضحايا والشهود بحقوقهم؛ وكذلك ضمان إبلاغ أي طرف متضرر بحقه في اللجوء إلى سلطة أو محكمة عليا، حيثما أمكن.¹³⁹

في ما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة لأعضاء النيابة العامة في أدائهم لدورهم، تنصّ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة على أنه "في البلدان التي تكون فيها وظائف أعضاء النيابة العامة متسمة بصلاحيات استثنائية، أو يوفر القانون أو القواعد أو النظم المنشورة مبادئ توجيهية من أجل تعزيز الإنصاف واتساق النهج عند البت في عمليات الملاحقة القضائية بما في ذلك بدء الملاحقة أو صرف النظر عنها".¹⁴⁰ أما معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة فتتصّ على ما يلي:

- 2.1. ينبغي ممارسة الصلاحية التقديرية في الملاحقة القضائية، متى كان مسموحاً بها في ولاية قضائية معينة، باستقلالية بعيداً عن التدخل السياسي
- 2.2. في حال كان للسلطات غير المعنية بالادعاء الحق في إعطاء التعليمات العامة أو الخاصة لأعضاء النيابة العامة، يجب أن تضمن هذه التعليمات:
 - الشفافية؛
 - الاتساق مع الصلاحيات المشروعة؛
 - الخضوع لمبادئ توجيهية مقررّة لصون استقلالية النيابة العامة فعلاً ومظهراً
- 2.3. يتعين على السلطات غير المعنية بالادعاء في حال خولت بحق إصدار الأمر مباشرة تحقيق أو إيقاف تحقيق فتح بصورة قانونية أن تمارس هذا الحق بطريقة مماثلة¹⁴¹.

توصي لجنة وزراء مجلس أوروبا بأنه من أجل تعزيز عمل أعضاء النيابة العامة بصورة عادلة ومتسقة وفعالة "يتعين على الدول بين جملة أمور أخرى "تحديد مبادئ توجيهية عامة لتطبيق السياسات الجنائية"، و"تحديد المبادئ والمعايير العامة التي تستخدم كمراجع تتخذ على أساسها القرارات في الدعاوى الفردية".¹⁴² ويجب أن تكون هذه المبادئ التوجيهية، والمبادئ والمعايير متاحة للعامة ويتم إبلاغها لأي شخص عند الطلب.¹⁴³

من ناحية مضمون هذه المبادئ التوجيهية ومعايير الملاحقة، يبدو واضحاً من خلال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة أنّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب اعتبارها ذات أولوية.¹⁴⁴ ينص المبدأ 15 على ما يلي:

والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ي)؛ و توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 27.

¹³⁷ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 16. معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 4.3 (هـ) و(و) و(ز). راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ل)؛ و توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرتان 28 و29.

¹³⁸ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 13 (د). راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ط)؛ و توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 33.

¹³⁹ معايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الفقرة 4.3 (ب). راجع أيضاً المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة.

¹⁴⁰ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 17.

¹⁴¹ معايير الجمعية الدولية للحقوقيين، "2. الاستقلال".

¹⁴² توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 36 (أ).

¹⁴³ توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 36 (ج). راجع أيضاً إعلان بوردو، "القضاة وأعضاء النيابة العامة في المجتمع الديمقراطي"، لجنة وزراء مجلس أوروبا، 15 (2009) CM كانون الأول/ديسمبر 2009، ملاحظة تفسيرية، الفقرة 29.

¹⁴⁴ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 15 و14؛ راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ك)؛ و توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 16.

يولي أعضاء النيابة العامة الاهتمام الواجب للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون، ولا سيما ما يتعلق منها بالفساد، وإساءة استعمال السلطة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغير ذلك من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي، وللتحقيق في هذه الجرائم إذا كان القانون يسمح به أو إذا كان يتماشى مع الممارسة المحلية.¹⁴⁵

كما سبق وشرح أعلاه، إن شرط التحقيق، وعند الإمكان، ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع الجنائي، مدعوم من الالتزامات التي تنصّ عليها المعاهدات الدولية وغير ذلك من المعايير، فضلاً عن الاجتهادات الصادرة عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان. وتنصّ المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا حول القضاء على الإفلات من العقاب للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على ما يلي: "تلتزم الدول بالملاحقة عندما تسفر نتائج التحقيق عن ذلك. رغم رغم أنه ليس هناك ما يضمن ملاحقة شخص بعينه أو إدانته، يتعين على سلطات الادعاء، في الحالات التي تثبت فيها الوقائع ذلك، اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة".¹⁴⁶

بالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ الموظفين العموميين لهم دور أساسي في إقامة العدل، يجب أن يخضع أعضاء النيابة للمساءلة أمام العامة. يجب أن يكون للأطراف المعنية الحق في مراجعة مستقلة لقرار بعدم الملاحقة، على الأقل في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.¹⁴⁷

أقام الإطار القانوني التونسي نظاماً تخضع فيه النيابة العامة للهيئة التنفيذية. وقد قوّض ذلك استقلال أعضاء النيابة العامة وحيادهم، وقد توقف تقدمهم الوظيفي على ولائهم للنظام. غير أن المواد المنصوص عليها في دستور سنة 2014 والتي منحت للمجلس الأعلى للقضاء سلطة الإشراف على تعيين أعضاء النيابة العامة ومسيرتهم المهنية، والتي تتطلب من أعضاء النيابة العامة التصرف بحياد تمثل خطوة إلى الأمام (على الرغم من أنّ النيابة العامة من الأفضل أن تؤدي دورها كما لو أنها منفصلة عن الوظائف القضائية، بما يتوافق مع المبدأ 10 من مبادئ الأمم المتحدة بشأن دور أعضاء النيابة العامة، والمبدأ (و) من المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا. ولكن، تبقى السيطرة الهرمية للنيابة العامة بيد السلطة التنفيذية، وكذلك قدرة وزارة العدل على توجيه أعضاء النيابة العامة وإصدار التعليمات لهم. في حين أنّ المعايير الدولية لا تنص بصراحة على أن تكون النيابة العامة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ينبغي تمكين أعضاء النيابة العامة من أداء مهامهم على نحو مستقل وغير منحاز.

ويشير الغياب شبه الكامل للتحقيقات ولملاحقة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها المكلفون بإنفاذ القوانين في تونس، وبالرغم من الحالات الكثيرة الموثقة، إلى أنّ أعضاء النيابة العامة يفتقرون للاستقلال والحياد.¹⁴⁸ وعندما تقتصر بالصلاحيات الواسعة الممنوحة لأعضاء النيابة العامة في اتخاذ القرار بشأن الاستمرار في الشكوى أو حفظها، يؤدي غياب الاستقلالية إلى حفظ شكوى عدة من انتهاكات حقوق الإنسان من دون تحقيق.

لا يعكس القانون التونسي أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة واجب أعضاء النيابة العامة في العمل بحياد وبما يضمن المصلحة العامة، بما في ذلك ملاحقة القضايا ضد المسؤولين العموميين، وبخاصة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. منذ اندلاع الثورة سنة 2011، لا يبدو أنّ تحولاً قد تم في معالجة قصور الماضي، وإعداد سياسة ملائمة تركز على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. يؤكد المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار على أثر زيارة قام بها إلى تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أنه: "لم يقتنع المقرر الخاص من خلال زيارته أنّه قد تم وضع استراتيجية ادعاء شاملة للتعامل مع

¹⁴⁵ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، المبدأ 15؛ راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، القسم و، المبدأ (ك)؛ و توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 16.

¹⁴⁶ القضاء على الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مبادئ توجيهية اعتمدها لجنة وزراء أوروبا في 30 آذار/مارس 2011 في الاجتماع 1110 لنواب الوزراء، المبدأ 8.1.

¹⁴⁷ راجع على سبيل المثال، تقرير المقرر الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/20/19، الفقرة 86؛ راجع أيضاً توصية مجلس أوروبا (2000) 19، الفقرة 34 والفقرة 1 من إعلان بورديو، "القضاة والمدعون العامون في المجتمع الديمقراطي"، اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا، CM 15، 192 (2009) كانون الأول/ديسمبر 2009؛ توجيه الاتحاد الأوروبي رقم EU (25/2012/29) تشرين الأول/أكتوبر 2012) إرساء المعايير الدنيا حول الحقوق، ودعم وحماية ضحايا الجريمة، المادة 11 والتمهيد الفقرة 43.

¹⁴⁸ راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية حول تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/TUN/CO/5، 23 نيسان/أبريل 2008، الفقرة 11.

ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان¹⁴⁹.

لا يكلف أعضاء النيابة العامة في تونس صراحةً، بحكم القوانين أو المعايير الوطنية، بمهمة ضمان مراعاة الأصول القانونية ومساندة حقوق الدفاع، وحقوق الضحايا. على سبيل المثال، لا ينص القانون التونسي على التزام صريح لأعضاء النيابة العامة في عقد المشاورات مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان قبل رد الإجراءات أو إعلام الضحايا بحقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، يعد الحق العام لهذه الأطراف في تلقي المعلومات من القاضي في ما يتعلق بالإجراءات الجنائية غير فاعل إلى حد بعيد. ففي الواقع العملي، يتم التغاضي عن حقوق المتهمين والضحايا في أغلب الأحيان.

لا يمكن الطعن من خلال المراجعة القضائية في قرارات وكيل الجمهورية بعدم تتبع الشكوى. صحيح أن بمقدور الضحايا الطلب منه وكيل الجمهورية بفتح تحقيق أو رفع الدعوى ضد المتهم مباشرةً، إلا أن ذلك لا يوفر بديلاً فعالاً بالنسبة إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما سبق وذكر في القسم أ، يعود السبب في ذلك جزئياً إلى تحمل الضحية منذ البداية التكاليف غير المحددة وربما الباهظة لهذه الإجراءات.

يجدر بالسلطات التونسية إصلاح القوانين المتعلقة بتنظيم القضاء، والنظام الأساسي للقضاة، والمجلس الأعلى للقضاء، ومجلة الإجراءات الجزائية من أجل تعزيز استقلال أعضاء النيابة العامة.¹⁵⁰

بالإضافة إلى ذلك، لضمان ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي أو القانون الوطني، واحترام حقوق الضحايا، يتعين على السلطات التونسية أن تقوم بما يلي:

1) اعتماد الإصلاحات القانونية الضرورية لضمان تمكن أعضاء النيابة العامة، عند أدانهم لمهامهم، من:

أ. العمل باستقلالية وحياد، وبدون تمييز وفي منأى عن التدخل؛

ب. العمل على حماية المصلحة العامة؛

ج. مراعاة موقف المتهم والضحية؛

د. دراسة آراء ومشاعر الضحايا عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالحهم الشخصية، وضمان إبلاغ جميع الضحايا بحقوقهم؛

هـ. الانتباه لكافة الظروف ذات الصلة، بغض النظر عما إذا كانت لصالح المتهم أو ضده؛

و. ضمان مبدأ تكافؤ الفرص، بما في ذلك عن طريق الكشف عن أي معلومات بحوزتهم ومن شأنها أن تؤثر على عدالة الإجراءات؛

ز. احترام وحماية الكرامة الإنسانية ومساندة حقوق الإنسان؛

ح. عدم استخدام الأدلة إن كان معلوماً أو معتقداً أنه قد تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة، بما في ذلك عن طريق التعذيب والمعاملة السيئة، وفي هذه الحالات اتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاكمة المسؤولين عن استخدام هذه الوسائل غير المشروعة؛

ط. تسبب أي قرار برد قضية من دون إجراء تحقيق؛

2) إرساء ونشر مبادئ توجيهية شاملة لتطبيق سياسة العدالة الانتقالية وإتاحتها لكل شخص عند

الطلب. يجب أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية مبادئ ومعايير مفصلة تتخذ القرارات في القضايا الفردية على أساسها، وبخاصة في تقرير مآل الشكاوى بموجب الفصل 30 من مجلة الإجراءات الجزائية، على أن تشمل أيضاً المعايير التالية:

أ. إيلاء واجب خاص لملاحقة الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون لا سيما الفساد، وإساءة استعمال السلطة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي؛

ب. في حال تبين من تحقيق غير منحاظ أن التهمة غير مبنية على أساس معقول، لا يجوز اتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية أو استكمالها، أو يجب بذل الجهود الكافية لوقف الإجراءات.

3) إرساء الحق في المراجعة القضائية لضحايا الجرائم التي يقرر فيها وكيل الجمهورية رد الدعوى قبل فتح التحقيق.

¹⁴⁹ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، وثيقة الأمم المتحدة رقم 30/30 UN Doc. A/HRC/24/42/Add.1 تموز/يوليو 2013، الفقرة 45.

¹⁵⁰ تفصل التوصيات في هذا السياق في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، استقلال ومسألة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، أيار/مايو 2014، الصفحات 74-76. متوافر عبر الرابط: <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2016.

ت. قاضي التحقيق ومسار التحقيق

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس.

وفقاً للفصل 49 من مجلة الإجراءات الجزائية، يكلف "إذا كان بالمحكمة عدة حكام تحقيق فإن وكيل الجمهورية يعين لكل قضية الحاكم المكلف بالبحث فيها"¹⁵¹. ثم "تعهد القضية بصفة لا رجوع فيها لحاكم التحقيق بمقتضى قرار في إجراء البحث"¹⁵². بموجب الفصل 10 من مجلة الإجراءات الجزائية، يباشر وظائف الضابطة العدلية تحت إشراف الوكيل العام للجمهورية والمدعين العموميين لدى محاكم الاستئناف¹⁵³.

وقد علمت اللجنة الدولية للحقوقيين في اجتماعاتها مع المحامين التونسيين أنه، وفي الحالات الحساسة من الناحية السياسية كان خيار وكيل الجمهورية يقع على حاكم التحقيق وفقاً لطبيعة الدعوى ولولاء حاكم التحقيق حيال وكيل الجمهورية ووزير العدل. بالإضافة إلى ذلك، علمت اللجنة الدولية للحقوقيين أنه من سبل التحايل على حظر عزل حاكم التحقيق المكلف بالدعوى، قد يخضع حاكم التحقيق للإحالة الإدارية بقرار من وكيل الجمهورية التابع للولاية المعنية ويعين في مكانه قاضٍ يستبدله لاستكمال التحقيق¹⁵⁴. وكان المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار قد أشار في ما يتعلق بتونس إلى أن سلطة وزير العدل في الإشراف على أعضاء النيابة العامة "مقتربة بالسلطة التقديرية لوكيل الجمهورية في تكليف حكام التحقيق من اختياره بدعوى معينة، من شأنها أن تؤدي إلى غياب التحقيقات الفعالة وملاحقة الدعوى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"¹⁵⁵.

إن حاكم التحقيق مكلف بالتحقيق في القضايا الجزائية والبحث بدون توان عن الحقيقة ومعاينة جميع الأمور التي يمكن أن تستند إليها المحكمة لتأييد حكمها¹⁵⁶. يتولى حاكم التحقيق مسؤولية الاستماع إلى الشهود. مع العلم أن الطرف الذي قام بالحق الشخصي لا يسوغ سماعه بصفته شاهداً¹⁵⁷ ولكن لحاكم التحقيق أن يسمع على سبيل الاسترشاد بدون أداء اليمين القائم بالحق الشخصي¹⁵⁸. يقوم حاكم التحقيق بالأبحاث، ويلزم الشهود بالحضور للاستجواب، وإظهار البراهين¹⁵⁹. ورغم هذه الصلاحيات، تشير المقابلات التي أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع المحامين الممثلين للضحايا والمحامين الذين يمثلون الشهود أن وزارة الداخلية قد رفضت مراراً تقديم الأدلة إلى حاكم التحقيق في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الثورة.

لحاكم التحقيق أن يكلف عند الاقتضاء خبيراً بإجراء بعض اختبارات ذات صبغة فنية¹⁶⁰ ويحدد الأمر من وكيل الجمهورية نطاق صلاحيات الخبير ونشاطاته، بما في ذلك النتيجة المتوقعة، كتقرير أو الصلاحيات الممنوحة له¹⁶¹. أما القواعد التي تنطبق على الخبراء فتشمل خبراء الطب الشرعي الذين لا تنطبق عليهم أي أحكام قانونية محددة.

توضع قائمة بالخبراء العدليين، وفقاً للاختصاص، كل سنة بقرار من وزارة العدل¹⁶². يمكن لحاكم التحقيق تسمية خبراء من هذه القائمة فقط، والاستثناء الوحيد الذي ينص عليه القانون هو إذا كان الاختصاص غير مشمول بالقائمة. وبالتالي لا يمنح القانون الصلاحية للقاضي في ما يتعلق بتعيين خبراء مستقلين غير مسجلين ضمن القائمة. وتضبط طرق عمل اللجان الجهوية المكلفة بترسيم الخبراء العدليين الجدد بقرار من وزير العدل¹⁶³. يحيل وزير

¹⁵¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 49.

¹⁵² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 51.

¹⁵³ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 10.

¹⁵⁴ مقابلة للجنة الدولية للحقوقيين مع محامين للجهات القائمة بالحق الشخصي في 23 أيلول/سبتمبر 2014.

¹⁵⁵ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة، والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، وثيقة الأمم المتحدة رقم 30، UN Doc. A/HRC/24/42/Add.1، تموز/يوليو 2013، الفقرة 57.

¹⁵⁶ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 50.

¹⁵⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 43.

¹⁵⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 63.

¹⁵⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول 53، 59، 61، 93-100.

¹⁶⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول 53 و101.

¹⁶¹ مقابلة للجنة الدولية للحقوقيين مع محامي القانمين بالحق الشخصي في 23 أيلول/سبتمبر 2014.

¹⁶² القانون عدد 61 لسنة 1993 المؤرخ في 23 جوان (حزيران/يونيو) 1993، كما عدل بموجب القانون عدد 33 لسنة 2010.

¹⁶³ القانون عدد 61 لسنة 1993 المؤرخ في 23 جوان (حزيران/يونيو) 1993 يتعلق بالخبراء العدليين، الفصل 5. بموجب القانون تضبط تركيبة اللجان وطرق عملها بقرار من وزير العدل.

العدل الشكاوى بحق الخبراء الذين يتم توقيفهم عن العمل أو تشطبيهم من القائمة إلى مجلس تأديب يتألف من ثلاثة قضاة ونايين يعينهما الوزير.¹⁶⁴ يقرر الوزير بشأن العقوبة الملائمة بحق الخبير بعد التشاور مع مجلس التأديب.¹⁶⁵ يعد الخبير العدلي عند مباشرته شبه موظف ويمكن ملاحقتهم بتهم الفساد بموجب الفصول من 83 إلى 94 من المجلة الجنائية وإذا تعمد الخبير تغيير الحقيقة فإنه يعاقب بالسجن مدى الحياة كحد أقصى طبق أحكام الفصل 172 من المجلة الجنائية.¹⁶⁶

عند إجراء التحقيق، يمكن لقاضي التحقيق أن ينيب مأموري الضابطة العدلية أو الحرس الوطني كأعضاء في الضابطة العدلية بإجراء بعض الأعمال التي هي من خصائص وظيفته، بما في ذلك سماع الشهادات.¹⁶⁷ وكما ذكر أعلاه، في بعض الحالات، قد يستجيب أفراد الشرطة أو قوات الحرس الوطني إلى الأوامر الصادرة عن وزارة الداخلية فقط، فيرفضون تنفيذ البطاقات القضائية (الصادرة عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق) بحق أعضاء قوات الأمن الداخلي، وقد يؤجلون التنفيذ أو ينفذون تحقيقات غير ملائمة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يكون مسؤولو قوات الأمن الداخلي متورطين فيها. بالفعل، قد يكلف ضباط الشرطة أو الحرس الوطني بالتحقيق في انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان قد ارتكبه بأنفسهم أو ارتكبه أحد زملائهم من وحدة الشرطة نفسها.

غياب الاستقلالية في التحقيق مع ضباط الأجهزة الأمنية

على سبيل المثال، في الحالات المتعلقة بمقتل وإصابة بعض الأفراد في بلدة دقاش، في ولاية توزر، كان ضباط الشرطة العدلية المكلفون بالتحقيق من وحدة الحرس الوطني نفسها التي ينضوي فيها المتهم. فلم يوقف المتهم عن أعماله خلال فترة التحقيق.

ويلزم قاضي التحقيق بالتحقيق في الأفعال المبينة بقرار إجراء البحث الصادر عن وكيل الجمهورية. ولا يتولى بحث غيرها من الأفعال الجديدة التي أنتجتها عملية التحقيق إلا إذا كانت ظرفاً مشدداً للجريمة المحالة عليه.¹⁶⁸ وفقاً للفصل 55 من مجلة الإجراءات الجزائية، يلتزم قاضي التحقيق بالتعليمات الخطية لوكيل الجمهورية طيلة مدة التحقيق. وإذا تراءى لحاكم التحقيق أن لا ضرورة لإجراء الأعمال المطلوبة منه فيجب عليه أن يصدر في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ طلبات وكيل الجمهورية قراراً معللاً.¹⁶⁹ وهذا القرار يقبل الاستئناف لدى دائرة الاتهام.¹⁷⁰

بموجب الفصل 104 من مجلة الإجراءات الجزائية، بعد انتهاء الأعمال في القضية يحيل حاكم التحقيق الملف على وكيل الجمهورية. وبمجرد ما يقدم وكيل الجمهورية طلباته يصدر حاكم التحقيق قراراً مدعوماً بالأسباب.¹⁷¹

إذا رأى قاضي التحقيق أن الدعوى العمومية غير مقبولة أو أن الأفعال لا تشكل جريمة أو أن الحجج القائمة على المظنون فيه غير كافية. فإنه يصدر قراراً بأن لا وجه للتابع.¹⁷² إذا رأى قاضي التحقيق أن الأفعال تشكل "جناية" فإنه يقرر إحالة المظنون فيه على دائرة الاتهام.¹⁷³ يتولى وكيل الجمهورية تنفيذ القرارات التي يصدرها حاكم التحقيق.¹⁷⁴ قرار الإحالة على دائرة الاتهام يعلم به المظنون فيه ويكون له أو للقائم بالحق الشخصي حق استئنافه قبل مضي أربعة أيام من تاريخ الإعلام.¹⁷⁵ والنظر في مطلب الاستئناف من خصائص دائرة الاتهام.¹⁷⁶ ولنواب المظنون فيه والقائم بالحق الشخصي حق الاطلاع على أوراق القضية كما لهم حق تقديم طلبات كتابية، رغم عدم

¹⁶⁴ القانون عدد 61 لسنة 1993 المؤرخ في 23 جوان (حزيران/يونيو) 1993 يتعلق بالخبراء العدليين، الفصلان 19 و 21.

¹⁶⁵ القانون عدد 61 لسنة 1993 المؤرخ في 23 جوان (حزيران/يونيو) 1993 يتعلق بالخبراء العدليين، الفصلان 20 و 25.

¹⁶⁶ الفصل 11 من القانون 61 لسنة 1993 المؤرخ في 23 جوان (حزيران/يونيو) 1993 والفصل 172 من المجلة الجزائية.

¹⁶⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 57. ولكن، لا يمكن لقاضي التحقيق إنابة سلطة إصدار البطاقات القضائية.

¹⁶⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 51، الفقرة 2.

¹⁶⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 55، الفقرة 3.

¹⁷⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 55، الفقرة 3.

¹⁷¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 104.

¹⁷² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 106.

¹⁷³ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 107.

¹⁷⁴ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 108.

¹⁷⁵ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 109.

¹⁷⁶ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 110.

حضورهم.¹⁷⁷ يمكن الطعن في قرارات دائرة الاتهام بالتعقيب من قبل أي من الأطراف.¹⁷⁸ عند تلقي الدعوى، يمكن لدائرة الاتهام أن تقرر ما يلي: أن لا وجه للتتبع؛ أن تحيل المتهم على المحكمة المختصة؛ أو الإذن بإجراء بحث تكميلي بواسطة أحد مستشاريها أو بواسطة حاكم التحقيق. ولها الحق كذلك في الإذن بإجراء تتبع جديد أو في البحث بنفسها أو بواسطة عن أمور لم يقع إجراء تحقيق في شأنها وذلك بعد سماع ممثل النيابة العامة.¹⁷⁹ إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى المتهمين من قبيل "الجنايات"، فإن الدائرة المذكورة تقرر إحالة القضية على الدائرة الجنائية.¹⁸⁰

في الممارسة، شهدت التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تأجيلات طويلة.

التأجيلات في التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

تفيد الادعاءات أن محمد قصي جيبى قد خضع للتعذيب سنة 1991. وبعد الإطاحة بالنظام، تقدم بشكوى لدى الضابطة العدلية في تموز/يوليو من سنة 2013. وفقاً لمحاميه، لم تجر الضابطة العدلية مع السيد جيبى أي مقابلة إلا بعد مرور ستة أشهر، عند افتتاح البحث الأولي. وبعد سنتين ونصف من تقديم الشكوى، لم تكن المحاكمة قد بدأت بعد.

ومن مواطن الضعف الأخرى في عملية التحقيق تحت نظام بن علي غياب التقديرات الطبية أو تشريح الجثث. وقد أشار المقرر الخاص المعني بالتعذيب أن "الفحوص الشرعية لم تكن تجري في العادة، وفي حال أجريت، كانت مصداقيتها مشكوكاً بأمرها بسبب النتائج الناقصة أو الكاذبة"¹⁸¹.

غياب الفحوص الطبية وعمليات التشريح خلال التحقيقات

اعتقل رشيد الشماخي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1991 على خلفية انتمائه المشتبه به لحزب النهضة (في فترة كانت السلطات ترفض فيها الاعتراف بحركة المعارضة السياسية). وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن يتهم بأي جنحة، قضى نحبه في مستشفى نابل حيث أصدر الأطباء شهادة وفاته لأسباب طبيعية تلف حاد في الكبد). وقد رفضت المستشفى تسليم جثته وادعت أن جثته تحمل فيروسات تشكل خطراً على الصحة العامة. في 29 تشرين الأول/أكتوبر، حمل مكلفون بإنفاذ القوانين جثمانه في نعش إلى الجبانة لدفنه. وقد تم إرسال التابوت إلى أفراد العائلة شرط ألا يفتح. غير أن التابوت فتح ورأي شهود عيان آثار التعذيب بادية على جثة الضحية، ولا سيما على رأسه وصدوره. تقدم والد الضحية بشكوى في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 لدى وكيل الجمهورية لدى محكمة قرمبالية في ولاية نابل. استند قاضي التحقيق إلى التقرير الطبي الصادر عن المستشفى ورأي أن لا وجه لتتبع القضية بحجة أن الوقائع لا تشكل جنحة. في العام 2011، طلب محام يمثل عائلة المتوفى الوصول إلى الملف، ووجد الملف فارغاً.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

تنص معاهدات واتفاقيات عدة تعدّ تونس دولة طرفاً فيها و عدة صكوك قانونية دولية غير ملزمة على واجب التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.¹⁸² كما أكدت عليه اجتهادات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

¹⁷⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 114.

¹⁷⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 120.

¹⁷⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 116.

¹⁸⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 119.

¹⁸¹ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/19/61/Add.1، شباط/فبراير 2012، الفقرة 32.

¹⁸² راجع بالإضافة إلى المصادر الأنفة الذكر، مبادئ المنع والنقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 65/1989 المؤرخ في 24 أيار/مايو 1989، المبدأ 1، المبدأ 9؛ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/173 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988 في المبدأين 33 و34؛ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1975 (U.N. Doc. A/10034)، المادة 9؛ المبادئ المتعلقة بالنقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 2؛ مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 19.

الأمم المتحدة والمحكمة الإقليمية لحقوق الإنسان.¹⁸³ وكما أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "إن تقاعس دولة طرف عن التحقيق في ادعاءات انتهاك قد يفضي، في حد ذاته، إلى حدوث إخلال منفصل بأحكام العهد."¹⁸⁴

يجب أن يتم التحقيق على وجه السرعة وعلى نحو شامل وفعال من خلال هيئات مستقلة وغير منحازة.¹⁸⁵ وقد وردت المعايير المفصلة لضمان التزام التحقيق بهذه المعايير في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة (مبادئ الأمم المتحدة للإعدام خارج نطاق القانون)، والمبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب) وفي أدلة التطبيق التابعة لها.¹⁸⁶

في ما يتعلق بمعيار السرعة، يوصي المقرر الخاص المعني بالتعذيب بأنه "يجب أن يتم التصرف في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب بصورة فورية".¹⁸⁷ إن مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة والمبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تحدد الهدف والمعلومات التي يجب الكشف عنها بالتحقيق، بما في ذلك، ومن بين جملة أمور أخرى، تفاصيل الانتهاك والظروف المحيطة بالانتهاك والمسؤولية عنه.¹⁸⁸ في الحالات التي تتوفى فيها الضحية وتتاح جثة المتوفى، يشكل التشريح جزءاً محورياً من أي تحقيق. وتتص مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة على الحاجة إلى "تشريح وافٍ" بواسطة طبيب يكون، إن أمكن، خبيراً في الباثولوجيا الشرعية. ويحق للقائمين بالتشريح الاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بالتحقيق، ودخول المكان الذي اكتشفت فيه الجثة.¹⁸⁹ "و" يجب أن يكون باستطاعة القائمين بالتشريح العمل بنزاهة، مستقلين عن أي أشخاص أو منظمات أو هيئات".¹⁹⁰

في حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، التي لا تسفر عنها وفاة الضحية، يجب إجراء الفحوص الطبية اللازمة. تلزم مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب على الأطباء المشاركين في التحقيق أن يتصرفوا في جميع الأوقات وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية وللمعايير المستقرة في مجال الممارسة الطبية.¹⁹¹ وعلى وجه الخصوص، يتم إجراء هذه الفحوص على انفراد بإشراف الخبير الطبي دون حضور موظفي الأمن وغيرهم من الموظفين الحكوميين.¹⁹²

¹⁸³ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 6 المتعلق بالمادة 6، 30 نيسان/أبريل 1982، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. HRI/GEN/1/Rev.9 (المجلد 1) ص.176، الفقرة 4 (في ما يتعلق بعمليات الاختفاء القسري)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20 حول المادة 7، 13 آذار/مارس 1992، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. HRI/GEN/1/Rev.9 (المجلد 1) ص.200، الفقرة 14، ودعوى رودريغيز ضد الأوروغواي، آراء 19 تموز/يوليو 1994، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/51/D/322/1988، الفقرة 12 (3) (في ما يتعلق بالتعذيب والمعاملة السيئة)؛ الملاحظات الختامية حول البيرو، 25 تموز/يوليو 1996، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.67، الفقرة 22 (في ما يتعلق بالاستخدام المفرط للعنف من قبل الشرطة)؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى فيلاسكيز رودريغيز ضد هوندوراس، الحكم، 29 تموز/يوليو 1988، المؤهلات، الفقرة 174؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، دعوى ماك كان ضد المملكة المتحدة، رقم 18984/91، الحكم الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 1995، الفقرة 161؛ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الجمعية الأفريقية لملاوي وأخرون ضد موريتانيا، البلاغات 54/91 وأخرون، التوصيات، 1.

¹⁸⁴ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 15.

¹⁸⁵ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 3.

¹⁸⁶ دليل المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة (دليل عمليات الإعدام خارج نطاق القانون) E/ST/ (1991)/12 (CSDHA)؛ دليل التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول)، سلسلة التدريب المهنية رقم 8 / مراجعة 1 من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2004.

¹⁸⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب، 12 كانون الثاني/يناير 1995، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. E/CN.4/1995/34، الفقرة 926 (ز). يمكن إيجاد معيار مشابه في المادة 8 من اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والعقاب عليه، كما اعتمدها منظمة البلدان الأمريكية في 9 كانون الأول/ديسمبر 1985 ودخلت حيز التنفيذ في 28 شباط/فبراير 1987.

¹⁸⁸ يعلن المبدأ 1 من مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب: "أ) توضيح الوقائع وإثبات مسؤولية الأفراد والدول إزاء الضحايا وأسره والإقرار بهذه المسؤولية؛ (ب) تحديد التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الأعمال؛ (ج) تيسير الملاحقة القضائية و/أو عند الاقتضاء، الجزاءات التأديبية للأشخاص الذين يبدل التقصي على كونهم مسؤولين وإثبات الحاجة إلى الحصول على التعويض والجبر الكاملين من الدولة، بما في ذلك الحصول على تعويض مالي عادل وكاف وتوفير وسائل الرعاية الطبية والتأهيل." وينص المبدأ 9 من مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة على ما يلي: "الغرض من التحقيق هو تحديد سبب الوفاة وطريقة ووقت حدوثها والشخص المسؤول عنها، وأي نمط أو ممارسة قد يكون السبب في وقوعها. ويتضمن التحقيق القيام، على النحو المناسب، بتشريح الجثة وجمع وتحليل كل الأدلة المادية والمستندية وأقوال الشهود. ويميز التحقيق بين الوفاة الطبيعية والوفاة بحدوث الانتحار والقتل."

¹⁸⁹ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، المبدأ 12. راجع أيضاً المبدأ 13 بشأن الوقائع التي يكشف عنها التشريح.

¹⁹⁰ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، المبدأ 14.

¹⁹¹ مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 6 (أ).

¹⁹² مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 6 (أ).

أما معيار الاستقلال فيعني أنّ السلطات المشاركة في الانتهاك لا يمكنها القيام بالتحقيق.¹⁹³ بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون من يسند إليهم التحقيق، "علاوة على استقلالهم عن المشتبه في ارتكابهم الأفعال وعن الجهة التي يعمل هؤلاء لحسابها، [...] مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة".¹⁹⁴ يجب إبعاد من يحتمل أن يكونوا متورطين في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة عن أي مركز يجعل لهم هيمنة أو سلطة، مباشرة أو غير مباشرة، علي مقدمي الشكاوى والشهود.¹⁹⁵ حيث تكون إجراءات التحقيق المعتادة غير وافية بسبب الافتقار إلي الخبرة أو النزاهة، أو بسبب أهمية المسألة، أو بسبب وجود نمط تعسفي واضح، وحيث تقدم أسرة المجني عليه شكاوي من وجود أوجه القصور هذه، أو تكون هناك أسباب جوهرية أخرى، تواصل الحكومات التحقيق بواسطة لجنة تحقيق مستقلة.¹⁹⁶

ويجب أن تتوفر لدى سلطات التحقيق الموارد والصلاحيات اللازمة لتنفيذ تحقيق فعال. على سبيل المثال، تنص المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري من الدول التحقق من إمكانية الاطلاع على الوثائق وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالتحقيق الذي تجريه، وأماكن الاحتجاز أيضاً.¹⁹⁷ تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لمنع الأفعال التي تعوق سير التحقيق والمعاقبة عليها.¹⁹⁸ يجب أن تتاح التحقيقات وأن يحق للضحايا وأسرهم الوصول إليها ويحق لهم تقديم الأدلة.¹⁹⁹

يجب أن توثق وسيلة التحقيق ونتائجه²⁰⁰ وتتاح للعامّة، وحيثما تكشف التحقيقات عن انتهاكات لحقوق معينة واردة في العهد، على الدول الأطراف أن تكفل إحضار المسؤولين أمام المحاكم.²⁰¹

على ضوء الثغرات القانونية والتطبيقية المحددة أعلاه، لا تستوفي التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس المعايير المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة عامل السرعة، والدقة، والفعالية، والحياد. يتعرقل استقلال التحقيق وحياده في البداية من خلال سياق يساء فيه استعمال سلطة وكيل الجمهورية في اختيار حاكم التحقيق لتكليفه بالقضية، فيتم اختيار قضاة تحقيق معروفين بولائهم للنظام للتحقيق في قضايا تعتبر ذات شأن حساس.

وعلى حدّ ما ذكرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام 2008، تتجاوز التحقيقات التي تجرى في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأجل المعقولة.²⁰² وقد تأكد ذلك منذ الثورة سنة 2011 من قبل المقرر الخاص المعني بالتعذيب الذي صرح في تقريره لسنة 2012 أنه "قد سمع شهادات موثوق بها حول نمط من غياب التحقيق الآني والملائم في ادعاءات التعذيب من قبل وكلاء الجمهورية أو قضاة التحقيق".²⁰³

تفشّل التحقيقات مراراً في إرساء الوقائع والمعلومات، بما في ذلك عن طريق ضمان إجراء عمليات التشريح الآنية والملائمة، وإجراء الفحوص الطبية على يد أفراد محايدون ويتمتعون بالاستقلالية الوظيفية. وبخاصة، تخضع عملية اختيار الخبراء الشرعيين وتأديبهم، كما هي حال سائر الخبراء العدليين، لإشراف وزير العدل.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنّ لقاضي التحقيق الصلاحيات ذات الصلة في إجراء الأبحاث، وإظهار الأدلة واستجواب الشهود، إلا أنه في الممارسة الواقعية وفي ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خلال الثورة،

¹⁹³ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: دعوى منظمة العفو الدولية وأخرون ضد السودان (1999)، الفقرة 51. راجع أيضاً الملاحظات الختامية حول البيرو، 25 تموز/يوليو 1996، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/79/Add.67، الفقرة 22.

¹⁹⁴ مبادئ التصني والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 2.

¹⁹⁵ المبدأ 15 من مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة. راجع أيضاً المادة 12 من اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ وراجع أيضاً الملاحظات الختامية حول البيرو، 25 تموز/يوليو 1996، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/79/Add.67، الفقرة 22.

¹⁹⁶ مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، المبدأ 11. راجع أيضاً بروتوكول اسطنبول، الفقرة 82.

¹⁹⁷ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 12 (3) (أ) و(ب). راجع أيضاً، مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 10؛ مبادئ التصني والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 3 (أ).

¹⁹⁸ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 12 (4).

¹⁹⁹ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 24 (2)؛ مبادئ التصني والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 4؛ بروتوكول اسطنبول، الملاحظة أعلاه، الفقرة 81؛ مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 17.

²⁰⁰ مبادئ التصني والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 5 (ب) و(6)؛ مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 17.

²⁰¹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18؛ المبدأ 19 من مجموعة المبادئ المستوفاة لمكافحة الإفلات من العقاب؛ والمبدأ 18 من مبادئ المنع والتصني الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون.

²⁰² الملاحظات الختامية حول تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2008 (UN Doc. CCPR/C/TUN/CO/5)، الفقرة 11.

²⁰³ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/19/61/Add.1، الفقرة 29.

رفضت وزارة الداخلية التعاون مع أوامر قاضي التحقيق وضمان الوصول إلى الأدلة التي بحوزة الوزارة.

في الحالات التي يزعم فيها أن المكلفين بإنفاذ القوانين هم الذين ارتكبوا الانتهاكات، لا يمكن ضمان استقلال وحياد التحقيقات ككل من خلال الأحكام والممارسات القانونية في تونس. علاوة على ذلك، لا تتوافر أي أحكام في مجلة الإجراءات الجزائية لتوقيف المشتبه فيهم عن عملهم فيما التحقيقات جارية.

ومن المخاوف الأخرى غياب الموارد الكافية لضمان فعالية التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى حدّ ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بالتعذيب: "تفتقر السلطة القضائية والنيابة العامة إلى القدرة على التعامل مع العدد الكبير من حالات التعذيب والمعاملة السيئة²⁰⁴".

على السلطات التونسية القيام بإصلاحات لضمان التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نحو سريع وشامل وفعال من قبل هيئات مستقلة وغير منحازة. لهذه الغاية، ونظراً إلى تاريخ البلاد القائم على التلاعب في التحقيقات وتقويضها وانعدام فعاليتها في تونس، يتعين على السلطات اتخاذ الخطوات التالية في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان:

- 1) تكليف قضاة التحقيق في الدعاوى المعينة بقرار من الجمعية العامة للمحكمة المعنية، وليس وكيل الجمهورية؛
- 2) وضع مبادئ توجيهية يلتزم بها قضاة التحقيق تفصل الإطار الزمني وإجراءات قيادة التحقيقات، وتلبي المعايير الدولية، كتلك المنصوص عليها في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لحالات الإعدام خارج نطاق القانون، ومبادئ التوثيق والتقصي الفعالين بشأن التعذيب والأدلة الملحقة بها؛
- 3) في حالات وفاة الضحية، القيام بتشريح مباشر وفوري للجثة على يد خبير طبي شرعي بما يتماشى مع مبادئ المنع والتقصي الفعالين لحالات الإعدام خارج نطاق القانون والدليل الملحق بها؛
- 4) في الحالات التي تكون فيها الضحية قد خضعت للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة التي لم تسفر عنها وفاة الضحية، يجب أن يكون الفحص الطبي مباشراً وعلى يد خبير طبي بما يتوافق مع مبادئ التوثيق والتقصي الفعالين بشأن التعذيب وبروتوكول اسطنبول؛
- 5) إيقاف الموظفين العموميين، بمن فيهم المكلفين بإنفاذ القوانين وضباط الأمن عن عملهم في حال الاشتباه بارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو اتهامهم بها، بانتظار انتهاء التحقيق، أو بانتظار قرار من المحكمة في حال أدينوا؛
- 6) إتاحة آليات تحقيق خاصة مع ضمانات إضافية بالاستقلال عندما يكون استقلال التحقيق مشكوكاً بأمره؛
- 7) إتاحة المواد والموارد البشرية الكافية للتحقيقات؛
- 8) تمكين قضاة التحقيق من تطبيق قرارات الحصول على المعلومات المتعلقة بالتحقيق بما في ذلك من خلال ضمان أن يكون المكلفون بإنفاذ القوانين القانونيون مسؤولين بالضابطة العدلية خاضعين لسلطة وزارة الداخلية.

ث. دور القائم بالحق الشخصي

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

بموجب مجلة الإجراءات الجزائية التونسية، إن "الدعوى المدنية من حق كل من لحقه شخصياً ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة²⁰⁵ يمكن لأي فرد يستوفي هذا الشرط أن يقوم بالحق الشخصي في الإجراءات الجنائية. ومنذ أيلول/سبتمبر 2011، أصبح بإمكان المنظمات المدنية أن تقوم هي أيضاً بالحق الشخصي²⁰⁶."

يقع القيام بالحق الشخصي بمقتضى مطلب كتابي ممضى من الشاكي أو من نائبه ويقدم بحسب الأحوال إلى وكيل

²⁰⁴ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/19/61/Add.1، شباط/فبراير 2012، الفقرة 75.

²⁰⁵ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 7.

²⁰⁶ مرسوم قانون عدد 88 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011، الفصل 14.

الجمهورية أو حاكم التحقيق أو المحكمة الابتدائية، بحسب المرحلة التي تكون قد بلغت التحقيقات.²⁰⁷ تنظر المحكمة المتعده بالقضية أو حاكم التحقيق، بحسب المرحلة التي تكون قد بلغت التحقيقات، في قبول مطلب القيام بالحق الشخصي وعند الاقتضاء بقران عدم قبوله.²⁰⁸ والقرار الصادر عن حاكم التحقيق قابل للاستئناف لدى دائرة الاتهام من قبل وكيل الجمهورية، أو الضحية أو المتهم.²⁰⁹ أما القرار الصادر عن المحكمة فهو غير قابل للاستئناف.

يتمتع القائم بالحق الشخصي بمجموعة من الحقوق طيلة عملية الملاحقة الجنائية.

في الحالات التي يحيل فيها وكيل الجمهورية القضية إلى حاكم التحقيق للتحقيق فيها، يمكن للضحية القيام بالحق الشخصي من دون تكبد أي مصاريف.²¹⁰ وكما سبق وتمت مناقشته أعلاه، في حال رد القضية من قبل وكيل الجمهورية قبل إحالتها إلى حاكم التحقيق، يمكن للقائم بالحق الشخصي أن يطلب من وكيل الجمهورية قيادة تحقيق أولي أو قيام المتهم مباشرة أمام المحكمة الابتدائية. ولكن، ما لم تثبت إدانة المتهم، يحكم دائماً على القائم بالحق الشخصي بأداء المصاريف القضائية الراجعة للدولة وله الرجوع بها على من يجب.²¹¹

أثناء التحقيق، لحاكم التحقيق أن يستدعي القائم بالحق الشخصي على سبيل الاسترشاد.²¹² كذلك، ولو أن القانون لا ينص على ذلك، يمكن للقائم بالحق الشخصي، بالممارسة أن يقدم المعلومات إلى حاكم التحقيق خلال التحقيقات.²¹³ ولكن لنواب جميع الأطراف الحق في الاطلاع على ملف القضية في أي مرحلة من مراحل الإجراءات.²¹⁴ ويمكن للقائم بالحق الشخصي تقديم شكوى إذا تمسك بخروج القضية عن أنظار حاكم التحقيق.²¹⁵ يبت هذا الأخير في ذلك والقرار الذي يصدره في رفض هذا الطلب يمكن الطعن فيه بالاستئناف لدى دائرة الاتهام. ويكون للقائم بالحق الشخصي حق المعارضة في انتخاب الخبير الذي يختاره حاكم التحقيق.²¹⁶ وللحاكم أن يبت في ذلك بقرار لا يقبل الاستئناف.²¹⁷

عند إتمام التحقيق من قبل حاكم التحقيق، وإغلاق الملف، يكون للقائم بالحق الشخصي حق استئناف القرارات أمام دائرة الاتهام قبل مضي أربعة أيام من تاريخ الإعلام.²¹⁸

وللقائم بالحق الشخصي حق الاطلاع على أوراق القضية إذا أحييت إلى دائرة الاتهام.²¹⁹ على خلاف المدعي العمومي، يحظر على القائم بالحق الشخصي حضور الجلسة أمام دائرة الاتهام ولكن له الحق فقط في تقديم طلبات خطية إما من تلقاء نفسه أو عن طريق محام.²²⁰

وللقائم بالحق الشخصي أيضاً الحق في الحصول على نسخ من جميع أوراق ملف القضية التي ينظر فيها أمام المحكمة الابتدائية.²²¹ ويمكن للقائم بالحق الشخصي والمتهم خلال الجلسة إلقاء الأسئلة حتى للشهود عن طريق الرئيس.²²² ولكن، في الممارسة، علمت اللجنة الدولية للحقوقيين عن طريق المحامين أن القضاة يرفضون هذا الحق

207 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 39.

208 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 38.

209 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 38. يمكن استئناف القرار قبل مضي أربعة أيام من تاريخ الإطلاع بالنسبة لوكيل الجمهورية ومن تاريخ الإعلام بالنسبة للضحية والمتهم.

210 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 39، الفقرة 2.

211 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 192.

212 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 63.

213 مقابلة للجنة الدولية للحقوقيين مع محامي الجهات القائمة بالحق الشخصي، 23 أيلول/سبتمبر 2014.

214 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 193.

215 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 75.

216 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 75 و 101.

217 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 101.

218 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 109.

219 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 114.

220 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 114.

221 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 193.

222 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 143.

أحياناً، حتى قبل الاستماع إلى الأسئلة²²³ كما يمكن للقائم بالحق الشخصي تقديم ملحوظاته وطلب تلقي شهادة شهوده²²⁴ ويمكن سماعه بالجلسة على سبيل الاسترشاد ما لم يعارض في ذلك ممثل النيابة العامة أو المتهم²²⁵ والمحكمة تقدر وجهة مطلب سماع شهادة الشهود وفي صورة رفضه تصدر حكماً معللاً غير قابل للاستئناف²²⁶ يمكن للقائم بالحق الشخصي في أي وقت خلال الإجراءات توجيه استدعاء للشاهد أو المتهم. وإذا كان توجيه الاستدعاء بطلب من القائم بالحق الشخصي فيضمن به اسم هذا الأخير ولقبه وحرفته ومقره الأصلي أو المختار²²⁷.

في مقابلات أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع محامين يمثلون القائمين بالحق الشخصي في قضايا متعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، علمت اللجنة بحالات عديدة أبدى فيها القضاة انحيازاً لصالح المتهم وضد القائم بالحق الشخصي. في قضيتين على الأقل، بما في ذلك ما يتعلق بصحاحا التعذيب (راشد جيدان وعبد الرزاق الويني)، قبلت المحكمة الابتدائية طلبات الدفاع بالإجراء المتكرر للجلسة من دون التشكيك في هذه المطالب التي بدت وكأنها تقدم فقط بنية تأجيل الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة راشد جيدان، رفض حاكم التحقيق لدى المحكمة الابتدائية في تونس سماع بعض الشهود بناءً على طلب القائم بالحق الشخصي، لا سيما رئيس الحرس الرئاسي ورئيس مجلس المستشارين اللذين كانا على ما زعم على علم بالتعذيب الذي تعرضت له الضحية في سجن "9 أفريل" (نيسان/أبريل) في تونس، من دون تعليل الرفض بأي أسباب.

وقد واجه القائمون بالحق الشخصي عقبات مماثلة أمام المحاكم العسكرية التي تطبق فيها مجلة الإجراءات الجزائية نفسها. على سبيل المثال، علمت اللجنة الدولية للحقوقيين من محامين يمثلون القائمين بالحق الشخصي في دعاوى أفراد قتلوا وجرحوا خلال الثورة سنة 2011 في كل من تالة والقصرين أنه قد تم التعامل مع طلباتهم في الحصول على المعلومات بطريقة مختلفة من قبل المحكمة الابتدائية العسكرية في الكاف. فالمحكمة إما رفضت الاستجابة للطلبات، إما رفضت المطالب بدون سبب، لا سيما عندما يتناول المطالب استدعاء شاهد، وإما أحالت الطلبات إلى وزارة الداخلية التي قامت بدورها بالتحجج بأن هذه المطالب يستحيل الاستجابة لها لأن الأدلة قد أحرقت عند إضرام النيران في مقرها. أما المعلومات التي طلب المحامون الوصول إليها فكانت أساسية لتحديد هويات الجناة وتضمنت: قوائم بأسماء ضباط إنفاذ القوانين وضباط الأمن العاملين في مختلف الولايات أيام الثورة؛ وسجلات المكالمات الهاتفية وغيرها من أشكال التواصل بين كبار المسؤولين في وزارة الداخلية والقياديين في الميدان.

يخول حق الاستئناف إلى القائم بالحق الشخصي لدى محكمة الاستئناف ومحكمة التعقيب في خصوص حقوقه المدنية فقط²²⁸ لا يجوز للقائم بالحق الشخصي أن يطلب تعقيب القرارات الصادرة عن دائرة الاتهام إلا إذا طلب تعقيبها ممثل النيابة العامة²²⁹.

بموجب القانون عدد 52 لسنة 2002، تمنح الإعانة العدلية للمتهم وللقائم بالحق الشخصي²³⁰. تشمل الإعانة العدلية الكلية أو الجزئية المصاريف التي تحمل عادة على الأطراف وخاصة منها مصاريف المحكمة، مصاريف الاختبارات أو المأموريات، مصاريف توجيهات القضاة، مصاريف الاستدعاءات والإعلامات، مصاريف الترجمة وأجرة المحامي المعين²³¹. ينظر في مطالب الإعانة العدلية مكتب مختص يسمى مكتب الإعانة العدلية يكون مقره بالمحكمة الابتدائية²³². القرارات الصادرة عن مكتب الإعانة العدلية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه²³³. وتمنح الإعانة العدلية بشرط أن يثبت طالبها أنه عديم الدخل أو أن دخله السنوي الثابت محدود لا يكفي لتغطية مصاريف التقاضي أو التنفيذ دون التأثير بصفة جوهرية على متطلباته المعيشية الأساسية²³⁴ وفقاً للمحامين الممثلين للقائمين بالحق

²²³ مقابلة للجنة الدولية للحقوقيين مع محامي الجهات القائمة بالحق الشخصي، 23 أيلول/سبتمبر 2014.

²²⁴ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 143 و144.

²²⁵ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 160. يمكن سماع القائم بالحق الشخصي من دون أن يؤدي اليمين.

²²⁶ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 144.

²²⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 135.

²²⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصلان 210 و258.

²²⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 260.

²³⁰ القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 2002 يتعلق بمنح الإعانة العدلية، الفصل 1.

²³¹ القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 2002 يتعلق بمنح الإعانة العدلية، الفصل 14.

²³² القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 2002 يتعلق بمنح الإعانة العدلية، الفصل 4.

²³³ القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 2002 يتعلق بمنح الإعانة العدلية، الفصل 13.

²³⁴ القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 2002 يتعلق بمنح الإعانة العدلية، الفصل 3.

الشخصي الذين التفتهم اللجنة الدولية للحقوقيين، لا يتم تفسير هذا الحكم بشكل صارم.

ولكن، يعدّ نظام الإعانة العدلية غير فاعل إلى حد كبير، والموارد المخصصة له غير كافية لتلبية الطلبات. وفقاً لإحدى الدراسات الحديثة، إنّ مكتب الإعانة العدلية الذي يجب أن يتولى مسؤولية دراسة الطلبات لتغطية النفقات القانونية وأجرة المحامين، في الحقيقة لا يقوم بهذا الدور، وتتخذ القرارات من قبل نائب وكيل الجمهورية الذي يعينه هذا الأخير.²³⁵ بينما تقدم بعض منظمات المجتمع المدني المساعدة القانونية للضحايا، إلا أن ذلك لا يتم بصورة مستمرة ويقتصر على القضايا الرمزية.

2. التقييم على ضوء المعايير الدولية والقانون الدولي

ينبغي على الدولة، بموجب المعايير الدولية، "تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وسيرها، وبالطريقة التي يبت بها في قضاياهم، ولا سيما حيث كان الأمر يتعلق بجرائم خطيرة وحيثما طلبوا هذه المعلومات."²³⁶ ينطبق الحق في الحصول على المعلومات على كافة مراحل الإجراءات ويتضمن الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتبعة، وجوهر التحقيقات ومضمون القرارات والأسباب الداعية إليها.

تعدّ مشاركة الضحايا محورية أيضاً ومرتبطةً بحقهم في الاطلاع على المعلومات.²³⁷ في تعليقها العام حول الإنصاف، أكدت لجنة مناهضة التعذيب على "أهمية مشاركة الضحايا في عملية الإنصاف".²³⁸ نتيجةً لذلك، يجب أن تشمل سبل الانتصاف القضائية الضحايا في جميع مراحل الإجراءات، بما في ذلك أثناء عملية التحقيق، وخلال المحاكمة أيضاً. تؤكد على ذلك مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون: "تخطر أسر المتوفين وممثلوها القانونيون بأية جلسة استماع تعقد، ويسمح لهم بحضورها وبالاضطلاع على جميع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق ويحق لهم تقديم أدلة أخرى".²³⁹ على نحو مماثل، ينص الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة على معايير عدة لتسهيل استجابة الإجراءات القضائية والإدارية لاحتياجات الضحايا وتلزم الدول بإتاحة الفرص للمعلومات والمشاركة.²⁴⁰

تتوافر للضحايا وأسرهم حقوق محددة في ما يتعلق بتشريح الجثث والفحوص الطبية. على سبيل المثال، في حال وفاة الضحية نتيجة انتهاك لحقوق الإنسان، يبلغ الأمر فوراً إلى الأسرة والأقارب عند تحديد هوية جثة المتوفى، ويحق لأسرة المتوفى أن تفرض حضور ممثل طبي عملية التشريح، أو شخص آخر مؤهل يمثلها.²⁴¹ وبعدّ القانون الدولي واضحاً، بما في ذلك ما تنص عليه المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه وفي ما يتعلق بالإجراءات أمام المحاكم، يتمتع جميع الأطراف بالحق في تكافؤ الفرص.²⁴² وعلى حدّ ما أشارت إليه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "يعني ذلك حصول جميع الأطراف على الحقوق الإجرائية نفسها ما لم توجد تفرقة تستند إلى القانون ولها مبررات موضوعية ومعقولة، ولا تنطوي على ظلم فعلي أو إجحاف بالمدعي عليه".²⁴³

²³⁵ محاسون بلا حدود والجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً والسيدا، واقع الإعانة العدلية في تونس، 29 نيسان/أبريل 2014، الصفحة 60، متوفرة عبر الرابط <http://www.asf.be/blog/publications/letat-de-laide-legale-en-tunisie/>، تمت زيارة الصفحة في 22 كانون الثاني/يناير 2016.

²³⁶ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، الفقرة 6؛ راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ س (و).

²³⁷ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 16. راجع أيضاً مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 4، مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ 7 (ه)؛ والمجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 19، الذي ينص على أنه "ينبغي للدول أن تكفل مركزاً قانونياً واسع النطاق في الإجراءات القضائية لأي طرف متضرر ولأي شخص أو منظمة غير حكومية تكون لها مصلحة مشروعة في ذلك".

²³⁸ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 4.

²³⁹ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 16. راجع أيضاً مبادئ التقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 4؛ مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ 7 (ه)؛ والمجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 19، الذي ينص على أنه "ينبغي للدول أن تكفل مركزاً قانونياً واسع النطاق في الإجراءات القضائية لأي طرف متضرر ولأي شخص أو منظمة غير حكومية تكون لها مصلحة مشروعة في ذلك".

²⁴⁰ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المبدأ 6 (ب). راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ س (و) (2).

²⁴¹ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، المبدأ 16.

²⁴² راجع أيضاً المادة 3 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ المادة 24 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والبروتوكول رقم 12؛ والمادة 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

²⁴³ التعليق العام رقم 32، الفقرة 13.

ولكي يتمكن الضحايا من المشاركة في الإجراءات، تقرّ المعايير الدولية بواجب الدول في توفير المساعدة الملائمة للضحايا طيلة مراحل العملية القانونية²⁴⁴. وقد تتضمن هذه المساعدة توفير المساعدة القانونية عند اللزوم²⁴⁵. وكما جاء في تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "إن توافر أو عدم توافر المساعدة القانونية غالباً ما يحدد ما إذا كان في مقدور شخص ما الوصول إلى الإجراءات الملائمة أو المشاركة فيها بصورة هادفة. وعلى الرغم من أن المادة 14 تتناول بشكل صريح في الفقرة 3 (د) مسألة ضمان تقديم المساعدة القانونية في الإجراءات الجنائية، فإنها تحث الدول على القيام في دعاوى أخرى بتقديم المساعدة القانونية مجاناً لمن ليس لديهم الوسائل الكافية لتحمل نفقاتها"²⁴⁶ في هذا السياق، تؤكد مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية: "ينبغي للدول، حسب الاقتضاء، أن تقدم المساعدة القانونية إلى ضحايا الجرائم، دون المساس بحقوق المتهمين أو التعارض معها"²⁴⁷.

على اعتبار الضحايا قائمين بالحق الشخصي في الإجراءات الجنائية التونسية، للضحايا القدرة على الطعن في القرارات المختلفة، والحصول على المعلومات المتعلقة بالملف، والمشاركة في إجراءات المحكمة. ولكن، تقيد هذه الحقوق بوسائل عدة في القانون والممارسة الأمر الذي يقوض فعاليتها. وعلى وجه الخصوص، تكون قدرة القائمين بالحق الشخصي على تقديم المعلومات والمشاركة في عملية التحقيق من صلاحيات حاكم التحقيق. وتطرح المهلة المحدودة من أربعة أيام التي يحق خلالها للضحايا الطعن في قرار حاكم التحقيق لإغلاق القضية، لا سيما نظراً إلى غياب إشعار الضحايا بالمهلة الزمنية. وإن استبعاد الضحايا عن الوصول إلى جلسات دائرة الاتهام وقلّة القدرة على تقديم المشاركات الشفوية تعيق الضحية عن الطعن في القرار بفعالية.

كما يفتقر الضحايا، بمن فيهم أفراد العائلات، للحقوق في ما يتعلق بإجراء التشريح والفحوص الطبية. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع قضاة التحقيق بكامل الصلاحيات في ما يتعلق بتعيين الخبراء وتحديد استبعاد الخبير عن القضية، من دون حق الطعن في القرار. وتبين التقارير العديدة - لعمليات التشريح الكاذبة والتقارير الطبية المزيفة في ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - الحاجة إلى تعزيز حقوق الضحايا في هذا السياق.

صحيح أنه بمقدور الضحايا تقديم استنتاجاتهم أثناء المحاكمة واستدعاء الشهود، إلا أنّ ذلك يتوقف على قرار الموافقة من جانب القاضي. وقد أسهم الانحياز الظاهر لقاضي المحاكمة في بعض الحالات في اتخاذ القرارات المنحازة ضد القائمين بالحق الشخصي ولصالح المتهم من دون تقديم أسباب منطقية وموضوعية لهذا القرار في تفويض قدرة الضحايا في الوصول إلى العدالة بما في ذلك عن طريق سماع الشهود، وبما يخالف المعايير الدولية بشأن تكافؤ الفرص بين الأطراف في الإجراءات القضائية والطلب إلى القضاة العمل بدون انحياز.

ترحب اللجنة الدولية للحقوقيين بتمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من التقدم للإعانة العديلية والحصول عليها. ولكنها تعرب عن تخوفها حيال مدى فعالية هذا النظام. وقد أشارت دراسة أخيرة إلى أنّ عدداً محدوداً جداً من الأفراد الذين تشملهم العينة الإحصائية قد استفادوا من الإعانة القانونية، ويعزى السبب في ذلك إجمالاً إلى أن العديد من الأفراد لا يعرفون بوجود هذه الإعانة²⁴⁸. بالإضافة إلى ذلك، إنّ غياب المعايير الهادفة لتحديد عدم كفاية الراتب للتقدم للحصول على الإعانة العديلية يترك صلاحيات كثيرة إلى الهيئة المقررة ولا يضمن المساواة في المعاملة بين المستدعين.

على ضوء ما ذكر أعلاه، يجب على السلطات التونسية تطبيق الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة، بما في

²⁴⁴ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ س (و) (3). المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المبدأ 6 (ج).

²⁴⁵ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ س (و) (3). المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المبدأ 12 (ج).

²⁴⁶ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32: "المادة 14 - الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة"، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/GC/32، (في ما يلي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32)، الفقرة 10.

²⁴⁷ مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، المبدأ 4 والتوجيه 7. ويفصل التوجيه 7 (ج) من مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية التزام الدولة في هذا السياق، بما في ذلك المعيار الذي ينص على "حصول الضحايا على المشورة القانونية بشأن أي جانب من جوانب انخراطهم في إجراءات العدالة الجنائية، بما في ذلك إمكانية رفع دعوى مدنية أو المطالبة بتعويض في إجراءات قانونية منفصلة، أيهما اتفق مع التشريع الوطني ذي الصلة". راجع أيضاً المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12 (د)؛ وراجع المبدأ 14 من المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة الذي يتطلب من الدول توفير "ما يلزم من مساعدة مادية وطبية ونفسية واجتماعية" للضحايا؛ قواعد المحكمة الجنائية الدولية، القاعدة 90 (5) وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، 2000، المادة 47.

²⁴⁸ محامون بلا حدود والجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً والسيدا، واقع الإعانة العديلية في تونس، 29 نيسان/أبريل 2014، الصفحة 60، متوفرة عبر الرابط <http://www.asf.be/blog/publications/etat-de-laide-legale-en-tunisie/>، تمت زيارة الصفحة في 22 كانون الثاني/يناير 2016.

ذلك على مجلة الإجراءات الجزائية، وذلك لتحقيق ما يلي:

- 1) ضمان الحق الرسمي للقائم بالحق الشخصي في تقديم المعلومات خلال عملية التحقيق؛
- 2) تمديد مهلة الأربعة أيام التي يحق فيها للأطراف تقديم طلب طعن في قرار حاكم التحقيق في عدم تتبع الدعوى أو الاستمرار فيها (الفصل 109 من مجلة الإجراءات الجزائية)؛
- 3) ضمان حق حصول الضحايا على كامل المعلومات في ما يتعلق بالإجراء القابل للتطبيق أثناء عملية التحقيق والملاحقة، وبحقوقهم في ما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة، وأي مهل زمنية لممارسة هذه الحقوق؛
- 4) ضمان أنه وفي القضايا التي تسفر عنها وفاة الفرد، إبلاغ العائلة على الفور بعد تحديد هوية المتوفى وحققها في التشديد على حضور ممثل طبي أو غيره من الممثلين المؤهلين والمستقلين حاضرين في عملية التشريح؛
- 5) ضمان قدرة جميع الأطراف على طلب خبير، لا سيما معاين طبي والطعن في أي قرار يصدر عن حاكم التحقيق برفض هذا الطلب؛
- 6) ضمان تمكن جميع الأطراف من الطعن في القرار الصادر عن حاكم التحقيق، في حال رفض طلب إبعاد الخبير؛
- 7) نظراً إلى تقاعس المدعين العموميين عن العمل لمصلحة الضحايا، يجب تمكين جميع الأطراف، بمن فيهم القائمون بالحق الشخصي، من حضور الجلسات في دائرة الاتهام وتقديم مشاركات شفوية فيها؛
- 8) ضمان اعتماد مدونة قواعد السلوك لأعضاء النيابة العامة، تتم صياغتها من قبل أو بالتشاور مع الهيئة القضائية، بما يتوافق مع المعايير الدولية كمبادئ الأمم المتحدة بشأن دور أعضاء النيابة العامة ومعايير الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة بشأن المسؤولية المهنية وبيان الحقوق والواجبات الأساسية لأعضاء النيابة العامة؛
- 9) ضمان اعتماد مدونة قواعد السلوك للقضاة تتم صياغتها من قبل الهيئة القضائية أو بالتشاور معها، بما يتوافق مع المعايير الدولية كمبادئ بنغالور وتتضمن معيار ضمان المساواة في المعاملة لجميع الأطراف وعدم إظهار انحياز تجاه أي مجموعة أو شخص لأسباب ليس لها صلة؛
- 10) تعزيز دور مكتب الإعانة العادلة في مساعدة الضحايا وتعريف الأفراد بإمكانية منحهم الإعانة العادلة، وضمان اتخاذ القرار بشأن منح الإعانة العادلة من خلال المكتب وليس نواب وكلاء الجمهورية؛
- 11) تحديد معايير واضحة للحق في المساعدة القانونية، لا سيما في ما يتعلق بتحديد الدخل، ما يتسق مع المعايير الدولية كمبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية.

ج. شهادات الضحايا والشهود وحمائهم

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

أثناء التحقيق، لحاكم التحقيق أن يسمع كل من يرى فائدة في شهادته.²⁴⁹ إذا لم يحضر الشاهد بعد استدعائه فإنه يسوغ لحاكم التحقيق أن يسلط عليه خطية وإذا لم يحضر الشاهد بعد استدعائه مرة ثانية جاز إصدار بطاقة جلب في شأنه.²⁵⁰ ولحاكم التحقيق عند الانتهاء من سماع الشهود أن يلقي أسئلة عليهم وأن يكافح بعضهم ببعض أو بذي الشبهة.²⁵¹ كما يمكن أن يتم استدعاء الشهود أمام المحكمة.²⁵²

لا تتضمن مجلة الإجراءات الجزائية أي أحكام لحماية الشهود والضحايا. وبالتالي، في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا تتوافر أمام للشهود والضحايا عموماً أي آليات حماية. تتوافر إجراءات الحماية فقط للشهود والضحايا في ما يتعلق بقضايا "الإرهاب" التي ترفع طبقاً للقانون الجديد لمكافحة الإرهاب عدد 26 لسنة 2015. وقد ألغى القانون الجديد لمكافحة الإرهاب القانون عدد 75 لسنة 2003 الذي ينص على تدابير مشابهة.²⁵³

²⁴⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 59.

²⁵⁰ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 61.

²⁵¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 65.

²⁵² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 135.

²⁵³ قانون أساسي عدد 22 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت (أب/أغسطس) 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال والقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003 يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

في الدعاوى الخاضعة للقانون الجديد المتعلق بمكافحة الإرهاب، يمكن لقاضي التحقيق في حالات استثنائية تقتضيها حماية الشاهد عدم مكافحة هذا الأخير بذوي الشبهة أو بغيره من الشهود إذا طلب منه الشاهد ذلك أو إذا كانت الأدلة التي سيقدمها الشاهد لا تمثل الدليل الوحيد أو الأهم لثبوت الإدانة.²⁵⁴ كما ينص القانون عدد 26 لسنة 2015 أيضاً على أن تتخذ "التدابير الكفيلة" بحماية الشهود وأفراد عائلاتهم.²⁵⁵ ينص الفصل 73 أيضاً على أنه يمكن لقاضي التحقيق أو لرئيس المحكمة في حالات الخطر الملم وإن اقتضت الضرورة ذلك إجراء أعمال البحث أو الإذن بانعقاد الجلسة بغير مكانها المعتاد. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب القانون عدد 26 لسنة 2015، يمكن للشهود في حالات الإرهاب الإدلاء بشهاداتهم بشكل سري أو عبر الفيديو أو الأدلة السمعية المسجلة. وفي هذه الحال، يكون لذوي الشبهة أو نائبه أن يطلبوا من الجهة القضائية المتعده بالقضية الكشف عن هوية الشهود. ويمكن للجهة القضائية ذات النظر الإذن بذلك. والقرار الصادر عن قاضي التحقيق برفع التدبير أو رفضه يقبل الطعن بالاستئناف.²⁵⁶

في الممارسة، ينتج عن غياب الحماية للشهود، والضحايا وعائلاتهم في قضايا حقوق الإنسان في إخضاعهم للمضايقة والتهديدات من جانب ذوي الشبهة وأفراد عائلته والمسؤولين عن إنفاذ القوانين. وكان هذا النوع من المضايقات منتشرًا أيام نظام بن علي.

غياب الحماية للشهود والضحايا

في قضية رشيد الشماخي، تم اعتقال الضحية في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1991، بعد أن حكم عليه غيابياً، في وقت سابق من تلك السنة، لعضويته المشتبه فيها في حزب النهضة. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1991، علم والد الضحية أن ابنه قد قضى نحبه في السجن، لإصابته حسبما قيل بمرض اليرقان. بعد أن تقدم والد الضحية بشكوى لدى وكيل الجمهورية، راح منزله يستهدف مراراً وتكراراً بهجمات ليلية يشنها المسؤولون عن إنفاذ القوانين، وتعرضت عائلته للتهديد والمضايقة. في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1991، أغلق حاكم التحقيق الدعوى على خلفية تلقيه تقرير طبي يؤكد على وفاة الضحية نتيجة تلف حاد بالكبد.

لطالما كان الشهود والضحايا يتعرضون للمضايقة منذ الإطاحة بالنظام في محاولة للضغط عليهم للتنازل عن الشكاوى. وفي بعض الحالات المتعلقة بمقتل الأشخاص أو إصابتهم خلال الثورة سنة 2011، استهدف الضحايا و/أو أسرهم من قبل أفراد أسرة المتهم، والمكافئين بإنفاذ القوانين الذين كانوا يهددونهم بالانتقام أو يعرضون عليهم المبالغ المالية مقابل إسقاط التهم. وفي قضايا رفعت أمام المحكمة الابتدائية العسكرية في الكاف والمتعلقة بقتل وإصابة أشخاص في تالة والقصرين إبان الثورة سنة 2011، تعرض الضحايا وأفراد عائلاتهم ومحامو القائمين بالحق الشخصي للتهديدات من قبل المسؤولين الأمنيين. وخلال الإجراءات، بقي المسؤولون المتهمون في مناصبهم.

وفي أمثلة أخرى، كما هو مبين أدناه، أبدت الضابطة العدلية وغيرها من سلطات التحقيق لا مبالاة كاملة بحقوق الضحايا، وبسلامتهم الجسدية والنفسية.

التسبب للضحايا بالصدمة من جديد أثناء التحقيقات

في حزيران/يونيو 2013، تقدم محمد قصي جيبى بشكوى حول التعذيب الذي تعرض له في مركز شرطة أريانة شمال تونس. وبعد مرور سنة أشهر على تقدمه بالشكوى، أجرت الضابطة العدلية مقابلة مع السيد جيبى لأغراض التحقيق الأولي في القضية. وفقاً لمحاميه، طلب السيد جيبى أن يرافقه المحامي إلى المقابلة، ولكن طلبه هذا قوبل بالرفض. علاوة على ذلك، استمرت المقابلة لخمس ساعات، لم يسمح خلالها للسيد جيبى بفترة استراحة، ولم يقدم له الطعام، ولم يسمح له بالاتصال بعائلته.²⁵⁷ وقد عقدت المقابلة في مركز

²⁵⁴ القانون عدد 26 لسنة 2015، الفصل 46.

²⁵⁵ القانون عدد 26 لسنة 2015، الفصل 71.

²⁵⁶ القانون عدد 26 لسنة 2015، الفصل 72.

²⁵⁷ مقابلة أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين في 13 أيار/مايو 2014، مع نجاة لبيدي، محامية للقائم بالحق الشخصي في قضية بركات الساحل، عبد الرزاق الوينفي وقصي جيبى.

الشرطة نفسه الذي وقعت فيه حادثة التعذيب المزعومة. وقد أفاد الضحية عن تعرضه للصدمة ثانياً وبشكل كبير نتيجة هذه التجربة.

في مقابلات أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الثورة في تونس الكبرى، وتالة، والقصرين، تحدث الضحايا مراراً عن شعورهم بالظلم والإحباط نتيجة الموقف العدائي الذي أبدته السلطات العدلية تجاههم. وبشكل خاص، كانت مواقف القضاء العسكري حيال عائلات الضحايا ممن قتلوا وجرحوا خلال الثورة، سبباً مباشراً في إصابتهم بشعور عميق بالإحباط وعدم الثقة في نظام العدالة الجنائية. في إحدى المقابلات التي أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع أفراد عائلات الضحايا، قيل لها: "كان القضاة العسكريون يعاملوننا وكأننا العدو، وكأننا نحن من ارتكبنا عملاً سيئاً"²⁵⁸.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

من واجبات الدول، بموجب القانون الدولي، حماية الضحايا وعائلاتهم من التهديدات والأعمال الانتقامية.²⁵⁹ وكما هو منصوص عليه في المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والعدالة، "ينبغي معاملة الضحايا معاملة إنسانية وصون كرامتهم واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، وكذلك اتخاذ تدابير ملائمة تكفل أمنهم وسلامتهم البدنية والنفسية وخصوصيتهم، فضلاً عن ضمان ذلك لأسرهم."²⁶⁰ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن "تحظى كل ضحية تتعرض لعنف أو صدمة باهتمام خاص ورعاية خاصة، للحيلولة دون تعرضها للصدمة مجدداً أثناء ما يتخذ من إجراءات قانونية وإدارية لتحقيق العدالة وجبر الضرر"²⁶¹، وذلك من خلال تجنب الاستجابات المتكررة وغير الضروري للضحية، من بين جملة أمور أخرى.

وأيضاً، في سياق ضمان حق وصول الضحايا للعدالة، تلتزم الدولة بتقديم الحماية الملائمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشهود وعائلاتهم خلال عملية إجراءات العدالة الجنائية. وعلى حد ما أوضحته لجنة مناهضة التعذيب، "عدم توفير الحماية يحول دون رفع الضحايا لشكاوهم وينتهك بالتالي الحق في التماس الإنصاف والحصول عليه."²⁶²

وتنص المادة 13 من اتفاقية مناهضة التعذيب بمرحلة على واجب توفير المساعدة الملائمة: "ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكاوهم أو لأى أدلة تقدم"، كما يقرّ بهذا الواجب أيضاً في المادة 12 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. بالإضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن الحق في الحرية والأمان الشخصي للأفراد والمنصوص عليه في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد يتطلب الحماية للضحايا في حالات التهديد على أمنهم الشخصي.²⁶³ بالإضافة إلى ذلك، يعد عدم إكراه الضحايا والشهود أمراً أساسياً لضمان الحق في المحاكمة العادلة، المكرس في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.²⁶⁴ وتعترف مسودة إعلان المبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء (إعلان سينغفي) بدور القضاة في هذا السياق.²⁶⁵ وبشكل خاص، يلزم واجب حماية الشهود والضحايا كل دولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الضحايا الجسدية

²⁵⁸ مقابلة أجرتها اللجنة الدولية للحقوقيين في 28 شباط/فبراير 2013، مع علي مكي، رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق شهداء جرحى الثورة التونسية "لن ننساکم" والذي قتل شقيقه خلال الثورة. تعلقت الدعوى بالجرحي والشهداء الذين سقطوا في تالة والقصرين، ورفعت لدى المحكمة الابتدائية العسكرية في صفاقس.

²⁵⁹ المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2001/66/UN Doc. A/66/289، الفقرة 62. راجع أيضاً تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2003/313/UN Doc. A/63/313، الفقرة 14، وجاء فيها: "إن توفير المساعدة الكافية للشهود وأفراد أسرهم وغيرهم ممن يخشون عليهم من الانتقام هو شرط ضروري لكسر حلقة الإفلات من العقاب".

²⁶⁰ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والعدالة، المبدأ 10. راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، القسم ع، المبدأ (أ)؛ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، المادة 4.

²⁶¹ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والعدالة، المبدأ 10.

²⁶² لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3: تنفيذ الدول الأطراف للمادة 14، وثيقة الأمم المتحدة رقم 13، CAT/C/GC/3، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 31.

²⁶³ قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في قضية راجاباسكي ضد سريلانكا، البلاغ رقم 1250/2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/87/D/1250/2004، الفقرة 9.7.

²⁶⁴ راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 32: المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/GC/32، حيث تقر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه قد يكون من الضروري تعيين محام للمتهم من أجل "حماية شهود بخشى من تعرضهم للمزيد من المعاناة أو التخويف إذا لزم استجوابهم من قبل المتهم".

²⁶⁵ إعلان المبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء (إعلان سينغفي)، المبدأ 37. إعلان سينغفي الذي يشكل أساساً للمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء وأوصت به رسمياً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في قرارها رقم 1989/32، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/RES/1989/32.

والنفسية.²⁶⁶ ومن الأمثلة على الإجراءات الضرورية لحماية الشهود والضحايا تعيين ضابط اتصال للإبلاغ عن حالات التخويف، ستارات لإخفاء الشهود من المتهمين أثناء عملية التعرف على الهويات، أوامر المحكمة الهادفة لمنع مضايقة الضحية أو الشاهد، مرافق انتظار منفصلة للضحايا في مباني المحكمة ومحطات الشرطة، ما يسمح للضحايا بالإدلاء بشهادتهم باستخدام التداول بالفيديو أو باستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة والقيود على الإعلان عن هوية الضحية والتفاصيل الشخصية الأخرى.²⁶⁷ ومن المعلوم أنّ أي تدابير تتخذ لحماية الضحايا والشهود يجب أن تتوافق مع حقوق المتهم ومتطلبات المحاكمة العادلة.²⁶⁸

لا تلتزم تونس بواجب الدول في ضمان توفير الحماية الملائمة للضحايا والشهود طيلة العملية التي تستغرقها إجراءات العدالة الجنائية. فآليات الحماية الوحيدة المتوافرة محصورة بالدعاوى المصنفة ضمن فئة "الإرهاب" بحسب التعريف المنصوص عليه في القانون الجديد لمكافحة الإرهاب عدد 26 لسنة 2015. وقد لا تكون بعض الإجراءات المتوافرة متطابقة مع حقوق المتهم ومتطلبات الحق في المحاكمة العادلة. في مقابل ذلك، لا تتوافر أي آليات لحماية للشهود والضحايا في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نحو أكثر عموماً. ونظراً لخطر المشاكل المرتبطة بالحماية في هذا النوع من الدعاوى، لا بد من اعتماد قانون مفصل لحماية الضحايا والشهود في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان حرصاً على سلامتهم وأمنهم الشخصي.

في حالات عدة، لا يلقى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس معاملةً إنسانية تصون لهم كرامتهم من جانب الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية. كما أنهم لا يتلقون الدعم الجسدي والنفسي الذي يحق لهم بما يتوافق مع المعايير الدولية. عوضاً عن ذلك، يتعرضون للمضايقة بالكلام والفعل ويخضعون للترهيب لساعات استجواب طويلة ومرهقة من دون فترات استراحة، في محاولة لإقناعهم بإسقاط الشكوى. وليس من شأن هذه الممارسات أن تحرمهم من حقهم في الوصول إلى العدالة فحسب، بل تنتج في تعريضهم للصدمة من جديد.

تدعو الحاجة إلى اعتماد إصلاحات شاملة لضمان حماية الشهود والسلامة الجسدية والنفسية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لهذه الغاية، ينبغي على السلطات التونسية اتخاذ التدابير التالية:

1. مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق المتهم ومتطلبات المحاكمة العادلة، يجب اتخاذ الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة للتخفيف من خطر تعرض الضحايا أو ممثليهم للصدمة من جديد أو للأشكال الأخرى من الأذى، وحمايتهم من التدخل غير المشروع بخصوصيتهم، وضمان سلامتهم من التخويف والانتقام، وسلامة عائلاتهم والشهود، أثناء الإجراءات الإدارية والقضائية وغيرها، وما بعدها أيضاً، بما في ذلك:
 1. تنفيذ الإجراءات القانونية والإدارية لحماية الضحايا والشهود في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، إما من خلال إقرار أحكام جديدة أو تمديد نطاق القانون عدد 75 لسنة 2003 حتى يشمل الضحايا والشهود بعد إصلاح أحكامه لضمان احترام أفضل لحقوق المحاكمة العادلة؛
 2. إرساء التدريب والمبادئ التوجيهية للمكلفين بإنفاذ القوانين من أجل ضمان معاملة الضحايا والشهود بإنسانية واحترام كرامتهم وصون حقوق الإنسان الخاصة بهم، وتوافر الشكاوى المستقلة في حالة عدم استيفاء هذه المعايير؛
 3. تعيين ضابط اتصال للشهود والضحايا يكون مستقلاً عن أي متهم وأي وكالة حكومية؛
 4. إنشاء مرافق انتظار منفصلة للضحايا في مباني المحاكم ومراكز الشرطة؛
 5. تمكين القضاة من إصدار أوامر لحماية الضحايا والشهود وفرض قيود على رفع التقارير من أجل حماية هوية الضحايا وخصوصيتهم، على أساس معايير محددة بوضوح تتوافق مع حقوق المحاكمة العادلة للمتهم وحقوق سائر الأشخاص الآخرين؛

²⁶⁶ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 12 (ب). راجع أيضاً المبادئ والمبادئ التوجيهية للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، القسم ع، المبدأ و (4)؛ المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة، الفقرة 6 (د)؛ مبادئ النقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب، المبدأ 3 (ب)؛ والمجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 10. راجع أيضاً، مجلس حقوق الإنسان، القرار 12/12: الحق في معرفة الحقيقة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12/12، A/HRC/RES/12/12، تشرين الأول/أكتوبر 2009، الفقرة 6.

²⁶⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير حول الحق في معرفة الحقيقة (حماية الشهود)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 28 UN Doc A/HRC/15/33 تموز/ يوليو 2010)؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء وحالات الإعدام الموحجة أو تعسفاً، وثيقة الأمم المتحدة رقم 20، A/63/313/أب/أغسطس 2008، الفقرات 47-15.

²⁶⁸ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير حول الحق في معرفة الحقيقة (حماية الشهود)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 28 UN Doc A/HRC/15/33 تموز/ يوليو 2010)؛ الفقرة 5؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: دعوى أ. س. ضد فنلندا (40156/07)، (2010) الفقرة 55، بيريز ضد فرنسا (47287/99)، الدائرة الكبرى (2004) الفقرات 70-72؛ توصية اللجنة الوزارية رقم 13 (97) R الفقرة 2، 6؛ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc A/HRC/20/14 (2012) الفقرات 42، 67 (ز)؛ راجع النائب العام ضد ميلوزيفيتش (IT-02-54)، دائرة المحاكمة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قرار بشأن اقتراح الادعاء للتدبير الحمائي المؤقت وفقاً للقاعدة 69 (19 شباط/فبراير 2002)، الفقرة 23.

6. ضمان أن مدونات قواعد السلوك المهني للقضاة وأعضاء النيابة العامة تتضمن معيار المحاكمة العادلة والتحقيق الكامل في أي مزاعم تدعي وقوع انتهاك لحقوق أحد الأطراف أو الشهود.

ثانياً. العقوبات القانونية والتطبيقية الأخرى أمام المسؤولية الجنائية

بعد أن تناول القسم السابق من التقرير الآلية الإجرائية التي يمكن من خلالها ضمان حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الانتصاف القضائي في سياق تطبيقها على سياق العدالة الجنائية والتي من خلالها يخضع المسؤولون للمحاسبة، يدرس هذا القسم العقوبات القانونية والتطبيقية الأخرى الموجودة في نظام العدالة الجنائية التونسي، والتي تعيق قدرة الضحايا على المطالبة بحقهم في الانتصاف القضائي.

أ. التعريف بالجرائم

تلزم الدول بضمن معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي كجنايات بموجب القانون الجنائي المحلي. وإن تعاقس الدول عن إقرار التشريعات التي تجرم انتهاكات حقوق الإنسان يعيق قدرة الضحية على الوصول إلى الانتصاف، بما في ذلك المسؤولون الذين يجب إخضاعهم للمساءلة.

صحيح أنّ تونس قد صادقت على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إلا أنها لم تتمكن من أن تضمن أن تشاريعها الوطنية تجرم انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع الجنائي بما يتسق مع تعريفات الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.²⁶⁹ بالإضافة إلى ذلك، ورغم أنّ دستور سنة 2014 ينص على حظر واضح للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلا أنه لا يقر بوضوح بأن بعض الحقوق غير قابلة للانتقاص في أوقات الطوارئ، على نحو يحترم المادة 4 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.²⁷⁰

1. حالات الإعدام خارج القضاء

1. الإطار القانوني التونسي

ينص الفصل 22 من دستور سنة 2014 على ما يلي: "الحق في الحياة مقدس، لا يجوز المساس به إلا في حالات قصوى يضبطها القانون."

تعاقب المجلة الجزائية بالإعدام كل من يرتكب عمداً مع سابقة القصد قتل نفس.²⁷¹ سابقة القصد "هي النية الواقعة قبل مباشرة الاعتداء على ذات الغير."²⁷² يعاقب مرتكب قتل النفس عمداً بالسجن ببقية العمر.²⁷³ يعاقب بالسجن مدة عشرين عاماً مرتكب الضرب أو الجرح الواقع عمداً لكن بدون قصد القتل والذي نتج عنه الموت.²⁷⁴

يعاقب بالسجن مدة عامين وبخطية قدرها سبعمائة وعشرون ديناراً مرتكب القتل عن غير قصد الواقع أو المتسبب

²⁶⁹ صادقت تونس على اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل. بالإضافة إلى ذلك، قبلت إجراءات شكاوى فردية لاتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

²⁷⁰ تنص المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي: 1. في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. 2. لا يجوز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و 7 و 8 (الفقرتين 1 و 2) و 11 و 15 و 16 و 18. "تتضمن المواد المدرجة من بين جملة أمور أخرى الحق في عدم حرمان أحد من حياته تعسفاً، وحظر التعذيب، وحظر رجعية القوانين الجنائية وحرية الفكر والوجدان والضمير. وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى جوانب إضافية من حقوق أخرى غير قابلة للتقييد (كجوانب الحق في المحاكمة العادلة بموجب المادة 14 أو حظر الاعتقال التعسفي المنصوص عليه في المادة 9) في تعليقها العام رقم 29 حول حالات الطوارئ، وثيقة الأمم المتحدة رقم 31 UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.11 (أب/أغسطس 2001).

²⁷¹ المجلة الجزائية، الفصل 201. عقوبة الإعدام منصوص عليها في الفصل 5 من المجلة الجزائية. اعتباراً من سنة 1991، تحولت عقوبات الإعدام إلى عقوبات بالسجن إثر قرار صادر عن لجنة التحويل الرسمية على أساس كل قضية على حدة. في كانون الأول/ديسمبر 2012، صوتت تونس لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعليق عقوبة الإعدام. راجع الجمعية العامة، القرار رقم 20 A/RES/67/176، آذار/مارس 2013. تفاصيل التصويت متوافرة عبر الرابط http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/67/PV.60. تمت زيارة الموقع في 25 كانون الثاني/يناير 2016.

²⁷² المجلة الجزائية، الفصل 202.

²⁷³ المجلة الجزائية، الفصل 205.

²⁷⁴ المجلة الجزائية، الفصل 208.

عن قصور أو عدم احتياط أو إهمال أو عدم تنبه أو عدم مراعاة القوانين.²⁷⁵

جدير بالذكر أنّ أكثرية عمليات القتل خارج القضاء في تونس سببها التعذيب أو الاستخدام المفرط للعنف على يد المسؤولين عن إنفاذ القوانين، لا سيما في سياق الاحتجاجات والتظاهرات.

يؤكد القانون المتعلق بقوات الأمن الداخلي أنّ استعمال الأسلحة من قبل أعوان قوات الأمن الداخلي يقع طبقاً للتشريع الجاري به العمل وخاصة لأحكام المجلة الجزائية المتعلقة بالدفاع عن النفس (الفصل 39)، وحماية الممتلكات (الفصل 40)، والأفعال بمقتضى نص قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر (الفصل 42) أو في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها بالقانون عدد 4 لسنة 69.²⁷⁶

ينص الفصل 39 بشأن الدفاع عن النفس على ما يلي: "لا جريمة على من دفع صائلاً عرض حياته أو حياة أقاربه لخطر حتمي ولم تمكنه النجاة منه بوجه آخر."²⁷⁷ وقد أوضحت محكمة التعقيب ذلك بما معناه: "لا جريمة عندما تضع الضحية حياة المتهم أو قريبه في خطر من خلال خطر وشيك."²⁷⁸ في حال لم يكن الشخص قريباً، تكون للقاضي صلاحية "تقييم درجة المسؤولية". ولكن، ينص الفصل 40 على شروط أوسع لأي شخص يستخدم القوة القاتلة، بما في ذلك في حالة دفع تسور أو خلع مسيجات أو ثقب جدران أو سرقة أو سلب بالقوة. أما الفصل 42 فينص على أنه لا عقاب على من ارتكب فعلاً بمقتضى نص قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر. في ما يتعلق بالأوامر التي تعطى لأعوان قوات الأمن الداخلي من قبل رؤسائهم، ينص الفصل 46 من القانون المتعلق بقوات الأمن الداخلي على "أن كل عون من أعوان قوات الأمن الداخلي مهما كانت رتبته في سلم سلته مسؤول عن المهام المنوطة بعهدته وعن تنفيذ الأوامر التي يتلقاها من رؤسائه في نطاق الشرعية القانونية."²⁷⁹

يتضمن القانون عدد 4 لسنة 1969 يتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر أحكاماً محددة حول استعمال الأسلحة من قبل أعوان الأمن.²⁸⁰ وفقاً للفصل 20، يمكن لأعوان الأمن اللجوء لاستعمال الأسلحة في الحالات التالية:

- 1) إذا كانوا لا يستطيعون الدفاع بطريقة أخرى عن "المكان الذي يحتلونه أو المنشآت التي يحمونها أو المراكز أو الأشخاص الذين عهد إليهم بحراستهم أو إذا كانت المقاومة بكيفية يستحيل التغلب عليها بصفة أخرى إلا باستعمال الأسلحة؛"
- 2) إذا دعوا شخصاً مشبوهاً فيه بنداءات متكررة وبصوت مرتفع "قف شرطة" ولم يمثل الشخص وحاول الفرار ولم يبق مجال لجبره على الوقوف إلا باستعمال الأسلحة؛
- 3) إذا أشاروا إلى عربة أو سفينة أو وسيلة نقل أخرى بالوقوف ولم يمثل سائقها بالوقوف ولم يبق مجال لجبرهم على ذلك إلا باستعمال الأسلحة.

يتضمن القانون عدد 4 لسنة 1969 أيضاً إجراءً يتبعه المكلفون بإنفاذ القوانين في حال كان التجمهر "غير مشروع". ويشمل هذا التعريف التجمهرات المسلحة وغير المسلحة التي قد ينتج عنها إخلال بالراحة العامة.²⁸¹ إذا وجد أعوان الأمن أنفسهم أمام متجمهرين يأبون التفريق رغم الإنذارات الموجهة لهم يسمح لهم باستخدام القوة. يسمح لهم الفصل 21 استعمال الطرق التالية بالتدرج لتشتيتهم: (1) الرش بالماء أو المطاردة بالعصي؛ (2) الرمي بالقنابل المسيلة للدموع؛ (3) طلق النار عمودياً في الفضاء لتخويف المتجمهرين؛ (4) طلق النار صوب أرجلهم.²⁸² وفقاً للفصل 22 من القانون عدد 4 لسنة 1969، "إذا عمد المتجمهرون إلى بلوغ مقاصدهم بالقوة رغم استعمال جميع الطرق " فإن أعوان الأمن يطلقون عليهم النار مباشرة".

في التطبيق، لا يحترم أعوان الأمن هذا التسلسل في إجراءات التصعيد قبل استعمال الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك،

²⁷⁵ المجلة الجزائية، الفصل 217.

²⁷⁶ القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بالنظام العام لقوات الأمن الداخلي، الفصل 3.

²⁷⁷ الأقارب هم الأصول والفروع، الإخوة والأخوات، الزوج والزوجة.

²⁷⁸ محكمة التعقيب، القرار رقم 31839، 6 آذار/مارس 1990، ص. 156.

²⁷⁹ القانون عدد 70 لسنة 1982، الفصل 46.

²⁸⁰ القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي (كانون الثاني/يناير) 1969، يتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر، الفصول 15-19. واستخدام القوة من قبل أعوان قوات الأمن الداخلي مرعي أيضاً بموجب الفصل 3 من القانون عدد 70 لسنة 1982.

²⁸¹ القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي (كانون الثاني/يناير) 1969، يتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر، الفصل 13.

²⁸² القانون عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي (كانون الثاني/يناير) 1969، يتعلق بالاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر، الفصل 21.

غالباً ما تستعمل القوة على نحو غير متناسب.²⁸³ صحيح أنّ أعوان قوات الأمن الداخلي معرضون للعقاب التأديبي أو الجنائي عند ارتكابهم الأخطاء أثناء ممارسة وظيفتهم، إلا أنّ هذه التدابير والعقوبات نادراً ما كانت تطبق على الأرض.²⁸⁴

عمليات القتل خارج القانون والاستعمال المفرط للقوة: القضية عدد 95646 – المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف

اشتملت هذه القضية على عدد من الحوادث المنفصلة التي وقعت بين 8 و10 كانون الثاني/يناير 2011 في القصرين، وبين 8 و12 كانون الثاني/يناير في تالة، ويوم 14 كانون الثاني/يناير في قيروان وتاجروين. وفقاً للمحكمة، أوقعت هذه الحوادث 22 قتيلاً و615 جريحاً. ينظر هذا القسم في الحكم الصادر عن المحكمة في ما يتعلق بثلاثة جناة أساسيين أدينوا بعمليات القتل ومحاولات القتل.

وسام الورتتاني (رئيس مركز الأمن العمومي في القصرين)

وجهت إلى المتهم الذي كان يشغل منصب رئيس مركز الأمن العمومي في القصرين تهمة النقل العمد مع سابقة القصد ومحاولة القتل العمد مع سابقة القصد (الفصول 32، 59، 201 و202 من المجلة الجزائية).

ارتأت المحكمة أن المتهم قد أطلق النار على عبد الباسط القاسمي فأصابه في صدره ومعدته، وأرداه قتيلاً.²⁸⁵ كما رأت أن المتهم حاول قتل نعيم الساحلي عندما أطلق عليه رصاصةً في فخذه مرةً وصوب رصاصات أخرى باتجاهه ولكنها لم تصبه.²⁸⁶ فلخصت المحكمة إلى أنّ المتهم مذنب بالقتل العمد لأنه "أطلق النار على المتظاهرين وقتل القاسمي عمداً".

في ما يتعلق بمحاولة قتل الساحلي، تبين أن الأخير قد نجا من الموت من خلال التراجع خطوات إلى الوراء فارتطم الرصاص بالحائط. واستنتجت المحكمة أنّ بقاء الساحلي على قيد الحياة كان سببه ظروف خرجت عن إرادة المتهم. وفي مسألة سابقة القصد، أخذت المحكمة في الحسبان سلسلة من العوامل، بما في ذلك واقع أن المتهم قد استمر بإطلاق النار على الساحلي بعد أن أمره ضابط من وحدة التدخل بتصويب النار على رأس الساحلي. ورأت المحكمة أنّ المتهم مذنب بمحاولة القتل مع سابقة القصد والقتل العمد تبعاً للفصول 59، 201، 202 و205.²⁸⁷

بشير بالطيبي (مقدم بوحداث التدخل)

اتهم بقتل وجدي السحي بالقتل العمد مع سابقة القصد في 12 كانون الثاني/يناير 2011.

رأت المحكمة أنّ القتل لم يكن مع سابقة القصد لأنه لم يكن مخططاً له بشكل مسبق بل نتج عن ظروف الساعة، بعد المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين.

ورأت المحكمة أنّ العنصر المادي للقتل العمد كان متوافراً بما أنّ المقتول توفي بعد أن استخدم المتهم سلاحاً قاتلاً ضده.²⁸⁸ كما رأت المحكمة أيضاً أنّ "العنصر المعنوي" كان حاضراً أيضاً بما أنّ المتهم وجه سلاحاً قاتلاً إلى السحي وأطلق النار عليه.²⁸⁹ وبالتالي، خلصت المحكمة إلى أنّ المتهم مذنب بالقتل العمد تبعاً للفصل 205 من المجلة الجزائية.

²⁸³ راجع مثلاً، هيومن رايتس ووتش، "تونس: شرطة مكافحة الشغب تطلق رصاص الرش على المتظاهرين"، 1 كانون الأول/ديسمبر 2012، متوافر عبر الرابط <http://www.hrw.org/news/2012/12/01/tunisia-riot-police-fire-birdshot-protesters>. تمت زيارة الصفحة في 25 كانون الثاني/يناير 2016؛ هيومن رايتس ووتش، "تونس: متظاهرون يتحدثون عن تعرضهم إلى هجمات بالغاز المسيل للدموع والضرب"، متوافر عبر الرابط: <http://www.hrw.org/news/2013/07/29/tunisia-protesters-describe-teargas-attacks-beatings>. تمت زيارة الصفحة في 25 كانون الثاني/يناير 2016.

²⁸⁴ القانون عدد 70 لسنة 1982، الفصلان 49 و22.

²⁸⁵ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 717.

²⁸⁶ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 718.

²⁸⁷ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 719.

²⁸⁸ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 721.

²⁸⁹ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 722.

محمد المجاهد بلحولا (قائد في وحدة التدخل)

أحيل المتهم إلى القصرين في 4 كانون الثاني/يناير 2011. وبتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2011 عيّن مشرفاً على حي الزهور.

ارتأت المحكمة أن المتهم يحمل سلاحاً وقد أطلق النار على محمد أمين المبارك. وأشارت المحكمة إلى أنّ المتهم قد استخدم السلاح من دون احترام المعايير المنصوص عليها في الفصل 21 من القانون عدد 4 لسنة 1969. ورأت المحكمة أن المتهم قد أطلق النار على الضحية فالعنصر المادي لجريمة القتل العمد قد استوفي. بالإضافة إلى ذلك، رأت المحكمة أيضاً أنّ المتهم كانت لديه النية في القتل بما أنه: قد استعمل سلاحاً قاتلاً؛ صوّب النار إلى منطقة حساسة من جسم الضحية؛ كما أنّ خطورة الجرح قد أثبتت النية في القتل.²⁹⁰ وأدين المتهم بالقتل العمد بموجب لفصل 205 من المجلة الجزائية.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

كما تنصّ عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.²⁹¹ الحق في الحياة حق مطلق، لا يجوز مخالفته حتى "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة".²⁹² يلزم الحق في الحياة الدول الأطراف أن تتخذ تدابير "لا لمنع الحرمان من الحياة كعمل إجرامي، والمعاقبة عليه فحسب، وإنما أيضاً لمنع أعمال القتل التعسفي التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لتلك الدول ذاتها. [...] ولذلك ينبغي للقانون أن يضبط ويقيّد بشكل صارم الظروف التي يمكن فيها للسلطات حرمان أي شخص من حياته".²⁹³

تشمل عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الإعدام الموحدة وتعسفاً انتهاكات عدة للحق في الحياة، بما في ذلك التطبيق غير المشروع لعقوبة الإعدام، وحالات الوفاة قيد الاحتجاز، ونتيجة سوء استعمال السلطة على يد المسؤولين عن إنفاذ القوانين وانتهاكات الحق في الحياة خلال النزاعات المسلحة.

وفقاً لمبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، تكفل الدول اعتبار جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة جرائم بموجب قوانينها الجنائية، يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها ومحاكمة مرتكبيها.²⁹⁴ وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً أنّ المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تلزم الدول الأطراف حيثما تكشف التحقيقات أن تكفل إحضار المسؤولين عن الإعدام التعسفي وبلا محاكمة، بما ينتهك المادة 6، أمام المحاكم الأمر الذي يفيد بدوره تجريم كل هذه الأفعال.²⁹⁵

يقر القانون الدولي والمعايير الدولية أنه في بعض الحالات قد يحتاج المسؤولون عن إنفاذ القوانين لاستعمال القوة من أجل أداء واجباتهم. ولكن، يجب وضع إطار قانوني ملائم يقنن استخدام الشرطة للقوة بوضع الشروط التي يجوز معها استخدام القوة باسم الدولة وضمن وجود نظام للمسؤولية إذا وقع أي تجاوز لهذه الحدود.²⁹⁶ تفصّل الظروف التي يسمح فيها باستخدام القوة، والقيود على ذلك، ومعايير المساءلة في صكوك لا تعدّ معاهدات، مثل المدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين²⁹⁷، والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية

²⁹⁰ القضية عدد 95646، الحكم، ص. 722.

²⁹¹ راجع أيضاً المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

²⁹² العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 4. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 6: المادة 6 (الحق في الحياة) 1982، الفقرة 1؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 14: المادة 6 (الحق في الحياة)، 1984، الفقرة 1. في حالات النزاع المسلح التي تنطبق عليها قواعد القانون الإنساني الدولي، قد تقع مسألة تحديد ما إذا كان الحرمان من الحياة "تعسفاً" بالمعنى الوارد في المادة 6 على قواعد أكثر تحديداً من القانون الإنساني الدولي.

²⁹³ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 6، الفقرة 3.

²⁹⁴ مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، كما اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 65/1989 الصادر في 24 أيار/مايو 1989، المبادئ 1، 18 و 19.

²⁹⁵ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18.

²⁹⁶ تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، 1 نيسان/أبريل 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/26/36، الفقرة 26.

²⁹⁷ قرار الجمعية العامة رقم 34/169 المؤرخ في 17 كانون الأول/ديسمبر 1979.

من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المبادئ الأساسية حول استخدام القوة).²⁹⁸

تنص المدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على أنه لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة "إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم".²⁹⁹ وتتضمن المبادئ الأساسية حول استخدام القوة المزيد من الأحكام التفصيلية.³⁰⁰ وتوضح هذه الأحكام أنّ استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير. بالإضافة إلى ذلك، "في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين: (أ) ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه؛ (ب) تقليل الضرر والإصابة واحترام وصون حياة الإنسان؛ (ج) التكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب؛ (د) التكفل بإخطار الأقارب والأصدقاء المقربين للشخص المصاب في أقرب وقت ممكن".³⁰¹

تتضمن مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة اختبار الضرورة والتناسب عند تحديد مستوى القوة المسموح به عند الضرورة، على حدّ ما شرح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء.³⁰² وتحدّ المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة من استعمال الأسلحة النارية فلا تسمح بها "إلا للدفاع عن النفس، أو لدفع خطر مباشر عن الآخرين يهدد بالموت أو بإحداث إصابة خطيرة أو عندما يتحتم عليهم ذلك لمنع فرار شخص محتجز أو معتقل يمثل خطراً يتعذر تماماً تجنبه من أجل حماية هذه الأرواح".³⁰³

تنصّ المبادئ أيضاً على القيود الصارمة لاستخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد: "في جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح".³⁰⁴ علاوة على ذلك، عند استخدام الأسلحة النارية، يجب على الضباط "التعريف بصفتهم، وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كاف للإستجابة للتحذير، ما لم يعرضهم ذلك أو يعرض أشخاص آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعاً لظروف الحادث".³⁰⁵ وقد أقرّ المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بهذه المبادئ معتبراً إياها قواعد اعتمدها الدول كمبادئ للقانون الدولي العرفي.³⁰⁶ وتستخدم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذه الصكوك أيضاً في تفسير التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،³⁰⁷ وكذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في تفسير التزامات الدول بموجب الميثاق الأفريقي.³⁰⁸

عملاً بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة، يتعين على الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين اعتماد وتنفيذ قواعد ولوائح بشأن استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للقوة والأسلحة النارية ضد الأفراد.³⁰⁹ بالإضافة إلى ذلك، على الحكومات أن تكفل المعاقبة على الاستخدام التعسفي للقوة أو الأسلحة النارية أو إساءة استخدامها من جانب الموظفين

²⁹⁸ اعتمدها المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ورحب بها قرار الجمعية العامة رقم 45/166 (1990) الفقرة 4.

²⁹⁹ المدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 3.

³⁰⁰ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، كما اعتمدها المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، كوبا، 27 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 1990 (يشار إليها في ما يلي بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين)، المبدأ 4.

³⁰¹ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 5.

³⁰² التقرير المؤقت حول الوضع العالمي في ما يتعلق بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة وتعسفاً، كما قدمه فيليب أليستون، المقرر الخاص، وثيقة الأمم المتحدة رقم 5 UN Doc. A/61/311، 27 أيلول/سبتمبر 2006، الفقرة 41.

³⁰³ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 9. راجع أيضاً المدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الفقرة (ج) من التعليق على المبدأ 3.

³⁰⁴ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 9. راجع أيضاً تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، دراسة بشأن آليات مراقبة الشرطة، وثيقة الأمم المتحدة رقم 8 UN Doc. A/HRC/14/24/Add.8 - 28 أيار/مايو 2010، الفقرة 8.

³⁰⁵ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 10.

³⁰⁶ التقرير المؤقت حول الوضع العالمي في ما يتعلق بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة وتعسفاً، كما قدمه فيليب أليستون، المقرر الخاص، وثيقة الأمم المتحدة رقم 5 UN Doc. A/61/311، 27 أيلول/سبتمبر 2006، الفقرة 35.

³⁰⁷ راجع مثلاً الملاحظات الختامية حول الولايات المتحدة الأمريكية، وثيقة الأمم المتحدة رقم 23 (4) UN Doc CCRP/C/USA/CO/4، نيسان/أبريل 2014، الفقرة 11.

³⁰⁸ راجع مثلاً القرار رقم 281 بشأن الحق في التظاهر السلمي، تم اعتماده في الجلسة العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في لواندا، أنغولا، 28 نيسان/أبريل إلى 12 أيار/مايو 2014.

³⁰⁹ المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 1.

المكلفين بإنفاذ القوانين، واعتبار ذلك جريمة جنائية بمقتضى قوانينها.³¹⁰ لا يجوز التذرع بظروف استثنائية، مثل حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي طوارئ عامة أخرى، لتبرير أي انحراف عن هذه المبادئ الأساسية.³¹¹

لا يوفر القانون التونسي الحماية الملائمة للحق في الحياة. فالفصل 22 من الدستور مبهم، كما أن عدم التعريف بـ"الحالات القصوى التي يضبطها القانون" التي يجوز فيها المساس بالحق في الحياة، يكاد يقوّض جوهر هذا الحق. بالإضافة إلى ذلك، وكما سبق وذكر، لا يعترف الدستور بشكلٍ صريح بالطبيعة غير القابلة للانتقاص للحق في الحياة وحظر الحرمان التعسفي للحياة، بما في ذلك في حالات الطوارئ الأمر الذي يفسح المجال أمام الانتقاص غير المشروع للحق في الحياة.

صحيح أنّ المجلة الجزائية تجرّم مختلف أشكال القتل، لا تلتزم أشكال الدفاع بموجب المجلة الجزائية والقوانين التي تسمح للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين باستخدام القوة، بما في ذلك القوة القاتلة بالمعايير الدولية. وبشكلٍ خاص، من الصلاحيات المطلقة للقاضي تحديد المسؤولية الجنائية لاستخدام القوة من أجل الدفاع عن حياة الأشخاص غير الدفاع عن النفس وعن أفراد العائلة. يمنح الفصل 40 من المجلة الجزائية الصلاحيات الواسعة لكل شخص باستخدام القوة القاتلة، بما في ذلك لدفع تسور أو خلع مسيجات أو ثقب جدران أو مدخل مسكن أو محلات تابعة للشخص، أو لمقاومة مرتكبي سرقة أو سلب بالقوة، حتى وإن لم يكن هناك تهديد على الحياة أو إصابة خطيرة. ولا يتضمن الفصل 39 ولا الفصل 40 أي معايير تدل على أن استخدام القوة ضروري ومتناسب في الظروف المعينة التي يستخدم فيها. كما أن الفصل 42 بدوره واسع النطاق يسمح باستخدام القوة بمقتضى نص قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر، ولا يتضمن أي قيود. يبحث في هذا الدفاع بمزيد من التفاصيل في القسم أدناه حول الأوامر الصادرة عن الجهات العليا.

يسمح الفصلان 20 و21 من القانون عدد لسنة 1969 أيضاً للمكلفين بإنفاذ القوانين باستخدام القوة بما يتخطى الظروف المحددة التي تنص عليها المعايير الدولية. بشكلٍ خاص، وبموجب الفصل 20، يمكن استخدام الأسلحة في ظروف عدة لا تشكل خطراً بالموت أو إصابة خطيرة لأي شخص. إذ يسمح للمكلفين بإنفاذ القوانين باستخدام القوة إذا كانوا لا يستطيعون الدفاع بطريقة أخرى عن المكان الذي يحتلونه أو المنشآت التي يحمونها أو إذا دعوا شخصاً مشبوهاً فيه بندايات متكررة مهما كانت جنته بسيطة، أو إذا أرادوا توقيف عربية أو سفينة أو وسيلة نقل أخرى. صحيح أنه وبموجب القانون عدد 4 لسنة 1969 لا يمكن استعمال القوة إلا في الحالات التي لا تكون فيها أي وسيلة أخرى فعالة، إلا أن القانون لا يفرض أي معيار للحدّ من استخدام القوة لما هو ضروري ومتناسب مع خطورة التهديد والهدف المشروع المنوي تحقيقه.

كما أنّ استخدام القوة للتعامل مع التجمهر لا يستوفي بدوره المعايير الدولية. تنص المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة على ما يلي: عند تفريق التجمعات غير المشروعة، ولكن الخالية من العنف، على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يتجنبوا استخدام القوة، أو يقصروها إن كان لا بد من استخدامها إلى الحد الأدنى الضروري.³¹² وتعدّ القيود العامة المفروضة على اللجوء إلى الأسلحة النارية بموجب المبادئ الأساسية أنه لا يمكن إطلاقاً تبرير استخدام الأسلحة النارية لتفريق التجمهر غير العنيف. أما بالنسبة للتجمهر العنيف، فيمكن استعمال الأسلحة النارية عندما لا يمكن اللجوء إلى الوسائل الأقل خطورة و فقط في الحالات الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من توافر الشروط المنصوص عليها في المبدأ 9 من المبادئ الأساسية حول استخدام القوة.³¹³

في تونس، بموجب الفصل 21 من القانون عدد 4 لسنة 1969، يمكن استخدام القوة ليس فقط لتفريق كل تجمهر مسلح، بل أيضاً كل تجمهر "غير مسلح قد ينتج عنه إخلال بالراحة العامة"، والنوعان من التجمهر محظوران بموجب الفصل 13 من القانون نفسه. ويسمح باستخدام وسائل القوة المختلفة، بما في ذلك في نهاية المطاف القوة القاتلة عن قصد بهدف تفريق المحتجين من دون معايير الضرورة أو التناسب. في الواقع، إن السبب الذي قدمته المحكمة الابتدائية العسكرية الأولى في تونس في القضية عدد 71191 حول عدم تمتع المكلفين بإنفاذ القوانين الذين قاموا بإطلاق النار على المحتجين بالحماية بموجب الفصل 21 هو أنهم لم يتبعوا الإجراءات الكاملة المنصوص

310 المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 7.

311 المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 8.

312 المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 13.

313 المبادئ الأساسية بشأن استخدام العنف والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، المبدأ 9 ينص على ما يلي: "يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعدّر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح."

عليها في القانون، ما يفيد أنّ استخدام القوة القاتلة كان ليكون مسموحاً به في حال تم اختبار وسائل القوة الأخرى أولاً، من دون أي تحليل لما إذا كانت هذه القوة ممكن تجنبها تماماً لحماية الأرواح. في القضية عدد 95646 وجدت المحكمة الابتدائية العسكرية في الكاف أيضاً أنّ استخدام الأسلحة النارية يقع ضمن اختصاص القانون عدد 4 لسنة 1969 ولكن ليس ما ينص عليه الفصلان 20 و 21. في ما يخص وسام الورتتاني، فإنّ تطبيق القانون عدد 4 لسنة 1969 شكل وحده سبباً كافياً لدحض سابقة القصد.

وبالتالي، تعدّ الإصلاحات مطلوبة لحماية الحق في الحياة من خلال تحديد الظروف بشكل صارم والطريقة التي يسمح فيها باستخدام العنف من قبل المسؤولين عن إنفاذ القوانين بما يتسق مع المعايير الدولية. ويجب تطبيق العقوبات التأديبية والجنايئة في الحالات التي لا تتبع فيها هذه القيود.

ينبغي على السلطات التونسية الوفاء بالتزاماتها الدولية في ما يتعلق بالحق في الحياة واستخدام القوة من جانب المسؤولين عن إنفاذ القوانين، ولهذه الغاية يجدر بها تحقيق ما يلي:

1) إرساء إطار قانوني محدد بوضوح يحدد أوجه استخدام القوة من جانب المكلفين بإنفاذ القوانين، بما في ذلك من خلال إصلاح الفصل 3 من القانون عدد 70 لسنة 1982، والفصول 39، 40 و 42 من المجلة الجزائية، والفصول 20، 21 و 22 من القانون عدد 4 لسنة 1969 بحيث يلزم المسؤولين عن إنفاذ القوانين بالحد الأدنى بما يلي:

1. تطبيق الوسائل غير العنيفة بقدر الإمكان قبل اللجوء إلى استخدام القوة واستخدام القوة فقط في الحالات التي تكون فيها الوسائل الأخرى غير فعالة أو يستحيل من خلالها تحقيق النتيجة المتوخاة؛
2. في الحالات التي يتعذر فيها تجنب استخدام العنف، يجب استخدام القوة المتناسبة مع خطورة الجنحة والهدف المشروع المنوي تحقيقه، والتقليل من الضرر والإصابة واحترام الحياة وحفظها؛
3. عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف؛
4. عدم استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح؛
5. التعريف بصفاتهم كمكلفين بإنفاذ القانون، وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير، ما لم يعرضهم ذلك أو يعرض أشخاص آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملائمتهم وجدواهم تبعاً لظروف الحادث؛

2) إصلاح الفصل 21 من القانون عدد 4 لسنة 1969 من أجل:

1. تجنب استخدام القوة لتفرقة التجمهر غير العنيف إلا في الحالات التي يتعذر فيها تطبيق ذلك، وحصر استخدام القوة بالحد الأدنى الضروري؛
2. حصر استخدام الأسلحة النارية بتفرقة التجمهر العنيف بالحالات التي لا يمكن فيها تطبيق الوسائل الأقل خطورة وبالحد الأدنى الضروري وبما يتوافق مع القيود العامة حول استخدام القوة والقوة القاتلة المشار إليها أعلاه؛
- 3) ضمان تطبيق هذا الإطار القانوني لاستخدام القوة على إنفاذ القوانين في جميع الظروف، بما في ذلك في حالات انعدام الاستقرار على المستوى السياسي الداخلي أو حالات الطوارئ الأخرى؛
- 4) ضمان تطبيق العقوبات التأديبية و/أو الجنائيات عند الإمكان عند التقاعس عن الالتزام بالقيود المفروضة على استخدام القوة، وتجريم الاستخدام التعسفي أو المسيء للأسلحة النارية.

2. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

يشمل الفصل 23 من دستور سنة 2014 حظراً وتجريماً لحالات "التعذيب المعنوي والمادي." بموجب الفصل 23،

"تحمي الدولة كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد"، في حين أنّ الفصل 30 ينصّ على أنّ "لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته".³¹⁴

صحيح أنّ تونس قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب سنة 1988، إلا أنها لم تدخل جريمة خاصة بالتعذيب في المجلة الجزائية إلا بحلول سنة 1999.³¹⁵ يعرف تعديل سنة 1999 التعذيب كالآتي: "يقصد بالتعذيب كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أو عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول منه أو من غيره على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على فعل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره أو تخوفه هو أو غيره أو عندما يقع إلحاق الألم أو العذاب الشديد لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّاً كان نوعه." ويتبع هذا التعريف عن كُتب التعريف الوارد في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

ثم عدل هذا النص سنة 2011 بموجب المرسوم عدد 106 لسنة 2011. فعرف الفصل 101 مكرر، بتعديله الجديد، التعذيب على الشكل الآتي:

يقصد بالتعذيب كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أو معنوياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد التحصيل منه أو من غيره على معلومات أو اعتراف بفعل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره. ويعد تعذيباً تخويف أو إزعاج شخص أو غيره للحصول على ما ذكر.

ويدخل في نطاق التعذيب الألم أو العذاب أو التخويف أو الإرغام الحاصل لأي سبب من الأسباب بدافع التمييز العنصري.

ويعتبر معذباً الموظف العمومي أو شبهه الذي يأمر أو يحرض أو يوافق أو يسكت عن التعذيب أثناء مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرة له. ولا يعتبر تعذيباً الألم الناتج عن عقوبات قانونية أو المترتب عنها أو الملازم لها.

كما تجرّم محاولة التعذيب والاشتراك في التعذيب من خلال الأحكام العامة للمجلة الجزائية السارية قبل سنة 1999. بموجب الفصل 59 من المجلة الجزائية، تعاقب محاولة ارتكاب الجريمة عندما تعاقب الجريمة بالسجن لأكثر من 5 سنوات (كما هي حال جريمة التعذيب). يعرف الفصل 32 المشارك في الجريمة، فيما ينص الفصل 33 على معاقبة المشاركين في الجريمة بالعقاب المقرّر لفاعليها.

وتتراوح عقوبة التعذيب بين 8 سنوات والسجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام.

كما أدخل المرسوم عدد 106 لسنة 2011 أحكاماً إما تعفي الفرد من المسؤولية من التعذيب أو تخفف من الجرم. ينص الفصل 101 ثالثاً: "يعفى من العقوبات المستوجبة من أجل الأفعال المنصوص عليها بالفصل 101 مكرر من هذه المجلة الموظف العمومي أو شبهه الذي يبادر قبل علم السلط المختصة بالموضوع وبعد تلقيه الأمر بالتعذيب أو تحريضه على ارتكابه أو بلغه العلم بحصوله بإبلاغ السلطة الإدارية أو القضائية بالإرشادات أو المعلومات إذا مكنت من اكتشاف الجريمة أو تفادي تنفيذها. ويحط العقاب المقرر أصالة للجريمة إلى النصف إذا أدى إبلاغ المعلومات والإرشادات إلى تفادي استمرار التعذيب أو الكشف عن مرتكبيه أو بعضهم ومن إلقاء القبض عليهم أو تفادي حصول ضرر أو قتل شخص. وتعض عقوبة السجن بقية العمر المقررة لجريمة التعذيب الناتج عنه موت المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 101 ثانياً من هذه المجلة بالسجن مدة عشرين عاماً".

وتجرّم أعمال العنف الأخرى التي يرتكبها الموظفون العموميون في الفصولين 101 و103 من المجلة الجزائية. بموجب الفصل 101، يعاقب الموظف العمومي أو شبهه الذي يرتكب بنفسه أو بواسطة الاعتداء بالعنف دون موجب على الناس.³¹⁶ الفصل 103، وفق تعديل المرسوم عدد 106 لسنة 2011، يعاقب الموظف العمومي أو شبهه الذي يعتدي على حرية غيره الذاتية دون موجب قانوني أو يباشر بنفسه أو بواسطة غيره سوء معاملة ضد متهم أو شاهد أو خبير بسبب إدلائه بتصريح أو للحصول منه على إقرار أو تصريح. تعاقب الجرائم المنصوص عليها في الفصلين 101 و103 بالسجن مدة خمسة أعوام كحد أقصى وخطية. وقبل إدخال التعذيب في المجلة الجزائية سنة 1999،

³¹⁴ الفصل 30 من دستور سنة 2014 ينص على ما يلي: "لكل سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته".

³¹⁵ القانون عدد 89 لسنة 1999 المؤرخ في 2 أوت (أب/أغسطس) 1999. وقد عدل في وقت لاحق بالمرسوم عدد 106 لسنة 2011 المؤرخ في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

³¹⁶ وفقاً للفصل 82 من المجلة الجزائية، يعتبر موظفاً عمومياً تطبيق عليه أحكام هذا القانون كل شخص تعهد إليه صلاحيات السلطة العمومية أو يعمل لدى مصلحة من مصالح الدولة أو جماعة محلية أو ديوان أو مؤسسة عمومية أو منشأة عمومية أو غيرها من الذوات التي تساهم في تسيير مرفق عمومي. ويشبه بالموظف العمومي كل من له صفة المأمور العمومي ومن انتخب لنيابة مصلحة عمومية أو من تعينه العدالة للقيام بأمورية قضائية.

كانت تلك الجرائم الأساس الوحيد الذي على أساسه تلاحق أفعال التعذيب.

خلال نظام بن علي، كانت الملاحقات لأفعال التعذيب نادرة جداً. وفقاً للمقرر الخاص المعني بالتعذيب: "في الفترة ما بين 1999 و2009 (أيلول/سبتمبر)، تمت ملاحقة 246 ضابط شرطة بتهمة المعاملة السيئة وسوء السلوك. ومن بين 246 عملية ملاحقة، صدر 228 حكماً نهائياً في الفترة نفسها. وفقاً للتقارير، تمت إدانة سبعة فقط من المكلفين بإنفاذ القوانين وضباط الشرطة، لأفعال التعذيب والمعاملة السيئة، بموجب الفصل 53 من النظام الأساسي لقوات الأمن الداخلي"³¹⁷.

أثناء الثورة، لم يرفع سوى عدد محدود من الشكاوى، معظمها تشير إلى الانتهاكات التي وقعت إبان نظام بن علي، لدى السلطات القضائية، ولم يبت سوى بعدد أقل منها حتى الآن.

التهم والعقوبات المتعلقة بحالات التعذيب في الممارسة: القضية عدد 74937 – بركات الساحل

تورط في هذه القضية 244 ضابطاً اعتقلوا سنة 1991 على يد الإدارة العسكرية المركزية واتهموا بانتهاكهم لحزب النهضة، وتخطيطهم للإطاحة بالرئيس بن علي. وقد جرّدوا من زيهم الرسمي ومن رتبهم وأحيلوا إلى مديرية أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية حيث خضعوا للتعذيب على يد ضباط فرع أمن الدولة.

عملت مديرية أمن الدولة بالتنسيق مع الإدارة العسكرية المركزية معاً للتحقيق مع الضباط، وقدم مدير مديرية أمن الدولة التقارير اليومية والمفصلة إلى مدير عام الأمن العسكري ووزير الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات عدة بين مسؤولي وزارة الداخلية وكبار الضباط العسكريين أثناء التحقيقات.

وبعد أسابيع من التعذيب، أطلق سراح الأكثرية منهم بدون تهمة، ولكن أجبروا على الانسحاب من الجيش. وتمت ملاحقة 93 شخصاً بتهمة التآمر ضد الدولة، والانتماء لمنظمات إجرامية. وعوقبوا بالسجن فترات تراوحت بين سنة و16 سنة عقب محاكمة غير عادلة. وبشكل خاص، لم يتم إعلام المتهمين بالتهمة الموجهة ضدهم، ولم يمكنوا من الحصول على محام أثناء المحاكمة، وقد جرت المحاكمة أمام محكمة عسكرية، وقد استندت الإدانات إلى اعترافات انتزعت منهم بالتعذيب، ولم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار الأدلة التي تثبت التبرئة من التهم. وأجبر جميع الضباط، بمن فيهم من أطلق سراحهم دون تهمة على الانسحاب من القوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، خضع جميع الضباط وأفراد أسرهم للمضايقة، بما في ذلك من خلال إجبارهم على الخضوع لمراقبة إدارية من قبل الشرطة والضغط على أصحاب العمل لعدم توظيفهم، أو طردهم من وظائفهم. كما أجبر بعض الضباط أيضاً على رفع التقارير إلى مركز الشرطة لحدّ 8 مرات في اليوم. وقد استمرت المضايقة إلى حين الإطاحة بنظام بن علي.

في 11 نيسان/أبريل 2011، وبعد الثورة سنة 2011، تقدم بعض الضحايا برفع شكوى بالتعذيب بموجب الفصلين 101 و101 مكرر من المجلة الجزائية لدى حاكم التحقيق ضد ضباط الشرطة الذين نفذوا أفعال التعذيب فضلاً عن الرئيس السابق بن علي، ووزيري الدفاع والداخلية السابقين، والمسؤولين الحكوميين من وزراء الدفاع والداخلية وأفراد الجيش.³¹⁸

فتح حاكم التحقيق في المحكمة الابتدائية في تونس التحقيق في 2 أيار/مايو 2011 قبل إحالة القضية إلى نظام المحكمة العسكرية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2011. أمام المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس، انخفض عدد المتهمين إلى تسعة أشخاص بمن فيهم الرئيس السابق بن علي، والمسؤولون من وزارة الداخلية وضباط الأمن الوطني الذين نفذوا أفعال التعذيب.³¹⁹ لم تتم ملاحقة المسؤولين من وزارة الدفاع والجيش. وقبع أربعة

³¹⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc A/HRC/19/61/Add.1، شباط/فبراير 2012، الفقرة 33.

³¹⁸ أدرجت الشكاوى الأفراد التالية أسماؤهم: الرئيس السابق بن علي، عبدالله كلال (وزير الداخلية سنة 1991)؛ حبيب بولعراس (وزير الدفاع سنة 1991)؛ محمد علي غنزوي (مدير الاستخبارات سنة 1991)؛ عز الدين جنايا (مدير الأمن الوطني سنة 1991)؛ خمسة ضباط من الأمن الوطني (عبد الرحمن بن سالم قسيمي، محمد ناسور أليبي، زهير بن شدلي رديسي، حسن بن صلاح جلالى وبشير السيدى)؛ مدير عام الأمن العسكري، محمد هفياض فرز؛ كبار الضباط العسكريين (الجنرال محمد هدي بن حسن، الجنرال رضا عطار والجنرال محمد شدلي شريف)؛ النائب العام مدير القضاء السكري محمد عز غز وضباط الشرطة فوزي علوي، مصطفى بن موسى وموسى خلفي.

³¹⁹ ضمّ المتهمون أمام المحكمة الابتدائية العسكرية بن علي، عبدالله كلال، محمد علي غنزوي، عز الدين جنايا، عبد الرحمن بن سالم قسيمي، محمد الناصر البيبي، زهير بن شدلي رديسي، حسين بن صالح جلالى، بشير السيدى.

من المتهمين في الاحتجاز بانتظار المحاكمة، وتجنب الخمسة الآخرون الاحتجاز.³²⁰ اتهم المتهمون بأعمال العنف بموجب الفصل 101 من المجلة الجزائية، وعوقبوا بالسجن مدة خمس سنوات كحد أقصى. نتيجة لذلك، أحيلت القضية إلى دائرة الاتهام التابعة للدائرة الجنائية التي تعنى بالجنح الأقل شأنًا.

حكم المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس

ناقش المحامون الممثلون لبعض الضحايا أنّ الدائرة الجنائية للمحكمة العسكرية لم تكن مختصة بسماع الشكوى، بما أنّ الجرائم المرتكبة شكلت جنحاً بموجب الفصل 219 (2) (أعمال العنف)، 221 (جريمة الإحصاء)، و250 و251 (الاعتقال الاحتجاز أو الاختطاف) من المجلة الجزائية وليس الجنح الأقل شأنًا. تغاضت المحكمة عن الشكوى على أساس أنّ القضية لم ترفع أمام حاكم التحقيق والنائب العام لم يطلب إدانة المتهم بهذه الجرائم. ولكن، أقرت المحكمة أنّ "حق الأطراف في رفع هذه الشكوى لم يتأثر ويحق لهم القيام بذلك في إجراءات منفصلة وفقاً للقانون في حال رغبوا بذلك".

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وجد المتهمون جميعاً مذنبين وحكم عليهم بالسجن خمس سنوات أو أقل.³²¹

الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف العسكرية

في 7 نيسان/أبريل 2012، استمعت محكمة الاستئناف العسكرية في تونس إلى طلب استئناف من المتهمين الأربعة الذين لم يحاكموا غيابياً.

وطلب محامو الجهات القائمة بالحق الشخصي مرةً أخرى عدم أهلية المحكمة لأن الجرائم كانت جنائيات. وتقدموا بحجة أن الجرائم تعدّ تعذيباً أو تقع ضمن اختصاص الفصول 219 (أعمال العنف) أو 114 (عقوبات متزايدة للجريمة، حين ترتكب من قبل مسؤول عمومي بحكم مركزهم) من المجلة الجزائية.

رفضت المحكمة هذه الشكاوى بحجة أنّ القائمين بالحق الشخصي، وبصفتهم هذه، يعدّ حقهم في التدخل في الإجراءات الجنائية يقتصر على مسألة التعويض ولا يحق لهم بالتالي تقديم مساهمات حول الطبيعة الجرمية للوقائع. نتيجة لذلك، رأت المحكمة أنها ليست مجبرة على الاستجابة لهذه الطلبات.³²² ولكن، أعلنت عن نيّتها بالقيام بذلك فقط لتبين أنّ المنطق القانوني للقائمين بالحق الشخصي خاطئ.

في ما يتعلق باعتبار الوقائع تعذيباً، أشارت المحكمة إلى أنّ الدولة التونسية قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب بتاريخ 11 تموز/يوليو 1988، وتمثل هذه الاتفاقية التزاماً من جانب الدول في تجريم التعذيب ضمن التشريع الوطني. ولكن، أعلنت المحكمة أنّ اتفاقية مناهضة التعذيب لا تشمل أحكاماً تحدد العقوبات المحددة التي يمكن للمحاكم تطبيقها في هذه الدعاوى. وبما أنّ الفصل 101 مكرر قد أدخل في التشريع الوطني بتاريخ 2 آب/أغسطس 1999، بعد وقوع الدعوى، لا يمكن التعويل عليها عملاً بمبدأ عدم رجعية القانون، كما هو منصوص عليه في الفصل 1 من المجلة الجزائية.

رأت المحكمة أن المتهمين كانوا "موظفين عموميين" بالمعنى الوارد في الفصل 82 من المجلة الجزائية عند ارتكاب الجرائم.³²³ ومن ثم أشارت المحكمة أنّ العنف الذي ارتكب كان غير مشروع بما أنّ المشرع التونسي يحظر هذه الأعمال بالألة الجنائية. ورأت المحكمة أن المتهم مذنب.³²⁴

صحيح أنّ المحكمة العسكرية أيدت إدانة المتهمين الأربعة الذين قاموا بالاستئناف، إلا أنها قامت بتخفيض كل عقوبة على أساس عدم وجود ما يمنع ذلك.

³²⁰ بن علي، عز الدين جناي، زهير بن شذلي رديسي، حسين بن صلاح جلاي، وبشير السيدي.

³²¹ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة في تونس، القضية عدد 74937، ص. 42.

³²² محكمة الاستئناف العسكرية، القضية عدد 334، ص. 45-46.

³²³ محكمة الاستئناف العسكرية، القضية عدد 334، ص. 55.

³²⁴ المرجع نفسه

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012، أيدت الدائرة العسكرية في محكمة التعقيب القرار الصادر عن محكمة الاستئناف العسكرية.

التهمة والعقوبات المتعلقة بحالات التعذيب في الممارسة: القضية عدد 95646 – المحكمة الابتدائية العسكرية بالكاف

تتناول هذه القضية قتل وجرح أفراد في حوادث منفصلة خلال الثورة سنة 2011 (راجع القسم أ.1.1 أعلاه لمزيد من التفاصيل). وكجزء من القضية، نظرت المحكمة في تهم ضد رباح السماري، مساعد رئيس مركز الأمن الوطني في تالة، والذهبي العبيدي، رئيس مركز شرطة نجدة في تالة.

رباح السماري

رأت المحكمة أنه ما بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/يناير 2011 ألحق المتهم أعمال عنف بحق الأطفال، محمد النجلاوي، رضا الراتبني وأحمد التوتي.³²⁵ حكمت المحكمة على المتهم تبعاً للفصل 101 من المجلة الجزائية.

الذهبي العبيدي

رأت المحكمة أنّ المتهم اعتدى بالعنف على ثلاث ضحايا، أحدهم فقد سنه الأمامية نتيجةً لذلك. وقد رأت المحكمة أنّ العنصر المادي والعنصر المعنوي للجريمة حاضران في ما يتعلق بالصفة الرسمية.³²⁶ وأدين المتهم وفقاً للفصل 101 من المجلة الجزائية.

ولم تقدم المحكمة في أي حال أي معلومات إضافية في ما يتعلق بالظروف المحيطة باستخدام القوة، ولم تسأل المحكمة ما إذا كانت أفعال المتهم تعدّ تعذيباً، تبعاً للفصل 101 من المجلة الجزائية.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

يحظر القانون الدولي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في كافة الظروف.³²⁷ تنص اتفاقية مناهضة التعذيب على أن "تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي."³²⁸ ويتضمن ذلك ضمان أن التعذيب جنحة بموجب القانون الجنائي.

يجب أن يشمل التعريف بالتعذيب في القانون الجنائي المحلي بالحد الأدنى كل ما ينص عليه التعريف بالتعذيب بموجب المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب.³²⁹ تعرف المادة 1 التعذيب على الشكل الآتي:
لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد «بالتعذيب» أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيضاً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة

³²⁵ القضية عدد 95646، الحكم ص. 719-720.

³²⁶ القضية عدد 95646، الحكم ص. 730.

³²⁷ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 2 و16؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و4 (2)؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 5؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادتان 8 و4 (2)؛ الجمعية الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي (2005)، القاعدة 90 والتعليق.

³²⁸ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 2 (1).

³²⁹ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و4 (1). راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، وثيقة الأمم المتحدة رقم 24 UN Doc. CAT/C/GC/2، الثاني/يناير 2008، الفقرتان 8 و9.

عرضية لها.

الإشارة إلى "العقوبات القانونية" في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب يجب أن يفسر على أنه يشير إلى كل من القانون المحلي والقانون الدولي، ويقصد بذلك أي معاناة تنشأ عن السجن حتى في الظروف التي تتوافق مع المعايير الدولية.³³⁰

تتطلب المادة 4 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب أن تكون جميع أعمال التعذيب والتواطؤ والمشاركة فيها جرائم في القانون الجنائي.³³¹ وكان المقرر الخاص المعني بالتعذيب قد اقترح أنه، وحسب المقاربة التي اعتمدها لجنة مناهضة التعذيب، "المشاركة" أو "التواطؤ" في التعذيب بالمعنى الوارد في المادة 4 (1) يمكن أن يشمل "الأعمال التي تصل إلى حدّ الحث والتحرّيز والأوامر والتعليمات العليا والموافقة والقبول والإخفاء."³³² كما أعلن أيضاً: ووفقاً للفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية، التي تفسر تماشياً مع فقه القانون الجنائي الدولي، يشمل "التواطؤ" ثلاثة عناصر هي: (أ) العلم بأن التعذيب جارٍ؛ (ب) وجود مساهمة مباشرة من خلال تقديم مساعدة؛ (ج) أن يكون له أثر كبير على ارتكاب الجريمة. وبالتالي، فإن المسؤولية الفردية عن المشاركة في التعذيب تنشأ أيضاً في الحالات التي لا يمارس فيها موظفو الدولة أنفسهم التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة بشكل مباشر، لكنهم يأمرّون غيرهم أو يسمحون لغيرهم بممارسة التعذيب أو يقبلونه.³³³

إنّ حظر التعذيب والمعاملة السيئة حق مطلق وغير قابل للانتقاص.³³⁴ بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.³³⁵ وقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب أنه من الضروري إجراء تحقيقات وتحديد مسؤولية مختلف الأشخاص في التسلسل القيادي، ومسؤولية الجاني (الجنة) بشكل مباشر.³³⁶

على ضوء هذا الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى أنّ "الدول الأطراف ملزمة بإزالة جميع العقوبات القانونية أو العقوبات الأخرى التي تحول دون القضاء على التعذيب وإساءة المعاملة؛ وباتخاذ تدابير إيجابية فعالة لضمان منع حدوث هذا السلوك وتكرّره بشكل فعال."³³⁷ وبشكل خاص، "ترى اللجنة أن قرارات العفو أو العقوبات الأخرى التي تحول دون محاكمة مرتكبي أفعال التعذيب أو إساءة المعاملة محاكمة سريعة ومنصفة ومعاقبتهم على هذه الأفعال أو التي تدل على عدم الاستعداد للقيام بذلك، تشكل انتهاكاً لمبدأ عدم جواز التقييد."³³⁸

كما ومن الضروري ألا تلاحق جرائم التعذيب كجرح أدنى شأنًا على سبيل المثال، شددت لجنة مناهضة التعذيب: "على أنه يعد انتهاكاً للاتفاقية الإدانة بارتكاب جريمة إساءة المعاملة فقط رغم توفر أركان جريمة التعذيب كذلك."³³⁹

كما أن الدول الأطراف ملزمة بمواصلة استعراض وتحسين قوانينها الوطنية وأدائها بموجب الاتفاقية.³⁴⁰

بالإضافة إلى حظر التعذيب، تلزم المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب الدول الأطراف بمنع "حدوث أي أعمال

³³⁰ المقرر الخاص المعني بالتعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 30 UN Doc A/60/316 (أب/أغسطس 2005) الفقرات 26-28.

³³¹ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 4 (1). راجع أيضاً الفقرة 13 من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7 (1992) التي تنص على ما يلي: ومن ينتهكون المادة 7، سواء بالتحرّيز على الأفعال المحظورة أو بالأمر بها أو بإجارتها أو بارتكابها، يجب اعتبارهم مسؤولين في هذا الشأن.

³³² تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/25/60 (2014)، الفقرة 48 باقتباس عن لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 17.

³³³ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/25/60 (2014)، الفقرة 50.

³³⁴ راجع لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2008 (UN Doc. CAT/C/GC/2)، (بشار إليها في ما بعد بلجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2) الفقرتان 1 و3؛ راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7 (1992)، الفقرة 3، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29 (2001)، الفقرة 7.

³³⁵ لجنة مناهضة التعذيب، المادة 2 (3). راجع أيضاً، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7 (1992)، الفقرة 3.

³³⁶ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 9.

³³⁷ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 4.

³³⁸ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 5. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18.

³³⁹ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 10.

³⁴⁰ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 4.

أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب كما حددته المادة 1، عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الاعمال أو يحرص على ارتكابها، أو عندما تتم بموافقة أو بسكوته عليها. وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أكدت أن الالتزام بتقديم مرتكبي بعض انتهاكات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أمام العدالة ينطبق "فيما يتعلق بالانتهاكات المعترف بها كجنايات بموجب إما القانون المحلي أو الدولي، كالتعذيب وما شابهه من معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة (المادة 7) (إضافة التشديد).³⁴¹

بموجب القانون التونسي، لا تستوفي أحكام المجلة الجزائية في ما يتعلق بجريمة التعذيب المعايير الدولية. قبل سنة 1999، لم يكن في القانون التونسي من جريمة محددة بالتعذيب. وقد وسع التعريف بالتعذيب المعدل سنة 2011 من نطاق الجريمة في جوانب تتجاوز تعريف سنة 1999، بما في ذلك توفير المسؤولية الجنائية للموظف العمومي ومن شابهه "الذي يأمر أو يحرص أو يوافق أو يسكت عن التعذيب". ولكن، ضيق تعريف سنة 2011 أيضاً من نطاق الجريمة بوسائل أخرى، فقد أزال كل إشارة إلى العقوبة كغرض محتمل للتعذيب وحدّ التمييز بالتمييز العنصري فقط. وبالتالي، يقتضي تعديل الفصل 101 مكرر وغيره من أحكام المجلة الجزائية بحيث تجرم الأفعال والامتناع عن الأفعال المشمولة في المادتين 1 و4 من اتفاقية مناهضة التعذيب في القانون التونسي.

علاوة على ذلك، تعد لغة الفصل 101 ثالثاً فضفاضة ومن شأنها أن تمنح العفو من الملاحقة للأشخاص الذين ارتكبوا أفعال التعذيب ولكن كشفوا عن هذه الأفعال للسلطات الإدارية أو القضائية قبل معرفتها بها. فإن كل عفو عن التعذيب مخالف للمعايير الدولية. وبالتالي يجب إعادة صياغة الفصل 101 ثالثاً لمنع أي إعفاء من المسؤولية لمرتكبي التعذيب.

بالإضافة إلى التعريف غير الملائم للتعذيب، في الممارسة، يدان مرتكبو التعذيب بجرح أقل. في قضية بركات الساحل، يعزى السبب في ذلك إلى أنّ جريمة التعذيب لم يكن معترفاً بها في القانون التونسي في وقت ارتكاب الجريمة. وسناقش مبدأ عدم الرجعية في المفعول بمزيد من التفاصيل في القسم هـ أدناه. وفي قضايا أخرى رفعت منذ سنة 1999، بما في ذلك ملاحقة السامري والبيدي في القضية عدد 95646، والتي لا تنطبق فيها حجج المفعول الرجعي، يدان الأفراد المسؤولون عن التعذيب بجرح أقل. يجب أن تضمن المبادئ التوجيهية الخاصة بالادعاء عدم إدانة مرتكبي التعذيب بجرح أقل.

كما ينبغي على القانون التونسي أيضاً أن يجرّم الأشكال الأخرى من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المقصودة الشبيهة بالتعذيب ولكن التي لا تعدّ تعذيباً (مثلاً لأن الأفعال لا تتم للأغراض المحددة في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب)، التي ارتكبت عن طريق الحث أو بموافقة أو قبول موظف عمومي أو ما شابهه. ولا يعدّ الفصلان 23 و30 من الدستور التونسي شاملين في هذا الخصوص. وعلى وجه الخصوص، يقتصر الفصل 23 على الكرامة والسلامة الجسدية، في حين يحصر الفصل 30 بالمحتجزين فقط. كذلك فإن أحكاماً عدة من المجلة الجزائية لا تلبّي المعايير المنصوص عليها في المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب. فالفصول 101، 218 و219 من المجلة الجزائية التونسية محصورة باستخدام "العنف". كما أنّ الفصلين 218 و219 لا يميزان بين الأشخاص العاديين و الموظفين العموميين أو ذوي الصلاحيات الرسمية. وينحصر الفصل 103 بالتأثير على الحرية الشخصية والعنف أو المعاملة السيئة نتيجة إعلان أو لاستخراج المعلومات أو الاعتراف.

لا بد من إصلاح الإطار القانوني التونسي المعني بالتعذيب أو غيره من المعاملة السيئة لكي يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية. لهذه الغاية، يتعين على السلطات التونسية:

- 1) إصلاح الفصل 101 مكرر من المجلة الجزائية بحيث تمتد بالحد الأدنى إلى السلوكيات التي يشملها التعريف بالتعذيب المنصوص عليه في الفصل 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك من خلال ضمان امتداد فعل التعذيب إلى الإلحاق العمد للألم الخطير أو المعاناة لأي سبب على أساس التمييز من أي نوع؛
- 2) إصلاح الفصل 101 ثالثاً لإزالة أي إعفاء من المسؤولية لمرتكبي التعذيب؛
- 3) ضمان ملاحقة حالات التعذيب وليس كجرح أقل، بما في ذلك من خلال إعداد مبادئ توجيهية للادعاء تعترف بهذه المعايير؛
- 4) ضمان تجريم المجلة الجزائية للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عندما يرتكبها موظف عمومي أو ما شابهه أو يحرص عليها أو تتم بموافقة أو قبول منه.

3. الاختفاء القسري والاحتجاز السري

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

صادقت تونس على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بتاريخ 29 حزيران/يونيو 2011.³⁴² ومن بين جملة أمور أخرى، أعادت الاتفاقية التأكيد بالقوة القانونية على الحكم الوارد في إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والصادر سنة 1992 بأن: "يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة يعاقب عليها بالعقوبات المناسبة التي تراعي فيها شدة جسامتها في نظر القانون الجنائي"، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعة واسعة من أشكال المشاركة أو التواطؤ أو المسؤولية العليا عن حالات الاختفاء القسري.³⁴³ كما تؤكد الاتفاقية أيضاً على أنه "لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول" وتفرض عقوبات على كل شخص يقوم بعرقلة أفراد العائلة أو غيرهم من الجهات المهتمة من الحصول على معلومات بشأن الاحتجاز، أو كل شخص أدخل بالالتزام بتسجيل كل حالة من حالات الحرمان من الحرية أو قام بتسجيل أية معلومات كان الموظف المسؤول عن التسجيل الرسمي و/أو الملفات الرسمية على علم بعدم صحتها أو كان عليه أن يكون على علم بعدم صحتها؛ كما يجب فرض عقوبات على كل من رفض تقديم معلومات عن حالة حرمان من الحرية، أو قدم معلومات غير صحيحة، في الوقت الذي تتوفر فيه الشروط القانونية لتقديم هذه المعلومات.³⁴⁴

ولكن، وحتى سنة 2015، لم تتضمن المجلة الجزائية أي جريمة محددة للاختفاء القسري، ولم يعتمد أي تشريع يشار إليه صراحةً على أنه يطبق الاتفاقية بعد المصادقة عليها.

ينص الفصل 237 من المجلة الجزائية على معاقبة كل شخص يختطف أو يعمل على اختطاف شخص باستعمال العنف أو التهديد، في حين يعاقب الفصل 250 من المجلة الجزائية "كل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني". وتدرج العوامل المشددة للعقوبة في الفصل 251. ومنها إذا كان "المعتدى عليه" موظفاً عمومياً".

حتى في ظل غياب حكم يعرّف بالاختفاء القسري كجريمة منفصلة في القانون التونسي، إن القانون عدد 53 لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها يشمل الاختفاء القسري ضمن اختصاص الدوائر القضائية المتخصصة المكلفة بالشكاوى الجنائية المتعلقة بالانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان التي ارتكبت بين 1 تموز/يوليو 1955 و24 كانون الأول/ديسمبر 2014.³⁴⁵ بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة ويكلفها بالبحث في حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها.³⁴⁶ ولا يتضمن القانون أي إشارة صريحة إلى مواد القانون الجنائي المحلي أو القانون الدولي في ما يتعلق بطريقة تفسير "الاختفاء القسري".

تتعلق الأكثرية الساحقة من قضايا الاختفاء القسري في تونس بالاحتجاز السري و/أو الانفرادي للأفراد. وكان هذا النوع من الاحتجاز يتم أيام نظام بن علي ضد الأفراد المعتقلين أو المدانين بموجب قانون سنة 2003 لمكافحة الإرهاب. وعلى حدّ ما أفاد المقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب، كان المشتبه فيهم من "الإرهابيين" يحتجزون سراً في أحد مباني وزارة الداخلية في تونس.³⁴⁷ كما أكد المقرر الخاص أيضاً، أنه ووفقاً للشهادات المحتجزين وعائلاتهم، كان اعتقال الشرطة للمتهمين بالإرهاب يدوم "من عدة أيام إلى عدة أسابيع".³⁴⁸

³⁴² مرسوم القانون عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 19 شباط/فبراير 2011، للموافقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد قدم إبلاغ المصادقة رسمياً لدى الأمم المتحدة بتاريخ 29 حزيران/يونيو 2011.

³⁴³ إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، قرار الجمعية العامة رقم 47/133 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992، المادة 4 (1). راجع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المواد 4، 6 و7.

³⁴⁴ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادتان 18 و22.

³⁴⁵ القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الفصل 8.

³⁴⁶ القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الفصل 39.

³⁴⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإرهاب: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم/ UN Doc. A/ 28، HRC/16/51/Add.2، كانون الأول/ديسمبر 2010، الفقرة 24.

³⁴⁸ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإرهاب: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم/ UN Doc. A/ 28، HRC/16/51/Add.2، كانون الأول/ديسمبر 2010، الفقرة 23.

تلزم مجلة الإجراءات الجزائية مأموري الشرطة إعلام عائلة ذي الشبهة باحتجازه، والاحتفاظ بسجل خاص بالمتجزئين؛ إلا أنّ هذه المعايير غالباً ما لا تطبق في الواقع العملي.³⁴⁹ بالإضافة إلى ذلك، لا يقر القانون بحقوق المحتجزين لدى الشرطة في الاتصال بمحام أو تلقي زيارات عائلية.³⁵⁰ وبالتالي، لا ينص القانون التونسي على أي حماية صريحة ضد الاحتجاز السري في مراكز الشرطة، وغالباً ما ترفض سلطات الشرطة هذا الوصول في التطبيق.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

تلزم المادة 4 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تعدّ تونس دولة طرفاً فيها، الدول الأعضاء بأن "تتخذ التدابير اللازمة لكي يشكل الاختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي." وقد أضفى ذلك الصفة القانونية على الحكم السابق المشابه كما ورد في إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سنة 1992. في سنة 2004، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً وبصراحة على أنه، تبعاً للمواد 2، 6، 7 و 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على الدول الأطراف أن تكفل جلب المسؤولين أمام العدالة.³⁵¹

يعرّف الاختفاء القسري في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لأغراض الاتفاقية بما يلي: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون."³⁵²

بموجب الاتفاقية، قد تمتد المسؤولية الجنائية "لكل من يرتكب جريمة الاختفاء القسري، أو يأمر أو يوصي بارتكابها أو يحاول ارتكابها، أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها". وتقع المسؤولية العليا على كل من كان يمارس مسؤوليته ورقابته الفعليتين على الأنشطة التي ترتبط بها جريمة الاختفاء القسري؛ ولم يتخذ كافة التدابير اللازمة والمعقولة التي كان بوسعها اتخاذها للحيلولة دون ارتكاب جريمة الاختفاء القسري أو قمع ارتكابها أو عرض الأمر على السلطات المختصة لأغراض التحقيق والملاحقة.³⁵³

لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري.³⁵⁴ كما لا يجوز التذرع بأي أمر أو تعليمات صادرة من سلطة عامة أو مدنية أو عسكرية أو غيرها لتبرير جريمة الاختفاء القسري.³⁵⁵

رغم مصادقة السلطات التونسية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لم تجرم الاختفاء القسري في المجلة الجزائية التونسية، كما هو منصوص عليه في المادة 4 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وكما ينص عليه إعلان الأمم المتحدة منذ سنة 1992. فالجرائم الموجودة التي تحظر الاختطاف (المجلة الجزائية، الفصل 237)، والتوقيف، والاحتجاز أو الاختطاف من دون أمر قضائي (المجلة الجزائية، الفصل 250) لا تشمل بالضرورة السلوكيات الواجب تجريمها بموجب التعريف الوارد في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لأنه، وبخاصة، تعد هتين الجريمتين محدودتين من حيث نوع الحرمان من الحرية، على خلاف المادة 2 التي فضلا عن الاعتقال، والاحتجاز والاختطاف، تجرم أيضاً "جميع أشكال الحرمان من الحرية". كما تختلف الجرائم المنصوص عليها في القانون التونسي عن التعريف الوارد في الاتفاقية بما أنها تطل أي شخص وليس بالأخص "موظفي الدولة" أو الأشخاص الخضعين لإمرة الدولة

349 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13 مكرر.

350 ينص مشروع قانون عدد 13 لسنة 2013 من إعداد وزارة العدل على تعديلات على مجلة الإجراءات الجزائية بحيث تمنح المحتجز لدى الشرطة حق الوصول إلى محام. قدم مشروع القانون للنقاش في شباط/فبراير 2013 وخاطب المسؤولون في الوزارة لجنة التشريع العامة التابعة للمجلس الوطني التأسيسي في كانون الأول/ديسمبر 2013 وشباط/فبراير 2014. ولكن، منذ شباط/فبراير 2014، لم تجر أي مناقشة إضافية لمشروع القانون في المجلس، ولما يعتمد بعد.

351 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18، لإضفاء الطابع القانوني على الاجتهادات السابقة. راجع أيضاً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المصري ضد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الطلب رقم 39630/09 (13 كانون الأول/ديسمبر 2012)، الفقرات 242-243، 242-258.

352 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

353 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (ب). للمزيد من المعلومات حول مسؤولية الرئيس، يرجى الاطلاع على القسم ز.

354 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 1 (2).

355 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (2). في ما يتعلق بقضية التقادم، يرجى مراجعة القسم و أدناه.

أو دعمها أو قبولها". بالإضافة إلى ذلك، لا تقر الجنح التونسية عنصراً آخر لجريمة الاختفاء القسري، وهو "رفض الاعتراف بالحرمان من الحرية" أو "إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده". عوضاً عن ذلك، يقتصر الفصل 250 على حالات عدم الحصول على أمر قضائي.

وترى اللجنة المعنية بالاختفاء القسري أنّ فقط "تجريم الاختفاء القسري كجريمة منفصلة" من شأنه أن يسمح للدولة بالوفاء بالتزامها بموجب المادة 4 وغيرها من مقتضيات الاتفاقية³⁵⁶. بالإضافة إلى ذلك، وعلى حد تعبير محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: "نظراً إلى الطبيعة الخطيرة للاختفاء القسري للأشخاص، لا تكفي الحماية المنصوص عليها في القوانين الجنائية حول الجرائم كالاختطاف أو الخطف، والتعذيب. فالاختفاء القسري للأشخاص جنحة مختلفة، تتميز بالانتهاك المتعدد والمستمر لشتى لحقوق المحمية بموجب الاتفاقية³⁵⁷".

في وقت تمتد فيه المسؤولية بموجب الفصل 32 من المجلة الجزائية إلى كافة الجرائم المتعلقة بمن يرتكب الجريمة أو يأمر بارتكابها أو من يقوم بتسييرها، تعدّ الوسائل التي يتسبب فيها الفرد بالفعل محدودة بطبيعتها. نتيجة لذلك، قد تتوافر وسائل أخرى للتسبب بالاختفاء القسري لا يشملها الفصل 32 من المجلة الجزائية. فضلاً عن ذلك، يجب أن يوضح القانون أنه لا يجوز إصدار أي أمر أو تعليمات من سلطة عامة، مدنية كانت أو عسكرية أو غيرها، بغرض تبرير الاختفاء القسري.

بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أحكاماً في القانون التونسي يضمن أن يكون حظر الاختفاء القسري غير قابل للتقييد، حتى في أوقات الطوارئ.

يتعين على السلطات التونسية أن تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري وغيرها من الصكوك والالتزامات الدولية، من بين جملة أمور أخرى:

- 1) إقرار التشريع لتضمين المجلة الجزائية جريمة محددة للاختفاء القسري، والتعريف به يتوافق مع المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- 2) ضمان امتداد المسؤولية عن جريمة الاختفاء القسري على جميع الأشخاص الذين يرتكبون الاختفاء القسري أو يأمرون بها أو يطيّبون فيها أو يحثون على ارتكابها أو يحاولون ارتكابها أو المشاركة في ارتكابها أو التواطؤ لهذه الغاية؛
- 3) ضمان عدم تبرير الاختفاء القسري بأي أوامر أو تعليمات صادرة عن أي هيئة عامة، مدنية أو عسكرية أو غيرها؛
- 4) ضمان حق جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم من الوصول سريعاً إلى محام مستقل والتواصل بسرية معه وتلقي زيارات منه، وإبلاغ أسرهم واحتجازهم، وبمكان احتجازهم؛
- 5) ضمان حظر تقييد الاختفاء القسري، حتى في أوقات الطوارئ.

4. الاحتجاز التعسفي

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

ينص الفصل 29 من دستور سنة 2014 على ما يلي: "لا يمكن إيقاف شخص أو الاحتفاظ به إلا في حالة التلبس أو بقرار قضائي، ويعلم فوراً بحقوقه وبالتهمة المنسوبة إليه، وله أن ينيب محامياً. وتحدد مدة الإيقاف والاحتفاظ بقانون".

يجرم الفصل 250 من المجلة الجزائية "كل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني". أما الفصل 103 كما هو معدل بموجب المرسوم عدد 106 لسنة 2011 فيجرم الموظف العمومي الذي يعتدي على حرية غيره الذاتية دون موجب قانوني أو يباشر بنفسه أو بواسطة غيره ما فيه عنف أو سوء معاملة ضد متهم أو

³⁵⁶ راجع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الملاحظات الختامية حول صربيا (13 شباط/فبراير 2015)، الفقرة 10.

³⁵⁷ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، هيلودورو البرتغال ضد بنما، الحكم الصادر في 12 آب/أغسطس 2008، الفقرة 181.

شاهد أو خبير للحصول منهم على إقرار أو تصريح.

ولا تنص مجلة الإجراءات الجزائية على ضمانات كافية ضد الاحتجاز التعسفي. وبشكل خاص، بموجب المجلة، قد يستمر الاحتفاظ لدى الشرطة مدة 6 أيام.³⁵⁸ صحيح أن أمور الضابطة العدلية يلزم بأن يعلم ذا الشبهة بالإجراء المتخذ ضده وسببه ومدته وتلاوة ما يضمنه له القانون من إمكانية طلب عرضه على الفحص الطبي خلال مدة الاحتفاظ، إلا أن القانون لا يحدد المعلومات التي يجب تقديمها للمتعم. ³⁵⁹ بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن على أمور الشرطة أن يعلم عائلة المتهم بالإجراءات المتخذة ضده، لا يحق له بالوصول إلى محام، أو بالزيارات العائلية أثناء احتجازه لدى الشرطة.³⁶⁰

يجب على أمور الشرطة وأعوان الحرس الوطني إعداد محضر كتابي يتضمن إعلام ذي الشبهة بالإجراء المتخذ ضده وسببه، وكذلك تلاوة ما يضمنه القانون للمحتفظ به، وقوع إعلام عائلة ذي الشبهة للمحتفظ به من عدمه، طلب العرض على الفحص الطبي إن حصل من ذي الشبهة. كما يتضمن تاريخ بداية الاحتفاظ ونهايته يوماً وساعة، وتاريخ بداية الاستئطاق ونهايته يوماً وساعة.³⁶¹ وعلى مأموري الضابطة العدلية أن يمسكوا بالمراكز التي يقع فيها الاحتفاظ سجلاً خاصاً يتضمن هوية المحتفظ به، بداية الاحتفاظ ونهايته يوماً وساعة، إعلام العائلة بالإجراء المتخذ، طلب العرض على الفحص الطبي. ويمضى السجل من وكيل الجمهورية.³⁶²

في الواقع، لا تقدم الضمانات المنصوص عليها في القانون. على سبيل المثال، لا يتم إعلام المحتجزين بحقوقهم وهم قيد الاحتفاظ.³⁶³ علاوة على ذلك، لا يقدم مأمورو الضابطة العدلية دوماً على تسجيل المعلومات الدقيقة أو الملائمة في السجل.³⁶⁴ ولا يبلغون وكيل الجمهورية فوراً باحتجاز ذي الشبهة.³⁶⁵ وعلى حد ما أفاد به المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإرهاب: "تؤرخ عمليات الاحتفاظ عادةً بعد تاريخها الحقيقي، الأمر الذي يمثل مراوغة لتجنب القواعد المحددة للمهلة المسموح بها للاحتفاظ بذي الشبهة في مراكز الشرطة، وخارج إطار الحماية." ³⁶⁶ بالإضافة إلى ذلك، في حالات عدة، لا سيما قبل الثورة سنة 2011، غالباً ما قوبلت طلبات المحتفظ بهم بالعرض على طبيب بالتجاهل من قبل مأموري الشرطة.

هذا الإهمال الصادر من المكلفين بإنفاذ القوانين لا يعاقب عليه كجرمة تأديبية أو جنائية تحديداً. صحيح أنه من الممكن إخضاع أعوان قوات الأمن الداخلي للعقاب التأديبي عن الخطأ أو التهوان الذي يرتكبونه أثناء ممارسة الوظيفة، ولكن لا تستخدم هذه المقتضيات في الواقع العملي لفرض العقوبات على الأعوان الذين لا يحترمون حقوق المحتجزين.³⁶⁷

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

يعترف بحظر الحرمان التعسفي من الحرية بموجب القانون الدولي، ويحفظ بضمانات إجرائية أساسية بما فيها الحق في الطعن بمشروعية الحرمان من الحرية أمام المحكمة.³⁶⁸ ويبقى أن جوهر حظر الاحتجاز التعسفي (ضد أي شكل من أشكال الاحتجاز غير المنطقي أو غير الضروري)، وحق الطعن في مشروعية الاحتجاز لا يخضع

³⁵⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13 مكرر.

³⁵⁹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13 مكرر.

³⁶⁰ يرخص للمظنون فيه الموقوف الاتصال في أي وقت من الأوقات بمحاميه بمجرد حضوره الأول أمام حاكم التحقيق (الفصل 70 من مجلة الإجراءات الجزائية). بالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق القانون عدد 52 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم السجون، والذي يمنح المحتجزين الوصول إلى المحامين والزيارات العائلية على الاحتجاز لدى الشرطة.

³⁶¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13 مكرر.

³⁶² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 13 مكرر.

³⁶³ راجع هيومن رايتس ووتش، ثغرات في النظام: وضعية المحتجزين على ذمة التحقيق في تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص. 40.

³⁶⁴ راجع هيومن رايتس ووتش، ثغرات في النظام: وضعية المحتجزين على ذمة التحقيق في تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص. 41.

³⁶⁵ المفوضية الأوروبية، التقرير النهائي، بعثة الاتحاد الأوروبي لتشخيص النظام القضائي والجنائي، كانون الأول/ديسمبر 2011، ص. 125.

³⁶⁶ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإرهاب: البعثة إلى تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/ 28، HRC/16/51/Add.2، كانون الأول/ديسمبر 2010، الفقرة 27.

³⁶⁷ الفصل 49 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

³⁶⁸ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 9؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 6؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 7 (1)؛ الميثاق لعربي لحقوق الإنسان، المادة 14، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 5 (1).

للتقييد حتى في أوقات الطوارئ.³⁶⁹

ويعتبر حظر الاحتجاز التعسفي واسع النطاق بطبيعته. فوفقاً للمادة 9، الفقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه".³⁷⁰ وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التعليق العام رقم 8 إلى أنّ المادة 9 (1) تنطبق على "جميع أنواع الحرمان من الحرية".³⁷¹ علاوةً على ذلك، أكد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أنّ "أيّ توقيف أو احتجاز لفرد مصحوب بتقييد لحريته في التنقل، حتى وإن كانت لفترة قصيرة نسبياً، يمكن أن يعتبر بحكم الواقع حرماناً من الحرية".³⁷²

في ما يتعلق بحظر الاحتجاز التعسفي بموجب المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبموجب القانون الدولي عموماً:

قد يكون الاعتقال أو الاحتجاز مسموحاً به بموجب القوانين المحلية ويكون تعسفاً على الرغم من ذلك. ولا يجوز اعتبار مفهوم "التعسف" صنواً لمفهوم "مخالفة القانون"، بل يجب تفسيره بشكل أوسع ليشمل عناصر مخالفة الأعراف والظلم وعدم قابلية التنبؤ وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، علاوة على عناصر عدم المعقولية وانعدام الضرورة والتناسب.³⁷³

يمكن اعتبار الاحتجاز تعسفاً على أساس القانون نفسه، أو بناءً على سلوك المسؤولين الحكوميين. وعلى حدّ ما أكد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي: "إن الاحتجاز، حتى وإن كان مسموحاً به بموجب القانون، يكون تعسفاً على الرغم من ذلك في حال بني على نص قانوني تعسفي، أو كان غير عادل أو يستند مثلاً على أساس التمييز".³⁷⁴

ويعتبر الفريق العامل حالات الحرمان من الحرية تعسفية بموجب القانون الدولي العرفي في حالات خمسة، إذا اتضحت استمالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية (الفئة 1)؛ إذا كان الحرمان من الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمنها مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الفئة 2)؛ إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يضيف على الحرمان من الحرية طابعاً تعسفاً (الفئة 3).³⁷⁵

ومن الضمانات ضد الاحتجاز التعسفي، فضلاً عن التعذيب وغيره من المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، بموجب المادة 9 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب تقديم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية.³⁷⁶ وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أكدت على ما يلي: "ومع أن المعنى الدقيق لعبارة "دون إبطاء" قد يختلف تبعاً للظروف الموضوعية،

³⁶⁹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (الحرية والأمان الشخصي، المادة 9)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2014 (UN Doc. CCPR/C/GC/35)، (يشار إليها في ما يلي باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35)، الفقرات 64 إلى 67؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29: (حالات الطوارئ) (المادة 4)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2001 (UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.11)، (يشار إليها في ما يلي باللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29)، الفقرتان 11 و 16. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادتان 4(2) و 14(6)؛ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، 2003، المبدأ م (5) (e)؛ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الحق في معرفة شرعية الحبس في حالات الطوارئ (المادتان 27 (2) و 7(6) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان) الرأي الاستشاري رقم OC-8/87، المجموعة أ رقم 8 (1987). في حالات النواع الدولي المسلح التي تنطبق عليه أحكام القانون الإنساني الدولي، يمكن أن تقع مسألة ما إذا كان الحرمان من الحرية "تعسفاً" ضمن معنى المادة 6 لتحديد قواعد محددة في القانون الإنساني الدولي.

³⁷⁰ راجع أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 9.

³⁷¹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 8: (حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، المادة 9)، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. HRI/GEN/1/Rev.1 (1994)، (1982)، الفقرة 1.

³⁷² التشاور رقم 9 للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، 24 كانون الأول/ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/22/44، الفقرة 55. راجع أيضاً التشاورات رقم 4، 1، 5، و 7 ووثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. E/CN.4/1998/44، الفقرة 41.

³⁷³ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014)، الفقرة 12؛ راجع أيضاً الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، التشاور رقم 9، 24 كانون الأول/ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/22/44، الفقرة 61. والمرجعان يستندان إلى عقود عدة من الاجتهادات من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تفسيرها للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

³⁷⁴ التشاور رقم 9 للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، 24 كانون الأول/ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/22/44، الفقرة 63.

³⁷⁵ تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، 24 كانون الأول/ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/22/44، الفقرة 38.

³⁷⁶ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 (3)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 14 (5)؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 5 (3)؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 7 (5). في ما يتعلق بالتعريف بسرعة ومعيار الساعات الثمانية والأربعين، راجع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 8 (1982)، المادة 9، وثيقة الأمم المتحدة رقم HRI/GEN/1/Rev.9 (المجلد 1)، ص. 179، الفقرة 2؛ والملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان: السلفادور، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2010 (UN Doc. CCPR/C/SLV/CO/6) الفقرة 14.

ينبغي ألا يتجاوز التأخير بضعة أيام من وقت اعتقال الشخص المعني. وترى اللجنة أن مدة 48 ساعة تكفي عادة لنقل الفرد والتحصير لجلسة استماع في المحكمة؛ ويجب أن يقتصر أي تأخير يتجاوز 48 ساعة على الحالات الاستثنائية القصوى وأن تكون له مبرراته وفقاً للظروف السائدة.³⁷⁷ إضافة إلى ذلك، لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.³⁷⁸ وأيضاً، لتمكين المعتقلين من التمتع بحق معرفة ما إذا كان اعتقالهم قانونياً، وغير ذلك من أشكال الانتصاف القضائي،³⁷⁹ يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه.³⁸⁰ وبقتضي الحق في الاتصال بمحامٍ منح المتهم فرصة الوصول إلى محام على وجه السرعة، بما في ذلك أثناء الاستجواب،³⁸¹ وإبلاغ أفراد العائلة أو وضع معلومات لديهم حول الاعتقال والوصول إليهم.³⁸² لا تشكل كل حالة من حالات الاحتجاز التعسفي بالضرورة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان أو جريمة بموجب القانون الدولي؛ ولكن إلى جانب توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا في حالة حدوث اعتقال أو احتجاز تعسفي أو غير قانوني³⁸³، يتطلب القانون الدولي ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن بعض حالات الاحتجاز التعسفي.

في حالات السجن غير القانوني أو الحالات الخطيرة وغير المشروعة للحرمان من الحرية التي ترتكب كجزء من الاعتداءات المنتشرة أو النظامية ضد المدنيين، مثلاً، يعترف به كجريمة ضد الإنسانية تستدعي التحقيقات والملاحقة.³⁸⁴

وكان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي واللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أشارا إلى الخطورة المرتبطة بالاحتجاز الانفرادي والاحتجاز السري بما في ذلك أن الاحتجاز السري لفترة طويلة يسهل ارتكاب التعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتعتبر معاملةً من هذا النوع.³⁸⁵

توصلت الدراسة المشتركة حول الممارسات العالمية في ما يتعلق بالاحتجاز السري في سياق مكافحة الإرهاب، والتي قادها عدد من آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة (الدراسة المشتركة حول الاحتجاز السري) إلى أنه يقتضي التحقيق في ادعاءات الاحتجاز السري سريعاً من قبل المؤسسات المستقلة، وأن أي شخص يتبين أنه شارك في الاحتجاز السري للأشخاص وفي أي أعمال غير مشروعة خلال عملية الاحتجاز، بما في ذلك المسؤول الأعلى الذي أصدر أوامر، وحرص أو وافق على الاحتجاز السري، يجب ملاحقته دون تأخير، وفي حال ثبت

³⁷⁷ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرة 33، وأضافت أيضاً "يتعين تطبيق معيار صارم بشكل خاص بشأن عدم الإبطاء في حالة القاصرين، مدة 24 ساعة مثلاً".

³⁷⁸ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 (4)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 14 (6)؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 5 (4)؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 7 (6).

³⁷⁹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التشاور رقم 43/1979، دريشر كالداس ضد الأوروغواي، الفقرة 13.2.

³⁸⁰ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 (2)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 14 (3)؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 6 (3)؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 7 (4)؛ المبدأ 10 و16 من مجموعة المبادئ بشأن حماية جميع الأشخاص من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 كانون الأول/ديسمبر 1998، كما اعتمدت بموجب القرار رقم 43/173 للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988. راجع أيضاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32 (المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والحق في المحاكمة العادلة)، 23 آب/أغسطس 2007، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/GC/32، الفقرة 31؛ وراجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 13: المساواة أمام المحاكم والحق في جلسة استماع عادلة وعمامة لدى محكمة مستقلة بموجب القانون (المادة 14)، الفقرة 8.

³⁸¹ راجع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، 23 آب/أغسطس 2007، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/GC/32، الفقرة 34؛ راجع أيضاً مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول دور المحامين، كما اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، كوبا، 27 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 1990، المبدأ 7، "تكفل الحكومات أيضاً لجميع الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين بتهمة جنائية أو بدون تهمة جنائية، إمكانية الاستعانة بمحام فوراً، وبأي حال خلال مهلة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم."

³⁸² المادة 17.2 (د) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ المادة 10.2، إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ المبدأ 16، مجموعة المبادئ لحماية الأشخاص المحرومين من الحرية.

³⁸³ راجع مثلاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرات 8، 52-49؛ المبادئ والأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الانتصاف، والإجراءات بشأن حق كل شخص حرم من حريته في رفع دعوى أمام المحكمة، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc A/HRC/30/37 (2015).

³⁸⁴ المادة 7 (هـ) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تتضمن: "السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي"، كجريمة ضد الإنسانية "متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم". راجع أيضاً الدراسة المشتركة حول الممارسات العالمية في ما يتعلق بالاحتجاز السري في سياق مكافحة الإرهاب المقرر للقرار الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، مارتين شنينين؛ المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مانفرد نواك؛ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مثلاً بنائب رئيسه شاهين سردار علي؛ والفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو اللاإرادي مثلاً برئيسه جيري ساركن، 20 أيار/مايو 2010 (بشار إليها في ما يلي بالدراسة المشتركة لآليات الأمم المتحدة حول الاحتجاز السري، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/13/42 (2010)، الفقرة 30.

³⁸⁵ تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، 19 كانون الثاني/يناير 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/16/47، الفقرة 54؛ 24 كانون الأول/ديسمبر 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/22/44، الفقرة 60. للجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرات 35، 56 و58، والتشاورات الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان: 1782/2008، أبو فايد ضد ليبيا، الفقرتان 7.4، 7.6، 1781/2008، المقرري ضد الجماهيرية العربية الليبية، الفقرة 5.4؛ برزيق [جبروني] ضد الجزائر، الفقرة 8.5؛ 176/1984.

تورطه، يعاقب بعقوبات تتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة³⁸⁶."

يمكن للاحتجاز التعسفي أن يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان نظراً لطبيعته المطوّلة³⁸⁷ ويمكن للطبيعة المطوّلة للاحتجاز التعسفي، لا سيما عندما تجتمع مع عوامل أخرى، أن تؤدي إلى واجب قيادة تحقيقات جنائية وملاحقة الجناة.³⁸⁸

ينص الدستور التونسي نظرياً على قائمة شاملة من الأسباب التي يمكن على أساسها اعتقال الأفراد واحتجازهم، ويضمن بعض حقوقهم. ولكن، في التطبيق، لا توفر مجلة الإجراءات الجزائية والمجلة الجزائية التونسية الحماية الكافية من الاحتجاز التعسفي، وتضمن حقوق المحتجزين، وتعاقب كل من ينتهك حقوق المحتجزين. تجرّم المجلة الجزائية الاعتقال، والاحتجاز أو الاختطاف على يد أي فرد، من دون "إذن قانوني" (الفصل 250) أو "موجب قانوني" (الفصل 103). ولكن غالباً ما يتم اللجوء إلى هذه الأحكام لملاحقة حالات الاحتجاز التعسفي.

بالإضافة إلى ذلك، تبين للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أنّ انتهاكات حظر الاحتجاز التعسفي في ما يتعلق بتونس تعدّ انتهاكات من الفئة 2، الأمر الذي يقترح أنّ الإطار القانون المحلي الحالي لم يتمكن من ضمان الالتزام بالمنع الدولي للاحتجاز التعسفي.³⁸⁹

وبالتالي، على حد علم اللجنة الدولية للحقوقيين، لم تستخدم الأحكام السارية المتعلقة بالتعذيب و"المعاملة السيئة" في المجلة الجزائية للتحقيق مع المسؤولين عن حالات الاحتجاز السري وملاحقتهم قضائياً.

كما لا تتوفر أي عقوبات جنائية أو تأديبية يمكن أن تنطبق على انتهاكات حقوق المحتجزين التي يتم الاعتراف بها بصراحة في مجلة الإجراءات الجزائية، كالتقاعس عن ملء السجلات المطلوبة والتقارير المكتوبة أو ملئها بالمعلومات غير الدقيقة وعدم إعلان أفراد العائلة باحتجاز الفرد. في هذا السياق، تتطلب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري من الدول الأطراف "تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لمنع التصرفات التالية والمعاقبة عليها" لمجموعة من التصرفات المتعلقة بالعقوبات أمام الحق في الانتصاف القضائي للمحتجزين.³⁹⁰

يتعين على السلطات التونسية القيام بالخطوات التالية:

- 1) إجراء مراجعة شاملة لإجراءات الاحتجاز والضمانات المتوفرة للمحتجزين بموجب مجلة الإجراءات الجزائية وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لضمان اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك ضمان أن يكون الأشخاص الموقوفين أو المحرومين من الحرية:
 1. على علم بأسباب اعتقالهم في الوقت المناسب وأن يتم إبلاغهم سريعاً بالتهم الموجهة ضدهم؛
 2. على علم بالحق في الحصول على المشورة القانونية والوصول المحامي بصورة سريعة وفي سرية، بما في ذلك قبل الاستجواب وخلالها؛
 3. قادرين على إبلاغ أفراد العائلة، أو إعلامهم بتوقيفهم والوصول إليهم للتواصل معهم وتلقي زيارات منهم؛
 4. الممثل أمام قاض أو موظف قضائي، بأسرع وقت ممكن وفي جميع الحالات في فترة لا تتعدى 48 ساعة من تاريخ الاعتقال؛
 5. يضمن لهم حق الطعن في مشروعية احتجازهم ويطلق سراحهم في حال كان الاحتجاز تعسفياً أو غير مشروع؛
- 2) ضمان أن الأشخاص الذين يعيقون أو يمنعون تطبيق الإجراءات والضمانات المذكورة أعلاه المصممة لحماية المحتجزين من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري يخضعون للعقوبات الملائمة، بما يتماشى مع المادة 22 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بما

386 الدراسة المشتركة لآليات الأمم المتحدة حول الاحتجاز السري، الفقرة 292 (هـ).

387 راجع مثلاً "التعريف بالانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان كجريمة دولية، وثيقة الأمم المتحدة رقم 8 UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1993/10 حزيران/يونيو 1993)؛ "الدراسة المتعلقة بالحق في رد الاعتبار، والتعويض، وإعادة التأهيل لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2 UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1993/8، تموز/يوليو 1993، الفقرة 13؛ الاعتراف بالانتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الإنسان التي ارتكبت بأوامر من الحكومات أو كعقوبة منها بموجب القانون الدولي، وثيقة الأمم المتحدة رقم 28 UN Doc E/CN.4/Sub.2/1997/29 أيار/مايو 1997).

388 مثلاً، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، موليزي ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، التشاور رقم 962/2001 (2004)، الفقرة 7.

389 الرأي الصادر عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رقم 29/2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/WGAD/2013/29، الرأي رقم 41/2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/4/40/Add.1 في الحالتين تبين أن الاحتجاز تعسفي بمعنى الفئة 2.

390 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 22.

في ذلك في الحالات الملائمة، الملاحقة الجنائية؛
 (3) ضمان أن جميع الادعاءات بالاحتجاز السري المطول أو الاتفرادي يحقق فيها على نحو مستقل
 وغير منحاز، وفي الحالات التي يثبت فيها أن الاحتجاز يعتبر تعذيباً أو غير ذلك من أشكال المعاملة
 أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن يلاحق مرتكبو هذه الجرائم.

ب. العقوبات غير المتناسبة مع الجريمة

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

تنص المجلة الجزائية التونسية على مجموعة من العقوبات في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهي تتراوح بين عقوبة الإعدام والسنوات في السجن. كما تمنح المجلة الجزائية القاضي صلاحيات واسعة لتخفيف العقاب.³⁹¹

يبحث هذا القسم في العقوبات المنصوص عليها في المجلة الجزائية التي تنطبق على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل دراسة الصلاحيات الممنوحة للقضاة وكيفية التطبيق في الممارسة.

تفرض عقوبات عدة على عملية القتل خارج القضاء والمصنفة كجريمة قتل، بما في ذلك: عقوبة الإعدام للقتل العمد مع ظروف مشددة؛ 20 عاماً من السجن للإصابة المتعمدة التي تؤدي إلى القتل، وستين من السجن للوفاة غير المقصودة.

قبل سنة 2011، كان التعذيب تبعاً للفصل 101 مكرر يعاقب بثمانين سنوات من السجن. وبعد إقرار المرسوم عدد 106 لسنة 2011، عقوبات التعذيب منصوص عليها في الفصل 101 ثالثاً من المجلة الجزائية. يعاقب بالسجن مدة ثمانية أعوام وبخطية بقيمة 10 آلاف دينار الموظف العمومي أو شبهه الذي يخضع شخصاً للتعذيب وذلك حال مباشرته لوظيفه أو بمناسبة مباشرته له. وترفع العقوبة إلى 12 سنة حبس وخطية بقيمة 12 ألف دينار إذا أدى التعذيب إلى بتر أو كسر طرف أو تسبب بـ"إعاقة دائمة". كما تفرض عقوبات أكبر في حال كان الضحية طفلاً. إذا أدى التعذيب إلى وفاة الضحية، تزداد العقوبة إلى السجن مدى الحياة أو الإعدام، في حال كانت الدعوى ضمن التعريف بالجريمة بموجب الفصلين 201 و204 من المجلة الجزائية، كما هو محدد في القسم 1.1.1.³⁹²

أما الجرائم الواقعة ضمن اختصاص الفصل 101 (الاعتداء بالعنف) والفصل 103 من المجلة الجزائية (العنف أو التهديد ضد متهم أو شاهد أو خبير) فتعاقب بالسجن مدة خمس سنوات كحد أقصى. بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها بموجب الفصل 103، إذا لم يقع إلا التهديد بالعنف أو بسوء المعاملة فالعقاب يحط إلى ستة أشهر.

يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام تبعاً للفصل 237 من المجلة الجزائية كل من يختطف أو يعمل على اختطاف شخص ويكون العقاب بالسجن ببقية العمر إذا ما نتج عن هذه الأعمال سقوط بدني أو مرض. يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام كل من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني وذلك بموجب الفصل 250 من المجلة الجزائية. ويكون العقاب بالسجن مدة عشرين عاماً إذا انطبق أحد العوامل المشددة، بما في ذلك إذا كان المعتدى عليه موظفاً عمومياً، ويكون العقاب على هذه الجرائم الإعدام إذا ما صاحبها أو تبعها موت.³⁹³

وعلا بالفصل 53 من المجلة الجزائية، يتمتع القضاة بصلاحيات قضائية واسعة لفرض عقوبات أخف من تلك المنصوص عليها في المجلة الجزائية. ويقسم الفصل 5 من المجلة الجزائية الأنواع المختلفة للعقوبات إلى ستة مستويات: الإعدام، السجن ببقية العمر، السجن لمدة معينة، العمل لفائدة المصلحة العامة، الخطية والتعويض الجزائي. للمحكمة مع بيان تلك الظروف بحكمها أن تحط العقاب إلى ما دون أدناه القانوني بالنزول به درجة أو درجتين في سلم العقوبات الأصلية الواردة في هذه المجلة. بالتالي، يمكن تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن لمدة معينة، والسجن ببقية العمر إلى العمل لفائدة المصلحة العامة والسجن لمدة معينة إلى خطية.³⁹⁴

³⁹¹ المجلة الجزائية، الفصل 53.

³⁹² راجع أيضاً الفصل 208 من المجلة الجزائية.

³⁹³ المجلة الجزائية، الفصل 251.

³⁹⁴ المجلة الجزائية، الفصل 53.

تقييد صلاحيات القاضي ببعض المعايير الدنيا التي لا بد على القاضي الوفاء بها عند فرض عقوبة مخففة.³⁹⁵

وأخيراً، للقاضي أن يعلق العقوبة إذا كانت الإدانة الأولى للمتهم والعقوبة التي يفرضها القاضي أقل من سنتين في السجن.³⁹⁶

حتى بعد الثورة سنة 2011، كثرت الأمثلة عن الأفراد المتهمين بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والذين حكم عليهم بجرائم أقل و/أو عقوبات أدنى.

فرض التهم والعقوبات التي لا تعكس خطورة انتهاكات حقوق الإنسان

في إحدى الدعاوى المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال الثورة سنة 2011 في بلدة دقاش في ولاية توزر، حكم على المتهم أولاً في 6 شباط/فبراير 2013 في المحكمة العسكرية في صفاقس بالسجن مدة 15 عاماً لإقدامه على قتل ثلاثة أشخاص ومحاولته قتل إثنين آخرين. وبتاريخ 29 أيار/مايو 2014، تمسكت محكمة الاستئناف العسكرية بوقوع الجرائم الثلاثة ومحاولتي القتل ولكنها خففت العقوبة إلى السجن مدة ثماني سنوات.

فرض التهم والعقوبات التي لا تعكس خطورة انتهاكات حقوق الإنسان: القضية عدد 74937 – بركات الساحل

على أساس الوقائع الداعمة للإدانات بأفعال تعذيب عدة، لم يحكم على المتهم إلا بالاعتداء بالعنف، استناداً إلى أن المقتضيات المتعلقة بالتعذيب لا يمكن تطبيقها بصورة رجعية (فالأفعال المذكورة تعود إلى سنة 1991).³⁹⁷ نتيجة لذلك، كانت العقوبة القصوى التي تفرض في تلك الفترة على ارتكاب هذه الأفعال تقتصر على السجن مدة 5 سنوات. ولكن، وحدهم الأفراد الخمس الذين حوكموا غيابياً هم الذين منحوا العقوبة القصوى. وحكم على أحد المتهمين المتبقين بالسجن مدة ثلاث سنوات، في حين حكم على المتهم الآخر بالسجن مدة أربع سنوات.

وقد أدى الاستئناف الذي تقدم به المتهمون الأربع الذين لم يحاكموا غيابياً في تخفيف إضافي لهؤلاء الأفراد. ورغم هذه الإدانات، خففت محكمة الاستئناف العسكرية كل عقوبة إلى سنتين. وقد أعلنت المحكمة: "في ما يتعلق بالعقوبات المفروضة في المحكمة الابتدائية، لا ترى هذه المحكمة، التي تعمل ضمن نطاق السلطة الشاملة لتقييم العقوبة عائقاً في تحويل الحكم وبالتالي تخفيف العقوبات على كل من المتهمين إلى سنتين." ولم يعط أي تفسير منطقي إضافي لتحويل العقوبات.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

المعايير الدولية واضحة في ضرورة معاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعقوبات تتناسب مع الطبيعة الخطيرة للجرائم المذكورة. وهذا المبدأ منصوص عليه بصراحة في اتفاقية مناهضة التعذيب في المادة 4 (2) وفي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة 7 (1) وفي غيرها من الاتفاقيات

³⁹⁵ المجلة الجزائية، الفصل 53.

³⁹⁶ المجلة الجزائية، الفصل 16-53.

³⁹⁷ كما سبق وذكر، لم تدرج تونس حكماً محدداً بالتعذيب حتى سنة 1999 رغم أنها قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب سنة 1988. والحكم الخاص بعدم تطبيق المفعول الرجعي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينص على ما يلي "لا حكم في هذه المادة يمس بمحاكمة أو معاقبة شخص قام بأي عمل أو امتنع عن القيام بأي عمل كان عند ارتكابه جرمياً وفقاً للمبادئ العامة للقانون المعترف بها في مجتمع الأمم". وقد اعتبر التعذيب جرمياً بوضوح بموجب المبادئ العامة للقانون المعترف بها في مجتمع الأمم سنة 1991: راجع ما ورد في المثال، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فورونزيجا (IT-95-17/1)، الحكم المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1998.

الإقليمية والدولية الأخرى.³⁹⁸ كما تنص عليها إعلانات دولية عدة أيضاً.³⁹⁹ في ملاحظاتها الختامية، أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب أن على الدول أن تحدد عقوبات ملائمة لانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة في القوانين الجنائية ويجب معاقبة المذنبين بعقوبات جنائية مناسبة.⁴⁰⁰ وكانت كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب قد أكدت على أن العقوبات التأديبية لا تكفي في حالات كهذه.⁴⁰¹ وكانت اللجنة المعنية بالاختفاء القسري قد عبرت عن قلقها من المواد القانونية التي تسمح بمعاقبة المدانين بجرم الاختفاء القسري بخفية فقط، ولا تنص على أي عقوبة دنيا بالسجن أو عقوبة دنيا بالسجن عامين.⁴⁰²

وكانت لجنة مناهضة التعذيب قد أعلنت مراراً أن العقوبات بالسجن لسنة أو ثلاث أو خمس سنوات لا تتناسب مع جسامة جريمة التعذيب.⁴⁰³ في ما يتعلق بالعقوبة لسنة واحدة التي تلقاها أحد الجنود البريطانيين الذين أدينوا بالمعاملة غير الإنسانية أشارت اللجنة "إلى أن فرض عقوبات تتناسب مع خطورة جريمة التعذيب أمر لا غنى عنه لتحقيق الردع الفعال".⁴⁰⁴ في ما يتعلق بدعوى متعلقة بالاختفاء القسري، ارتأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن "استجابة الدولة للتصرف غير المشروع للوكيل يجب أن يكون مناسباً لحقوق القضائية المتأثرة" وأن "قاعدة التناسب تلزم الدول، عند ممارسة واجب الملاحقة، فرض عقوبات تسهم حقاً بمنع الإفلات من العقاب، والأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة من قبيل خصائص الجريمة، والمشاركة وذنوب المتهم".⁴⁰⁵

ولا يفترض بالعقوبة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن تكون متدنية بالمعنى النسبي، مقارنةً بالسياسة الشاملة للعقوبات الخاصة بالدولة عن أي جرائم أخرى مشابهة. على سبيل المثال، في موريشيوس، حيث ينص القانون الجنائي على غرامة قصوى من 150 ألف روبية والسجن لفترة لا تتجاوز عشر سنوات لجريمة التعذيب، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها أن "العقوبات على جرائم أخرى، كالاتجار بالمخدرات، أشد من تلك المنصوص عليها فيما يتعلق بالتعذيب".⁴⁰⁶

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من أخذ الظروف المشددة أيضاً بعين الاعتبار عند فرض العقوبات في الدعاوى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. في ملاحظاتها الختامية بشأن موريشيوس، أشارت اللجنة أيضاً إلى أن "بعض

³⁹⁸ تنص المادة 4 (2) من اتفاقية مناهضة التعذيب على ما يلي: "تجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة". تنص المادة 7 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على ما يلي: "تفرض كل دولة طرف عقوبات ملائمة على جريمة الاختفاء القسري تأخذ في الاعتبار شدة جسامة هذه الجريمة". راجع أيضاً المادة 3 (3) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ المادة 5 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والمادة 6 من اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه؛ المادة 3 من اتفاقية البلدان الأمريكية حول الاختفاء القسري للأشخاص. راجع أيضاً النظام الأساسي لملاحقة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، منذ 1991، المادة 24 (2)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1993 (U.N. Doc. S/RES/827)؛ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المادة 23 (2)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1994 (UN Doc S/RES/955)؛ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية المادة 78 (1)، 17 تموز/يوليو 1998، 2187 U.N.T.S. 90.

³⁹⁹ المادة 4 من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ المبدأ 1 من مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج القانون وحالات الإعدام الموحدة وتعسفاً؛ الفقرات 89-84 من برنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ والتعريف أ. "الإفلات من العقاب" والمبدأ 1 من مجموعة المبادئ المستوفاة حول الإفلات من العقاب.

⁴⁰⁰ راجع مثلاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: أنغولا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 29، UN Doc. CCPR/C/AGO/CO/1، نيسان/أبريل 2013، الفقرة 15؛ بليزكا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 16، UN Doc. CCPR/C/BEL/CO/5، تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الفقرة 14. راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية: غابون، وثيقة الأمم المتحدة رقم 17، UN Doc. CAT/C/GAB/CO/1، كانون الثاني/يناير 2013، الفقرتان 7-8؛ المكسيك، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/MEX/CO/5-6، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 8 (ب)؛ قطر، وثيقة الأمم المتحدة رقم 25، UN Doc. CAT/C/QAT/CO/2، كانون الثاني/يناير 2013، الفقرة 8؛ الاتحاد الروسي، وثيقة الأمم المتحدة رقم 11، UN Doc. CAT/C/RUS/CO/5، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 16؛ وتوغو، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/TGO/CO/2، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 9 (ب). راجع أيضاً على المستوى الإقليمي القرار المؤقت 98(2002)ResDH، تحرك القوات الأمنية في تركيا، التقدم المحقق والمشاكل العالقة، الإجراءات العامة لضمان الالتزام بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الدعاوى المرفوعة ضد تركيا والمدرجة في الملحق 2 (متابعة القرار المؤقت رقم 10 DH(99)434 تموز/يوليو 2002؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو كالي ضد تركيا، الحكم الصادر في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2006؛ الفقرة 75؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فيلاسكيز رودريغيز ضد الهوندوراس، الحكم الصادر في 29 تموز/يوليو 1988، الفقرة 174.

⁴⁰¹ دعوى نيدبا إريكا باوتيسستا ضد كولومبيا، آراء 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1993، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/55/D/563/1993، الفقرة 8.2؛ دعوى خوسيه فيسنتي وأمادو فيلافانبي تشابارو وآخرون ضد كولومبيا، آراء 29 تموز/يوليو 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/60/D/612/1995، الفقرة 8.2. لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، توغو، وثيقة الأمم المتحدة رقم 11، UN Doc. CAT/C/TGO/CO/2، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 11 (ب).

⁴⁰² اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، الملاحظات الختامية حول هولندا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 10، CED/C/NLD/CO/1، نيسان/أبريل 2014، الفقرتان 16 و17؛ الملاحظات الختامية حول الأوروغواي، وثيقة الأمم المتحدة رقم 8، CED/C/URY/CO/1، أيار/مايو 2013، الفقرتان 11 و12.

⁴⁰³ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية: كينيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 19، UN Doc. CAT/C/KEN/CO/2، حزيران/يونيو 2013، الفقرة 8، في العقوبة لحد 12 شهراً أو غرامة؛ سوريا، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/SYR/CO/1، الفقرة 6، العقوبة لحد السجن ثلاث سنوات؛ طاجيكستان، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/TJK/CO/2، كانون الثاني/يناير 2013، الفقرة 6، العقوبة لحد السجن 5 سنوات؛ إستونيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 17، UN Doc. CAT/C/EST/CO/5، حزيران/يونيو 2013، الفقرة 8، العقوبة لحد السجن 5 سنوات؛ وألمانيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12، UN Doc. CAT/C/DEU/CO/5، كانون الأول/ديسمبر 2011، الفقرة 11؛ العقوبة لحد السجن 5 سنوات. راجع أيضاً دعوى غوريدي ضد إسبانيا، البلاغ رقم 212/2002، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/34/D/212/2002، الفقرة 6.7 حيث الحرس المدني المسؤولون عوقبوا بالسجن لأربع سنوات، وخففت العقوبة بعد الاستئناف إلى سنة واحدة قبل العفو التالي. وقد أشارت اللجنة: "فرض العقوبات الأخف ومنح العفو للحرس المدني لا تتسبب مع واجب فرض العقوبة الملائمة".

⁴⁰⁴ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، المملكة المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/GBR/CO/5، الفقرة 17.

⁴⁰⁵ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى هليودورو البرتغال ضد بنما، الحكم الصادر في 12 آب/أغسطس 2008، الفقرة 203.

⁴⁰⁶ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، موريشيوس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/MUS/CO/3، 15 حزيران/يونيو 2011، الفقرة 8.

الظروف المشددة، كإصابة الضحية بإعاقة دائمة، لا تؤخذ بعين الاعتبار بشكل خاص.⁴⁰⁷

كما ومن الضروري أيضاً عدم ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كجرائم أقل خطورة عند توافر أدلة كافية لاعتبارها جريمة أشد خطورة. وكانت لجنة مناهضة التعذيب قد عبرت عن مخاوفها إزاء التقارير التي تفيد بأن المدعين العامين، وفي بعض الأحيان القضاة أنفسهم، يتجاهلون ادعاءات تعرض المتهمين للتعذيب أو يغلغون هذه الملفات باعتبارها لا تمثل جرائم خطيرة.⁴⁰⁸ وعلى سبيل المثال، في ما يخص المغرب، أشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى قلقها، فأكدت أن "ضباط الشرطة يلاحقون، في أحسن الأحوال، بتهمة ارتكاب عنف أو بتهمة الاعتداء والضرب، لا بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب، وأن العقوبات الإدارية والتأديبية المتخذة ضد الضباط المعنيين لا تتناسب، فيما يبدو، وفقاً للبيانات التي قدمتها الدولة الطرف، مع جسامة الأفعال المرتكبة."⁴⁰⁹

إن مقتضيات المجلة الجزائية التونسية التي تجرم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمكن القضاة من فرض عقوبات خطيرة، بما في ذلك عقوبات السجن المطول. ولكن، مخالفةً للمعايير الدولية، والتي يلاحق فيها المسؤولون عن هذه الانتهاكات، نادراً ما تكون العقوبات التي تفرض عليهم مناسبة لجسامة الجرائم المرتكبة. ويعزى السبب في ذلك إلى أمرين. أولهما أن هؤلاء الأشخاص يدانون بجرائم أقل خطورة، كالاعتداء بالعنف بدلاً من التعذيب، والتي تحمل عقوبة أقل. وثانيهما أن القضاة قد استخدموا في بعض الحالات صلاحياتهم الواسعة، تبعاً للفصل 53 من المجلة الجزائية من أجل تخفيف العقوبة المفروضة. على سبيل المثال، حتى بعد تعديلات سنة 2011 على جريمة التعذيب، كان بمقدور الشخص المدان بالتعذيب للمرة الأولى (في حال لم يعان الضحايا من البتر أو الكسر أو الإعاقة الدائمة) أن يواجه عقوبة سجن من ثماني سنوات تخفف إلى عقوبة معلقة من 6 أشهر. علاوةً على ذلك، لا يفترض بالقضاة أن يسندوا هذا التخفيف إلى أي عوامل موضوعية كدرجة المشاركة والذنب للمتهم مع الجريمة. نتيجةً لذلك، خفت محكمة الاستئناف العسكرية في قضية بركات الساحل العقوبات الأولى من أربع وثلاث سنوات إلى سنتين، من دون توفير أي تفسير منطقي لدعم هذا القرار ورغم التأكيد على ذنب المتهم بارتكاب ما يعدّ تعذيباً.

تتطلب بعض أحكام المجلة الجزائية أنه في الظروف المشددة، يجب فرض عقوبة أشد خطورة. ولكن، ليس من الواضح ما إذا كانت العوامل المشددة المدرجة للتعذيب (الفصل 101) والاختطاف (الفصل 237) تمتد على التداعيات النفسية الخطيرة الناجمة عن هذه الأفعال. يشير الفصل 101 مكرر إلى التعذيب الذي ينتج عنه "بتر عضو أو كسر أو تولدت عنه إعاقة دائمة" في حين أن الفصل 250 يتضمن "الإعاقة الجسدية أو مرض الضحية". بالإضافة إلى ذلك، يخضع الأشخاص المدانين بموجب الفصل 103 لعقوبة أقل في الحالات التي ترتبط فيها الأفعال "بالتهديد بالعنف" دون ارتكابه من دون الأخذ بعين الاعتبار التداعيات النفسية للتهديدات.

يتعين على السلطات التونسية اتخاذ التدابير التالية:

- 1) ضمان أن جميع الأحكام التي تجرم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تضمن عقوبات دنيا وقصوى تتناسب مع خطورة الجريمة وتتماشى مع سياسة العقوبات للجرائم الأشد خطورة في القانون التونسي؛
- 2) إرساء مبادئ توجيهية للنيابة العامة تتطلب ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كجرائم أشد خطورة بموجب القانون الجنائي المحلي وليس كجرائم أقل خطورة تحمل عقوبات أقل؛
- 3) ضمان أن العوامل المشددة في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينتج عنها عقوبة أشد خطورة وأن العوامل المشددة تتضمن نتائج جسدية ونفسية خطيرة، بما في ذلك إصلاح الفصول 101 ثالثاً، 237، و103.

407 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، موريشوس، وثيقة الأمم المتحدة رقم 15 UN Doc. CAT/C/MUS/CO/3، حزيران/يونيو 2011، الفقرة 8.

408 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، المكسيك، وثيقة الأمم المتحدة رقم 11 UN Doc. CAT/C/MEX/CO/5-6، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 16؛ الاتحاد الروسي، وثيقة الأمم المتحدة رقم 11 UN Doc. CAT/C/RUS/CO/5، كانون الأول/ديسمبر 2012، الفقرة 7؛ تركيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 7 UN Doc. CAT/C/TUR/CO/3، كانون الثاني/يناير 2011، الفقرة 7.

409 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية: المغرب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 21 UN Doc. CAT/C/MAR/CO/4، كانون الأول/ديسمبر 2011، الفقرة 16.

ت. تطبيق المحكمة للقانون الدولي

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

يقرّ دستور سنة 1959 بسيادة القانون الدولي على القانون المحلي، ولكنه يلتزم الصمت في ما يتعلق بوضعية القانون الدولي في ما يتعلق بالدستور.⁴¹⁰ ينص الفصل 20 من دستور سنة 2014 بوضوح على أنّ المعاهدات الموافق عليها من قبل المجلس النيابي والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدنى من الدستور. لا تصبح المعاهدات نافذة إلا بعد المصادقة عليها.⁴¹¹

لا ينص دستور سنة 1959 على ما إذا كانت المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها تونس قابلة للتطبيق مباشرة في المحاكم الوطنية. كما يلتزم دستور سنة 2014 بدوره الصمت حيال هذه القضية.

في ما يتعلق بالتقرير الدوري الخامس الخاص بتونس والمتعلق بالالتزام الدولية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان توضيح كيفية إعمال الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويقضي الفصل بأن المعاهدات "أقوى نفوذاً من القوانين"، كما طلبت اللجنة التوضيح عما إذا تم الاحتجاج بأحكام العهد مباشرة أمام المحاكم أو السلطات الإدارية.⁴¹² وفي إطار الرد على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، أعلنت السلطات التونسية أنه "حال بدء نفاذ المعاهدة الدولية، عن طريق قانون بالموافقة ومرسوم بالتصديق، تحتل المعاهدة الدولية مكانتها في النظام القانوني الوطني وتصبح مصدر قانون إلزامي وأقوى نفوذاً"، واحترام القاعدة "فرض على الجميع" بما فيها القضاة والسلطات الإدارية. وعليه، إن "القاضي ملزم بمراعاة المعاهدات وتطبيقها حالما تصبح جزءاً لا يتجزأ من التشريع الجاري به العمل". وكذلك، "يسهر القاضي التونسي، والقاضي الإداري كذلك، على احترام الحقوق التي تكرسها الاتفاقيات الدولية".⁴¹³

في ما يتعلق بتطبيق المحاكم القضائية مباشرةً الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أشارت السلطات التونسية إلى "الموقف التقليدي" الذي يعتبر أن أحكام المعاهدات الدولية المصادق والموافق عليها لا ترتب التزامات إلا على الدول الأطراف فيها، وبالتالي لا يمكن الاحتجاج بها مباشرة أمام الهيئات القضائية الوطنية. "تخلت المحاكم القضائية تدريجياً عن موقفها التقليدي، قضت من جهتها، في مسائل مختلفة، بإمكان احتجاج المتقاضين مباشرة بالصكوك الدولية، بما فيها الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان".⁴¹⁴ أشار الرد إلى أحكام مختلفة بدءاً من عام 1994 من المحاكم العادية حول قضايا قانونية عائلية، والمحكمة الإدارية لدعم ذلك.⁴¹⁵ وعلى الرغم من عدم وجود أي عائق دستوري أمام التطبيق المباشر للصكوك الدولية التي تم التوقيع والمصادقة عليها، في الأغلبية الكبيرة للقضايا الجرمية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لم يقدم القضاة على ذلك. في الواقع، بدأ القضاة في هذه الدعاوى غير راغبين في اللجوء إلى المعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس أو القانون الدولي العرفي كمصدر ثانوي للتوجيه في تفسير التشريعات المحلية.

وكان لذلك التقاعس تظمينات خاصة بالنسبة إلى ضحايا التعذيب، نظراً إلى غياب جريمة التعذيب حتى سنة 1999 والتعريف غير الملائم للتعذيب منذ العام 1999.

⁴¹⁰ دستور سنة 1959، الفصل 32.

⁴¹¹ دستور سنة 2014، الفصل 67.

⁴¹² اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، قائمة المسائل التي ينبغي تناولها عند النظر في التقرير الدوري الخامس المقدم من تونس، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/TUN/Q/5، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، السؤال 1.

⁴¹³ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ردود الحكومة التونسية على قائمة المسائل (UN Doc. CCPR/C/TUN/Q/5) التي ينبغي تناولها عند النظر في التقرير الدوري الخامس المقدم من تونس (UN Doc. CCPR/C/TUN/5)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 25، Add.1، UN Doc. CCPR/C/TUN/Q/5، شباط/فبراير 2008، الرد على السؤال 1.

⁴¹⁴ المرجع نفسه.

⁴¹⁵ ذكر الرد الدعاوى التالية أمام المحاكم العادية: القضية رقم 34179 بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2000 في المحكمة الابتدائية بتونس؛ القضية رقم 7602 بتاريخ 18 أيار/مايو 2000 في المحكمة الابتدائية بتونس؛ الحكم رقم 7286 المؤرخ في 2 آذار/مارس 2001 في محكمة التعقيب؛ القضية رقم 53/16189 بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2003 في المحكمة الابتدائية بمنوبة؛ القضية رقم 120 بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2004؛ في محكمة الاستئناف بتونس. كما ذكر الرد أيضاً الدعاوى التالية أمام المحكمة الإدارية: القضية رقم 2193 بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1994 في المحكمة الابتدائية؛ القضية رقم 18600 بتاريخ 14 نيسان/أبريل في المحكمة الابتدائية؛ القضية رقم 3643 بتاريخ 21 أيار/مايو 1996 في المحكمة الابتدائية؛ القضية رقم 13918 بتاريخ 13 أيار/مايو 2003 في المحكمة الابتدائية؛ القضية رقم 16919 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1999 في المحكمة الابتدائية.

عدم تطبيق المحاكم المحلية للقانون الدولي: القضية رقم 74937 – بركات الساحل

في هذه القضية، اعتقل 244 ضابطاً في الجيش وخضعوا للتعذيب في سنة 1991. تقدم بعض الضحايا بشكوى جنائية سنة 2011. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ما يتعلق بالوقائع والإجراءات القانونية في القسم أ.2.1 أعلاه.

ورغم ما عاناه الضحايا من التعذيب الشامل في هذه القضية، قيّد حاكم التحقيق ما جرى بجرم أقل وفقاً لمنصوص الفصل 101 (الاعتداء بالعنف) خلافاً للتعذيب. وقد استند ذلك إلى واقع أن التعذيب قد وقع سنة 1991، قبل إدخال جريمة التعذيب في القانون الجنائي. أكدت المحكمة الابتدائية العسكرية على المقاربة التي اعتمدها حاكم التحقيق في حكمه. ولم يؤت على أي إشارة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك مصادقة تونس عليها، ولا حظر التعذيب كقضية بموجب القانون الدولي العرفي.

في الحالات التي يشار إليها إلى القانون الدولي في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يفترق القضاة إلى الإحاطة بالمعايير ذات الصلة وفهمها.

قلة المعرفة والإحاطة بالقانون الدولي من قبل المحاكم المحلية: القضية رقم 71191

تتعلق هذه القضية بحوادث قتل وإصابة بعض الأشخاص إبان الثورة سنة 2011. أعلنت المحكمة الابتدائية العسكرية بتونس في حكمها أنه بموجب "القانون المقارن والدولي" التقاعس في ما يتعلق بالجرائم سيكون أمراً كافياً لإشراك مسؤولية "كبار قادة البلاد، بمن فيهم الرئيس".⁴¹⁶ ولم يؤت على ذكر أي معايير أو اجتهادات دولية دعماً لهذه النتيجة. وعلى حد ما هو مفصل أدناه (القسم ز.2.1) لا يشكل ذلك إعلاناً تاماً للمسؤول الأعلى بموجب القانون الدولي. وفي وقت لاحق من الحكم، أشارت المحكمة العسكرية إلى "اتفاقية هافانا" قبل ذكر أحكام عدة من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وهي وثيقة قانونية اعتمدها المؤتمر الثامن للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين في هافانا. ورغم الإشارة إلى هذه المقتضيات، لم تطبقها المحكمة عند النظر في مسؤولية المتهم.⁴¹⁷

في وقت يرحب فيه بنية المحكمة في ذكر المعايير الدولية كمصدر إيجابي للقانون، وفي بعض الجوانب، قد يكون وصف المحكمة للمعايير الدولية يتضمن طابعاً واسعاً نسبياً وملزماً للمعايير، يبقى أن قلة المعرفة بالتفاصيل والفهم قد أدت إلى تردد المحكمة في تطبيق المعايير الدولية أو قد تدفع بها في حالات مستقبلية إلى تجاهل أو إساءة تطبيق المعايير الدولية بطريقة تسيء إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

يعتبر القانون الدولي واضحاً في أنه في الحالات التي تكون الدولة فيها طرفاً في الاتفاقية، يجب أن تسعى للعمل وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، ولا يمكنها التحويل على قانونها الداخلي أو سياساتها لتجنب الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.⁴¹⁸

تكرّس هذه المبادئ في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تعد تونس دولة طرفاً فيها منذ سنة 1971 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1980.⁴¹⁹ تنص المادة 26 من اتفاقية فيينا على ما يلي: "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم

⁴¹⁶ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 900.

⁴¹⁷ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 901.

⁴¹⁸ راجع الأحكام الصادرة عن المحكمة الدائمة للعدالة الدولية ومحكمة العدل الدولية: المجتمعات المحلية اليونانية البلغارية؛ الرأي الاستشاري 1930، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، المجموعة ب، رقم 17، ص. 32؛ معاملة المواطنين البولنديين وغيرهم من أصل بولندي أو لغة بولندية في إقليم دانزيغ، الرأي الاستشاري، 1932، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، المجموعة أ، رقم 44، ص. 24؛ المناطق الحرة في سافوي العليا ودائرة جيكس، الحكم، 1932، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، المجموعة أ، رقم 46، ص. 167؛ وشكوى محكمة العدل الدولية، تطبيق التزام التحكيم بموجب القسم 21 من اتفاق المقر الرئيسي للأمم المتحدة الصادر في 26 حزيران/يونيو 1947 (قضية بعثة 12 (1988)، PLO)، في 2-31، الفقرة 47.

⁴¹⁹ المادة 26 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، 1155، سلسلة اتفاقيات الأمم المتحدة 331، انضمت إليها تونس بتاريخ 23 حزيران/يونيو 1971، دخلت حيز التنفيذ بتاريخ

تنفيذها بحسن نية". وتبعاً للمادة 27 من اتفاقية فيينا، "لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة".

وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 31، إلى المادتين 26 و27 من اتفاقية فيينا عند النظر في طبيعة الالتزامات المطلوبة من الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبخاصة، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على ما يلي: "إن التزامات العهد عموماً والمادة 2 منه خصوصاً ملزمة لكل دولة طرف إجمالاً". وأكملت أن هذا الالتزام يمتد إلى "كل سلطات الحكومة"، أيضاً كان مستواها.⁴²⁰ إضافةً إلى ذلك، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه "ومع أن الفقرة 2 من المادة 2 من العهد تتيح للدول الأطراف فيه أعمال الحقوق المعترف بها طبقاً لإجراءاتها الدستورية المحلية، فإن المبدأ ذاته يطبق لمنع الدول الأطراف من أن تحتج بأحكام القانون الدستوري أو بغير ذلك من جوانب القانون المحلي لتبرير عدم وفائها بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة أو عدم تنفيذها تلك الالتزامات".⁴²¹

في ملاحظاتها الختامية حول توغو، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء بيان الدولة "بأنه لا تُتاح للقاضي في توغو حالياً أي نصوص قانونية لقمع التعذيب ولا يوجد بالتالي أي مثل لحكم في هذا الصدد،" كما تشعر اللجنة "بالقلق إزاء معلومات تفيد بعدم تمكن أي محكمة إلى حد الآن من تطبيق أحكام الاتفاقية مباشرة، حتى في حالة إثبات أدلة أمام القاضي على ارتكاب أعمال تعذيب، بسبب عدم وجود نصوص تجرّم الجناة وتعاقبهم." وفي توصياتها، ذكرت اللجنة الدولة الطرف، وفقاً للمادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، بأنه "لا يجوز لطرف في المعاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة".⁴²²

في هذا السياق، تسلط الصكوك الدولية الضوء على دور المحاكم المحلية في تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، شددت مبادئ بنغالور بشأن التطبيق المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان أن على المحاكم المحلية أن تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان في الحالات التي يكون فيها القانون المحلي غير مؤكد أو غير تام.⁴²³

ينص إعلان سينغفي على ما يلي: "يتعين على القضاة استعلام أنفسهم عن الاتفاقيات الدولية، والصكوك المتعلقة بمعايير حقوق الإنسان، والسعي إلى تنفيذها وفق الحدود التي تنص عليها دساتيرهم وقوانينهم الوطنية".⁴²⁴ ينص التعليق على مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي، والذي يتضمن معيار بقاء القضاة على اطلاع بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان على ما يلي: "لا تمارس الصلاحيات الممنوحة للقاضي فقط بما يتوافق مع القانون المحلي، بل تمارس كذلك، في إطار الحد الأمثل الذي يسمح به القانون المحلي، بطريقة تمثل لمبادئ القانون الدولي المعترف بها في المجتمعات الديمقراطية الحديثة".⁴²⁵

أشارت النتائج والتوصيات المتعلقة بالندوة حول التطبيق الوطني للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1992 إلى الطبيعة الملزمة للميثاق الأفريقي وواقع أن القوانين المحلية لا يمكن أن تفيد كعذر للفشل في الوفاء بالتزام تنص عليه الاتفاقية.⁴²⁶ وأشارت أيضاً إلى أنه في حال نشوب نزاع بين الميثاق والقانون الوطني، يسود النص الوارد في الميثاق.⁴²⁷ كما أشارت الاستنتاجات والتوصيات أيضاً إلى أنه يتعين على المحاكم الوطنية أن "تنظر في الالتزامات الدولية التي تتعهد بها الدولة سواء أدرجت أم لم تدرج في القانون المحلي لغايات إزالة الغموض

27 كانون الثاني/يناير 1980.

420 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 4.

421 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 4. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية، ليبيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/LBY/CO/4/CRP.1، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007، الفقرة 8.

422 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية، توغو، وثيقة الأمم المتحدة رقم 11 UN Doc. CAT/C/TGO/CO/2، الفقرة 11.

423 أمانة الكومنولث، تقرير الندوة القضائية حول التطبيق المحلي لمعايير حقوق الإنسان الدولية، بنغالور، الهند، 1988، أعيدت طباعته "مبادئ بنغالور بشأن التطبيق المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان"، نشرة قانون الكومنولث 1988، 14، ص.1196.

424 إعلان سينغفي (مسودة الإعلان العالمي لاستقلال القضاء)، المبدأ 40.

425 مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي، المبدأ 6.4، والتعليق (مجموعة النزاهة القضائية / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2007)، ص. 137. راجع قرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي 2006/23، 2007/22.

426 الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالندوة حول التطبيق الوطني للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الأنظمة القانونية الداخلية في أفريقيا، نظم في تشرين الأول/أكتوبر 1992 في بانجول، غامبيا من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالاشتراك مع معهد راول والنبرغ بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني، السويد، تشرين الأول/أكتوبر 1992. أعيد طباعته في تقرير النشاط السنوي للجنة الأفريقية 1992-1993، ACHPR/RPT/6th، الفقرة 1 (ج).

427 الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالندوة حول التطبيق الوطني للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الأنظمة القانونية الداخلية في أفريقيا، الفقرة 1 (ب).

أو عدم الشك من الدساتير الوطنية والقوانين المكتوبة أو غير المكتوبة.⁴²⁸ تنص المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، كما اعتمدها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سنة 2003، على أن "تكفل الدول حصول المسؤولين والقضائيين على التعليم والتدريب اللازمين ومعرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في القانون الوطني والدولي" وأن لكل شخص الحق في الحصول على الانتصاف عن انتهاكات الميثاق الأفريقي أمام المحاكم الوطنية المختصة.⁴²⁹ وقد قطعت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان شوطاً إضافياً إذ وجدت أن الأحكام العامة للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تفرض فعلياً التزاماً مباشراً على المحاكم المحلية لضمان إنفاذ حقوق الاتفاقية ضمن النظام القانوني المحلي.⁴³⁰

ينص الدستور التونسي بوضوح على سيادة القانون الدولي على التشريع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، لا يتضمن الدستور أي بند يمنع المحاكم من التطبيق المباشر للاتفاقيات المصادق عليها. وقد أكد رد السلطات التونسية على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان سنة 2008 على عدم وجود أي عائق دستوري أمام التطبيق المباشر للمحاكم المحلية للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها.

في الواقع، في حال تحولت الاتفاقيات المصادق عليها، على حد ما فسره الوفد التونسي، إلى مصدر قانون ملزم بشكل أكبر، في هذه الحالة يفترض بالجميع بمن فيهم المحاكم الالتزام بهذه القاعدة، ويتعين على المحاكم أن "تضمن احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية"، يبدو أن الوفد كان يعني فعلياً أن المحاكم في تونس ملزمة بحكم القانون التونسي بتطبيق جميع الاتفاقيات المصادق عليها بشكل مباشر. وتدعم هذه المقاربة بقرارات من المحاكم الإدارية والعادية منذ سنة 1994 طبقت المعايير الدولية مباشرة في إجراءات محلية معينة. وفي ذلك دليل على إمكانية اعتماد مقاربات مشابهة في القضايا الجنائية، والقضايا المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من الشؤون الدستورية.

وأيضاً، تدل القضايا المرفوعة منذ الثورة سنة 2011 على قلة الإحاطة والمعرفة حيال المضمون الدقيق للمعايير الدولية في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبالتالي تدعو الحاجة أمام القضاة لتلقي المعلومات الملائمة والدورية حول هذه المعايير، ويفترض بالقضاة أن يبقوا على اطلاع بالتطورات ذات الصلة.

على ضوء ما سبق وذكر، توصي اللجنة الدولية للحقوقيين باتخاذ التدابير التالية:

- 1) تكريس التعديلات التشريعية بصراحة لضرورة تطبيق المحاكم للاتفاقيات المصادق عليها مباشرة في الإجراءات القانونية المحلية، وفي الحالات التي تتوافر فيها تفسيرات عدة للحكم القانوني المحلي، يعتمد التفسير الذي يناسب التزامات تونس القانونية الدولية، وفي حال وقوع نزاع بين القانون المحلي والالتزامات الدولية، تسود الالتزامات الدولية؛
- 2) ضمان المجلس الأعلى للقضاء تقديم معلومات وتدريب مستمر للقضاة حول القانون الدولي والمعايير الدولية؛
- 3) يجب اعتماد مدونة سلوك قضائية تنص على إبقاء القضاة على اطلاع بالتطورات ذات الصلة في ما يتعلق بالقانون الدولي والمعايير الدولية.

ث. عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

ينص الفصل 132 مكرر من مجلة الإجراءات الجزائية التونسية على ما يلي: "لا يمكن تتبع من حكم ببراءته من جديد لأجل نفس الأفعال ولو تحت وصف قانوني آخر."

من الممكن إعادة النظر في القضية التي بت الحكم فيها إذا ما توافرت أدلة جديدة. ولكن، لا ينطبق هذا الحكم إلا

⁴²⁸ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالندوة حول التطبيق الوطني للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في الأنظمة القانونية الداخلية في أفريقيا، الفقرة 4 (ب). راجع أيضاً نتائج مؤتمر بانكوك القضائي حول التطبيق المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، اللقاء من 23 إلى 25 آذار/مارس 2009، وحضرها القضاة من كمبوديا، وماليزيا، والفلبين، وسريلانكا، وتايلاند، فضلاً عن مراقبي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والفلبين، الفقرتان 1 (ب) و(ج).

⁴²⁹ المبادئ والمبادئ التوجيهية حول الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا.

⁴³⁰ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى الموناسيد أريانو وأخرون ضد تشيلي، الحكم الصادر في 26 أيلول/سبتمبر، 2006، الفقرة 124. راجع أيضاً محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى هليودورو البرتغال ضد بنما، الحكم الصادر في 12 آب/أغسطس 2008، الفقرة 180؛ المسؤولية الدولية لإصدار وتطبيق القوانين بما ينتهك الاتفاقية (المادتين 1 و2 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)، الرأي الاستشاري OC-14/94 في 9 كانون الأول/ديسمبر 1994، المجموعة أرقم 14، الفقرة 35؛ ودعوى بوبس وأخرون ضد باربادوس، حكم 20 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007، الفقرة 113.

في حال كان الدليل الجديد يصب في مصلحة المتهم.⁴³¹ بحكم القانون، يمكن إعادة النظر في القضية إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو قدمت وثائق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق أن تثبت براءة المحكوم عليه أو أن تبين أن الجريمة المرتكبة أقل خطورة من الجريمة التي حوكم من أجلها. يخول حق طلب إعادة النظر لكتاب الدولة وحده بعد أخذ رأي مدعيين عموميين لدى مصلحة الحكام ومستشارين لدى محكمة التعقيب يعينهما رئيسها الأول.⁴³²

إذا قرّر حاكم التحقيق أو دائرة الاتهام أن لا وجه لتتبع متهم فلا يمكن إعادة تتبعه من أجل نفس الفعل إلا إذا ظهرت أدلة جديدة. وتعدّ من الأدلة الجديدة تصريحات الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يتسن عرضها على حاكم التحقيق أو دائرة الاتهام، ويكون من شأنها إمّا تقوية الأدلة التي سبق اعتبارها غير كافية وإما إدخال تطورات جديدة على الأفعال بما يساعد على كشف الحقيقة.⁴³³ وطلب استئناف التحقيق لظهور أدلة جديدة من خصائص وكيل الجمهورية أو المدعي العمومي دون سواهما.⁴³⁴

يقدم دستور سنة 2014 استثناءً لمبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم في سياق "نظام العدالة الانتقالية". ينص الفصل 148 (9) من الدستور على ما يلي: "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن". (مع العلم أن مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم مشمول بحجية اتصال القضاء).

لا يبدو نطاق القضايا الواقعة تحت "نظام العدالة الانتقالية" واضحاً من الفصل 148 (9) من دستور سنة 2014. ولكن، الاستثناء المنصوص عليه في الفصل 148 (9) وارد أيضاً في الفصل 42 من القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها (قانون العدالة الانتقالية) ووفقاً له لا يمكن معارضة الملفات التي تحيلها لجنة الحقيقة والكرامة إلى وكيل الجمهورية بمبدأ اتصال القضاء. طبقاً لهذا القانون، يمكن ملاحقة قضايا القتل العمد، والتعذيب، والاعتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري وحالات الإعدام من دون ضمانات المحاكمة العادلة أمام الدوائر المتخصصة التي تتكون من قضاة مدربين في مجال العدالة الانتقالية، بصفة محاكم ابتدائية داخل محاكم الاستئناف.

تحال القضايا من قبل هيئة الحقيقة والكرامة التي تنشأ بموجب قانون العدالة الانتقالية نفسه. لا يوضح قانون العدالة الانتقالية كيف تعمل هذه الدوائر، وكيف سيرتبط عملها بعمل الهيئة. وعلى وجه الخصوص، لا بد من التأكيد على ما إذا كان من الممكن، إلى جانب القضايا التي تحال إلى الدوائر من قبل الهيئة، أن يقصد الضحايا هذه الدوائر مباشرة. كما ليس من الواضح أيضاً ما إذا كانت الدوائر المتخصصة مختصة فقط في البيت بالانتهاكات التي ارتكبت بين 1 تموز/يوليو 1955 وحتى يوم إقرار القانون، الأمر الذي يعكس ولاية هيئة الحقيقة والكرامة وما إذا كانت ستعمل لفترة زمنية ثابتة، كما هي حال الهيئة، (وولايتها أربع سنوات قابلة للتجديد عاماً إضافياً).⁴³⁵

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم منصوص عليه في المادة 14 (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقاً للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد." وتتص صكوك إقليمية أخرى لحقوق الإنسان على أحكام مشابهة.⁴³⁶

ينص المبدأ 26 (ب) من مجموعة مبادئ الإفلات من العقاب على ما يلي:
وكون الفرد قد حوكم في وقت سابق لارتكابه جريمة جسيمة بموجب القانون الدولي لا يمنع من ملاحظته

⁴³¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 277.

⁴³² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 278.

⁴³³ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 121.

⁴³⁴ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 121.

⁴³⁵ القانون عدد 53 لسنة 2013، المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الفصل 8.

⁴³⁶ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 8 (4)؛ البروتوكول رقم 7 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 4؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 19 (1)؛ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ رقم 8.

قضائياً فيما يتعلق بنفس التصرف إذا كان الغرض من الإجراءات السابقة هو إعفاء الشخص المعني من المسؤولية الجنائية، أو إذا لم تكن هذه الإجراءات قد نُفذت بصورة مستقلة أو نزبهة وفقاً لقواعد الإجراءات القانونية الواجبة المعترف بها في القانون الدولي، بل نُفذت، في ظروف الحالة، بطريقة تتنافى مع نية تقديم الشخص المعني للمحاكمة.⁴³⁷

كما ينص نظام روما الأساسي التابع للمحكمة الجنائية الدولية على استثناء مشابه في ما يتعلق بالجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.⁴³⁸

بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين من خلال اللغة الواردة في المادة 14 (7)، لكي ينطبق مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم، يجب أن يصدر حكم نهائي في الإجراءات الجنائية.⁴³⁹ وفي ما يتعلق بالإجراءات "النهائية" فقد نظر في هذه المسألة في ما يتعلق بالمادة المعادلة في البروتوكول رقم 7 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويؤكد التقرير التفسيري للبروتوكول رقم 7 أن القرار يكون نهائياً "إذا اكتسب وفقاً للتعبير التقليدي قوة القضية المحكمة. وتكون هي الحال كذلك، عندما تكون قطعية، أي عندما لا تتوافر أي سبل انتصاف أخرى عادية، أو عندما تكون الأطراف قد استنفدت هذه الوسائل أو سمحت بانقضاء المهلة من دون القيام بذلك."⁴⁴⁰ وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أكدت أن توقيف الإجراءات من قبل المدعي العام لا تعدّ إدانةً ولا إعفاء.⁴⁴¹

يشير مبدأ عدم المحاكمة مرتين المكرس في المادة 14 (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الصكوك الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان إلى "الجريمة" التي يحاكم عليها الشخص ويعفى أو يدان، على خلاف الوقائع التي تشكل الجرم. وبالتالي لا يتضمن أي معلومات بشأن الحالة التي يحاكم فيها الفرد نفسه لجريمة مختلفة تتبع من الوقائع نفسها. ومن الاستثناء على التركيز على الجريمة عوضاً عن الوقائع أو السلوك هي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تشير إلى "السبب نفسه"⁴⁴² ونظام روما الأساسي الذي ينص في المادة 20 (1) منه على ما يلي: "لا يجوز، إلا كما هو منصوص عليه في هذا النظام الأساسي، محاكمة أي شخص أمام المحكمة عن سلوك شكل الأساس لجرائم كانت المحكمة قد أدانت الشخص بها أو برأته منها."

وقد اعتمدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذه المقاربة الأوسع نطاقاً عند تفسير المادة 4 من البروتوكول رقم 7 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: "المقاربة التي تشدد على الطبيعة القانونية للجريمتين تقييدية لجهة حقوق الأفراد، فإذا حصرت المحكمة نفسها بإيجاد أن الشخص قد جرت ملاحظته لجرائم لها تصنيف قانوني مختلف، تكاد تقوض الضمانة [...] بالتالي، ترى المحكمة أن المادة 4 من البروتوكول رقم 7 يجب أن تفهم على أنها تحظر الملاحقة أو المحاكمة لجريمة ثانية طالما أنها تتبع من وقائع مماثلة أو وقائع هي نفسها جوهرياً."⁴⁴³ عند تطبيق هذا الاختبار، رأت المحكمة أن عليها أن "تشدد على تلك الوقائع التي تشكل مجموعة من الظروف الوقائية الملموسة التي ترتبط بالمدافع نفسه والمتصلة ببعضها بالزمان والمكان، ويجب إثبات وجودها لضمان الإدانة أو الإجراءات الجنائية."⁴⁴⁴

في التعليق العام رقم 32، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في نطاق مبدأ عدم المحاكمة مرتين وأشارت إلى أنه: "لا يُثار الحظر الوارد في الفقرة 7 من المادة 14 إذا قامت محكمة أعلى بإبطال الإدانة وأمرت بإعادة. وعلاوة

⁴³⁷ المبدأ 26 (ب)؛ راجع أيضاً المبدأ 22 من المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب وفيه: "ينبغي للدول أن تعتمد وتنفذ ضمانات ضد أي انتهاك للقواعد من قبيل تلك المتعلقة بالتقادم، والعفو، وحق اللجوء، ورفض تسليم الأشخاص، ومبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين، وواجب الطاعة، والحصانات الرسمية، والتوبة، واختصاص المحاكم العسكرية ومبدأ عدم جواز عزل القضاة، على نحو يُعزز أو يُسهّم في الإفلات من العقاب."

⁴³⁸ المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي، المادة 20 (3).

⁴³⁹ دعوى شويزر ضد الأوروغواي (66/1980) (R.16/66)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (12) ICCPR, A/38/40 تشرين الأول/أكتوبر 1982) 117 في الفقرة 18.2

⁴⁴⁰ التقرير التفسيري للبروتوكول رقم 7 الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الفقرة 22، تستشهد بالاتفاقية الأوروبية للصلاحيات الدولية للأحكام الجنائية. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على هذا التعريف. راجع على سبيل المثال دعوى هاكا ضد فنلندا، رقم 758/11، الحكم، الفقرة 43؛ ودعوى نيكيتين ضد روسيا، رقم 50178/99، الحكم، الفقرة 37.

⁴⁴¹ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: دعوى ماركوس ضد كرواتيا، رقم 4455/10، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى، 27 أيار/مايو 2014، الفقرة 120؛ سميرونوفا وسميرونوفا ضد روسيا (القرار)، رقم 46133/99 و48183/99، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ وهاروتيونيان ضد أرمينيا (القرار)، رقم 34334/04، 7 كانون الأول/ديسمبر 2006.

⁴⁴² الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 8 (4). في دعوى لويزا تامايو ضد البيرو، 17 أيلول/سبتمبر 1997، المجموعة ج رقم 33 الفقرة 66، أشارت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى الفرق بين الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأشارت إلى أن مصطلح "السبب نفسه" مصطلح واسع لصالح المتهم.

⁴⁴³ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: سيرغي زولوتوخين ضد روسيا، رقم 14939/03، الحكم، الفقرتان 82-81؛ هاكا ضد فنلندا رقم 758/11، الحكم، الفقرة 41.

⁴⁴⁴ سيرغي زولوتوخين ضد روسيا، رقم 14939/03، الحكم، الفقرة 84.

على ذلك، لا يمنع هذا الحظر استئناف محاكمة جنائية تبررها ظروف استثنائية مثل، العثور المحاكمة على أدلة لم تكن متاحة أو معروفة عند صدور حكم البراءة.⁴⁴⁵ يقر البروتوكول رقم 7 للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بقيود مماثلة على نطاق مبدأ عدم جواز المحاكمة عن الجريمة نفسها مرتين من خلال المادة 4 (2) التي تقر أن المبدأ "لا يمنع إعادة فتح القضية بما يتوافق مع القانون والإجراء الجزائي للدولة المعنية، في حال توافرت أدلة ثابتة أو جديدة أو وقائع حديثة، أو في حال وجد عيب أساسي في الإجراءات السابقة، والتي قد تؤثر على نتيجة الدعوى".

إضافةً إلى الاستثناء الوارد في المادة 4 (2) من البروتوكول رقم 7، ارتأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية ماركوس ضد كرواتيا، أنه لا بد من قراءة هذا المبدأ بما يتسق مع التزامات الدول الأخرى، لا سيما تلك التي تتطلب ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمعاقبة عليها.⁴⁴⁵ وكانت المحكمة في هذه القضية في إشارة إلى القانون والمعايير الدولية قد سلطت الضوء على أهمية ملاحقة قضايا التعذيب أو المعاملة السيئة، والقتل العمد وجرائم الحروب والعدو، والحدود على الوقت في ما يتعلق بالملاحقة أو المعاقبة في هذه الحالات.⁴⁴⁶ وقد ارتأت المحكمة أنه ومن خلال توجيه تهمة جديدة ضد المستدعي الذي سبق أن تلقى العفو عن الجرائم المرتبطة بالتعذيب والقتل، عملت الدولة بما يتوافق مع واجبها في حماية الحق في الحياة والحق في عدم الخضوع للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة، وبما يتسق مع المعايير الدولية. ولم يعتبر مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم قابلاً للتطبيق.⁴⁴⁷

صحيح أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لا تتضمن أي استثناء صريح على مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم، فقد ارتأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن المبدأ لا يمكن استخدامه لاستبعاد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. في الدعوى المتعلقة بالاختفاء القسري، رأت المحكمة: "بما أن الدعوى ترتبط بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وبالنظر إلى طبيعة الأحداث، قد لا تعمل الدولة على تطبيق قوانين العفو أو تناقش التقادم، وعدم تطبيق المفعول الرجعي على القانون الجنائي، الاتصال بالقضاء، أو مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم أو غيرها من الآليات المشابهة التي تستبعد المسؤولية لإعفاء نفسه من هذا الالتزام."⁴⁴⁸

يعتبر مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم المنصوص عليه في الفصل 132 مكرر من المجلة الجزائية التونسية واسعاً من حيث النطاق. هو لا يمنع ملاحقة المدانين بالجريمة نفسها فحسب بل أيضاً للأفعال نفسها. كما يحد الفصل 132 مكرر أيضاً وإلى حد بعيد من الأساس الذي يمكن بناء عليه إعادة فتح القضية ويسمح بذلك فقط في الحالات التي تعود بالفائدة على المتهم، وليس ضحية الجريمة. لا يوفر أي استثناء واضح في حال وجود عيوب في الإجراءات الأصلية أو على ضوء الالتزام بالملاحقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

نظراً إلى مواطن القصور العديدة في نظام العدالة الجنائية التونسي في الإقدام على الملاحقة الناجحة لحالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل الثورة سنة 2011 وخلالها وما بعدها، وغياب أي استثناءات صريحة على مبدأ عدم المحاكمة عن جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم عن هذه الانتهاكات في الفصل 132 مكرر، ثمة احتمال واضح في الهروب من العدالة بالنسبة لأفراد عدة تمت تبرئتهم من خلال الإجراءات المعيبة.

تهدف الاستثناءات على مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم والمكرسة في دستور سنة 2014 (الفصل 148 (9)) وقانون إرساء العدالة الانتقالية (الفصل 42) إلى تخطي هذه العقبة من خلال رفض الاعتراف بمقبولية الحجج من قبيل الاتصال بالقضاء في حال وضعت القضية ضمن سياق نظام العدالة الجنائية أو أحالتها هيئة الحقيقة والكرامة إلى وكيل الجمهورية. وبما أن هيئة الحقيقة والكرامة مفوضة بإحالة قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى وكيل الجمهورية، يدعم الاستثناء على مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم في هذه الظروف من خلال اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهما تعترفان بالأولوية الممنوحة للالتزام بملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

قد تعيق القيود في القانون التونسي أو الممارسة في ما يتعلق بإعادة فتح الإجراءات الجنائية التي تم تجاهلها

⁴⁴⁵ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: دعوى ماركوس ضد كرواتيا رقم 4455/10، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى، 27 أيار/مايو 2014، الفقرة 128.

⁴⁴⁶ دعوى ماركوس ضد كرواتيا، رقم 4455/10، 27 أيار/مايو 2014، الفقرات 124-138.

⁴⁴⁷ دعوى ماركوس ضد كرواتيا، رقم 4455/10، 27 أيار/مايو 2014، الفقرة 141.

⁴⁴⁸ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: دعوى إيبسن كارديناس وإيبسن بينيا ضد بوليفيا، الحكم الصادر في 1 أيلول/سبتمبر 2010، الفقرة 237 (ب). راجع أيضاً جلمان ضد الأوروغواي، الحكم الصادر في 24 شباط/فبراير 2011، الفقرة 254؛ وباريوس ألتوس ضد البيرو (المؤهلات)، الحكم الصادر في 14 آذار/مارس 2001. المجموعة ج رقم 75، الفقرة 41.

قبل المحاكمة الالتزام بملاحقة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. من الضروري عدم تفسير القيود على إعادة فتح الإجراءات بطريقة تمنع ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى حد ما أكدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في الحالات التي لا تكون فيها الإجراءات نهائية أو لا تنتج عنها تبرئة أو إدانة، لا يمنع مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم، كما هو منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إعادة فتح الإجراءات.

يتعين على السلطات التونسية ما يلي:

1) تعديل الفصلين 132 مكرر و121 من المجلة الجزائية التونسية لينص صراحة على الاستثناءات على مبدأ عدم جواز المحاكمة مرتين على ذات الجرم في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي أو الوطني بما يتماشى مع المبدأ 26 (ب) من المجموعة المستوفاة من مبادئ حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

ج. مبدأ الشرعية

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

ينص الفصل 28 من دستور سنة 2014 على أن العقوبة شخصية ولا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع، عدا حالة النص الأرفق بالمتهم. ويكرس حكم مماثل أيضاً في دستور سنة 1959 (الفصل 13).

ينص الفصل الأول أيضاً من المجلة الجزائية على ما يلي: "لا يعاقب أحد إلا بمقتضى نص من قانون سابق الوضع لكن إذا وضع قانون بعد وقوع الفعل وقبل الحكم البات وكان نصه أرفق بالمتهم فالحكم يقع بمقتضاه دون غيره."

طبق المبدأ المنصوص عليه في الفصل الأول من المجلة الجزائية بشكل واسع على القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في الحالات التي تمت فيها المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تنص على ملاحقة هذه التصرفات جنائياً، ولكن لم يجر تنفيذ هذه الاتفاقيات في القوانين المحلية التونسية. وهذه هي الحال بشكل خاص في ما يتعلق بأفعال التعذيب التي رغم مصادقة تونس على اتفاقية مناهضة التعذيب سنة 1988 لم تجرم بشكل منفصل في المجلة الجزائية حتى سنة 1999.⁴⁴⁹ وكما هو محدد أعلاه، يتردد القضاة في إحالة الدعاوى المحلية إلى القانون الدولي أو تطبيق القانون الدولي عليها. نتيجة لذلك، رأى القضاة أنه في ما يتعلق بأفعال التعذيب المرتكبة قبل سنة 1999، يجب أن تتم ملاحقتها تحت الجرائم الأقل خطورة السارية في ذلك الوقت كالفصلين 101 أو 103 من المجلة الجزائية، والتي تعاقب بعقوبة قصوى بالسجن مدة 5 سنوات.⁴⁵⁰ أما طلبات المحامين في النظر في الأعمال تحت جريمة "التعذيب" فقد تبين أنها تخالف مبدأ عدم رجعية القوانين.

للجوء إلى مبدأ عدم رجعية القوانين من قبل المحاكم المحلية: القضية رقم 74937 (المحكمة الابتدائية) ورقم 20416 (محكمة الاستئناف) – بركات الساحل

تمحورت هذه القضية حول اعتقال وتعذيب 244 ضابطاً في الجيش سنة 1991. تفصل الوقائع والإجراءات القانونية بمزيد من التفاصيل في القسم أ.1.2.

عند النظر في مسألة ما إذا كانت المحكمة الابتدائية العسكرية تتمتع بصلاحيحة الاستماع إلى الدعوى، نظرت المحكمة في التهمة المذكورة والإجراء المتبع.⁴⁵¹ لاحظت المحكمة أنه عندما افتتح حاكم التحقيق التحقيق بدأ بدراسة ما إذا كانت الجريمة تبتعداً للفصل 101 مكرر والفصل 32 من المجلة الجزائية قد ارتكبت. ولكن، عاد حاكم التحقيق في ما بعد لينظر في الوقائع في ما يتعلق بالفصل 101 من المجلة الجزائية على أساس أن الفصل 101 مكرر لم يشكل جزءاً من القانون التونسي إلا سنة 1999 في وقت جرت فيه الأحداث سنة 1991. وأكدت المحكمة على المقاربة التي اتخذها حاكم التحقيق في إشارة إلى مبدأ لا جريمة إلا بنص كما

449 القانون عدد 89 لسنة 1999 المؤرخ في 2 أوت (أب/أغسطس) 1999.

450 تناقش هذه الجرائم بمزيد من التفاصيل أعلاه في القسم أ.2-1.

451 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة في تونس، القضية رقم 74937، ص. 41.

هو منصوص عليه في الفصل 1 من المجلة الجزائية⁴⁵² لم تأت المحكمة على ذكر المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو واقع أن تونس قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب قبل سنة 1991.

الاستئناف

عند الاستئناف، طالب محامو القائمين بالحق الشخصي أن تنأى المحكمة بنفسها لأن الجرائم المذكورة كانت جرائم تعدّ تعذيباً وغيره من الجرائم الأخرى بموجب القانون الجنائي. صحيح أن المحكمة دحضت الطلب على أساس أن القائمين بالحق الشخصي لا يتمتعون بحق تقديم أي أفكار ومعلومات حول الطبيعة الجرمية للوقائع، أعنت أنها سنثبت أن التفكير القانوني كان خاطئاً في أي حال.⁴⁵³

في ما يتعلق بالادعاء أن الوقائع تعدّ تعذيباً، أشارت المحكمة إلى أن الدولة التونسية قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب في 11 تموز/يوليو 1988، وكاتفاقية فهي تمثل التزاماً من جانب الدول في تجريم التعذيب ضمن التشريع الوطني. ولكن، أعلنت المحكمة أن اتفاقية مناهضة التعذيب لا تتضمن أي أحكام تنطق بعقوبات محددة يمكن للمحكمة تطبيقها في هذه الحالات. وبما أن الفصل 101 مكرر قد أدخل في القانون الوطني بتاريخ 2 آب/أغسطس 1999، بعد حدوث وقائع القضية، لم يكن من الممكن الاستناد إليه نظراً لمبدأ عدم رجعية القوانين كما هو منصوص عليه في الفصل 1 من المجلة الجزائية.

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012، تمسكت الدائرة العسكرية في محكمة التعقيب بقرار محكمة الاستئناف العسكرية.

اللجوء إلى مبدأ عدم رجعية القوانين من قبل المحاكم المحلية: قضية راشد جيدان

اعتقل راشد جيدان في سنة 1993 لمشاركته المشتبهة في تنظيم اعتداء بالاشتراك مع آخرين ضد مؤتمر التجمع الدستوري الديمقراطي. اعتقل السيد جيدان واثنان آخران في 29 تموز/يوليو 1993 واحتجزا مدة 38 يوماً في مقر وزارة الداخلية، خضعوا خلاله للتعذيب على يد ضباط أمن الدولة تحت الإشراف المباشر لعز الدين جنايا، الذي كان يومها مدير الأمن. تضمنت وسائل التعذيب حسب ما أفادت المزاعم الصدمة الكهربائية، والدجاج المشوي (حيث يعلق الفرد من ركبتيه مع المعصمين مثبتين فوق الساقين)، والحروق بالسجائر، وإحساس الغرق، والإساءة الجنسية، والتعرض للكدمات والرفسات والضرب بالعصي، وسحب الأظافر وسحق الأصابع.

وأجبر السيد جيدان والمحتجزين الآخرين على توقيع أوراق ببيضاء أو اعترافات لم يسمح لهم بقراءتها أو كتابة اعترافات تمت تلاوتها على مسامعهم. مثلوا أمام حاكم التحقيق للمرة الأولى في 4 أيلول/سبتمبر 1993، بعد 48 يوماً من الاحتجاز الانفرادي. ثم أجبر السيد جيدان على أن يقبّع في الاحتجاز قبل المحاكمة إلى حين محاكمته سنة 1996، حين أدين وأنزلت به عقوبة السجن مدة 26 عاماً. وخضع لمزيد من التعذيب إن في الاحتجاز ما قبل المحاكمة أو عند تنفيذه لعقوبته. أطلق سراحه بعد 13 عاماً. وبعد الإفراج عنه، حاول السيد جيدان إعادة فتح قضيته ولكن طلبه قوبل بالرفض.

في 3 حزيران/يونيو 2011، تقدم السيد جيدان بشكوى تعرضه للتعذيب لدى وكيل الجمهورية المسؤول عن المحكمة الابتدائية بتونس ضد ثمانية ضباط من إدارة السجن ومسؤولين كبار من وزارة الداخلية بمن فيهم عبدالله كلال (وزير الداخلية في الفترة بين 1991 و1994) وعز الدين جنايا (مدير أمن الدولة سنة 1991) وعلي سرياتي (المدير السابق للأمن الرئاسي).

فتح وكيل الجمهورية التحقيق في 16 تموز/يوليو 2011 حول تهم الاعتداء بالعنف، بموجب الفصل 101 من المجلة الجزائية. ووفق الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الدولية للحقوقيين مع المحامين في هذه القضية، يعزى السبب في عدم الملاحقة بموجب الفصل 101 مكرر (التعذيب) إلى مبدأ عدم رجعية القوانين، بما أن الأحداث قد جرت سنة 1993.

⁴⁵² المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 41.

⁴⁵³ محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 45-46.

عقدت الجلسة الأولى أمام المحكمة الابتدائية بتونس في نيسان/أبريل 2012. وعلى مدى ثلاث سنوات، تأجلت المحاكمة مراراً بطلب من محامي الدفاع. وبتاريخ 10 نيسان/أبريل 2015، أصدرت المحكمة حكمها وبرأت جميع المدافعين باستثناء الرئيس السابق بن علي الذي حكم عليه غيابياً بخمس سنوات.

اللجوء إلى مبدأ عدم رجعية القوانين من قبل المحاكم المحلية: عبد الرزاق الويني

اعتقل عبد الرزاق الويني وتعرض للتعذيب مرتين إبان نظام بن علي، أولاً سنة 1987 ومن ثم مرة بعد سنة 1991. في سنة 1987، اعتقل السيد الويني على يد مأموري الأمن الوطني ومكثوا في مقر شرطة القرجاني في تونس لثلاثة أيام. من ثم اعتقل في مقر وزارة الداخلية لأربعة أشهر تعرض خلالها للتعذيب وأجبر على التوقيع على اعترافات. مثل السيد الويني أمام حاكم التحقيق العسكري وأدين بتهمة التآمر لتنظيم اعتداء بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية. احتجز السيد الويني مدة 15 شهراً وأعفي عنه في تموز/يوليو 1989. أما الاعتقال الثاني فوقع في سنة 1991 يوم احتجز السيد الويني في مرفق احتجاز بو شوشة حيث تعرض للتعذيب ثانيةً وأجبر على التوقيع على الاعترافات.

في حزيران/يونيو 2011، تقدم السيد الويني بشكوى لدى وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية بتونس. قدمت الشكوى ضد الرئيس السابق بن علي، حبيب عمار (وزير الداخلية السابق) وعبد الرحمن قسمي وزهير رديسي (ضباط أمن الدولة). وجه وكيل الجمهورية تهمة الاعتداء بالعنف ضد المتهمين الثلاث بموجب الفصل 101 من المجلة الجزائية.

في 8 نيسان/أبريل 2015، أدانت المحكمة الابتدائية بتونس بن علي غيابياً وأنزلت به عقوبة السجن خمس سنوات وخطية من 100 ألف دينار. تمت تبرئة كافة المتهمين الآخرين.

قد يكون لتطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين تضمينات لجريمة الاختفاء القسري. في الوقت الحاضر، لا ينص القانون التونسي على جريمة محددة بشكل منفصل بالاختفاء القسري رغم مصادقة تونس على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سنة 2011.

كما أشير إليه في القسم د.1 أعلاه، يحظر الفصل 148 (9) من دستور سنة 2014 التعويل على المبادئ القانونية كادعاءات رجعية القوانين لمنع ملاحقة الأفراد لانتهاكات في سياق "نظام العدالة الانتقالية". لا ينص الدستور سنة 2014 بوضوح على نطاق القضايا الواقعة ضمن هذا الاستثناء، ولا أي حكم محدد حول عدم رجعية القوانين المضمنة في قانون العدالة الانتقالية. ولكن، يمكن أن يصمم الحكم لينطبق على هذه القضايا المتمثلة في "القتل العمد، والتعذيب، والاعتصاب، وغيرها من أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري، والإعدام دون ضمانات المحاكمة العادلة" التي تحيلها هيئة الحقيقة والكرامة إلى وكيل الجمهورية⁴⁵⁴.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

ينص مبدأ الشرعية على إدانة الشخص بجريمة فقط في حال كان تصرفه محظوراً في القانون في وقت حدوث هذه الجريمة. وهو يشمل بعدين: حظر الجرائم الرجعية (لا جريمة بلا نص) وحظر العقوبات الرجعية (لا عقوبة بلا نص). فمن نتائج مبدأ الشرعية أن على الجريمة أن تكون محددة بوضوح في القانون.

يكرس مبدأ لا جريمة بلا نص ولا عقوبة بلا نص في المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي غيره من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان⁴⁵⁵. ونظراً لأهميته، يعدّ المبدأ غير قابل للتقييد⁴⁵⁶.

⁴⁵⁴ القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفصلان 8 و42.

⁴⁵⁵ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 7؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 9؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 15؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 7 (2)؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 22.

⁴⁵⁶ تتضمن المادة 4 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 15 بين الأحكام التي لا يمكن إخضاعها للتقييد. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29، الفقرة 7. وراجع أيضاً المادة 15 (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ المادة 27 (2) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمادة

تنص المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

1. لا يبدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف.
2. ليس في هذه المادة من شيء يخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يشكل جرماً وفقاً لمبادئ القانون العامة التي تعترف بها جماعة الأمم.

تتيح المادة 15 (1) بالتالي للشخص بأن يحاسب على عمل لم يشكل بالضرورة جريمة بموجب القانون الوطني وقت ارتكابه وإن كان قد شكل جريمة بموجب القانون الدولي في تلك الفترة.⁴⁵⁷

عالجت الهيئات الدولية والإقليمية تطبيق مبدأ لا جريمة بلا نص في سياق ملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. على سبيل المثال، عبرت لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية حول إندونيسيا عن مخاوفها حيال "عدم كفاية التدابير الرامية إلى ضمان أن التعديل الثاني لدستور عام 1945، المتعلق بحق عدم المقاضاة بالاستناد إلى قانون رجعي الأثر، لن ينطبق على جرائم مثل التعذيب والجرائم ضد الإنسانية المجرمة بالفعل بموجب القانون الدولي".⁴⁵⁸ وأوصت اللجنة "بضمان التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي مثل التعذيب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت فيما مضى وأن يحاكم مرتكبوها، عند الاقتضاء، في المحاكم الإندونيسية".⁴⁵⁹

وتعد المادة 7 (1) و(2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مشابهة بشكل أساسي للمادة 15 (1) و(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ما يتعلق بمبدأ لا جريمة بلا نص. في قضية كونونوف ضد لاتفيا، ارتأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عدم وجود مخالفة للمادة 7 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما أن جرائم الحرب التي أدين بها مقدم الطلب في المحاكم المحلية في لاتفيا جرائم بموجب القانون الدولي في وقت الجريمة.⁴⁶⁰

في إستونيا، أكدت محكمة استئناف تالين على إدانة شخصين بجرائم ضد الإنسانية ارتكباها سنة 1949 على أساس أن القانون الجنائي وقانون العقوبات الإستونيان، ورغم إقرارها بعد ارتكاب الجرائم المذكورة، ينصان على معاقبة الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن الوقت الذي ارتكبت فيه. كما استندت محكمة الاستئناف الإستونية أيضاً إلى الدستور الإستوني، وتبعاً له تشكل المبادئ المعترف بها عموماً وقواعد القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الإستوني وأشارت إلى أن المادة 7 (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تمنع معاقبة شخص على أفعال تعتبر وقت ارتكابها جرائم وفقاً لمبادئ القانون العام المعترف بها من قبل الأمم المتحدة.⁴⁶¹ ورداً على طلب من المدافعين إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حكمت المحكمة بعدم مقبولية القضية واعتبارها لا أساس لها. وبذلك، فقد أشارت إلى المادة 7 (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأشارت أيضاً: "إلى أن الأفعال المرتكبة وإن اعتبرت مشروعة بموجب القانون السوفياتي في وقت وقوعها، إلا أن المحكمة الإستونية رغم لك تعتبر أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي وقت ارتكابها. ولا ترى المحكمة أي سبب للوصول إلى نتيجة أخرى".⁴⁶²

4 (2) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

457 م. نواك، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: تعليق الحقوق المدنية والسياسية، 1993، ستراسبورغ، منشورات إنجيل، ص. 276 و281. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، دعوى باومغارتن ضد ألمانيا (960/2000)، A/58/40 المجلد 2 (31 تموز/يوليو 2003) 261 (CCPR/C/78/D/960/2000) الفقرات 9.2 إلى 9.5.

458 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية/ إندونيسيا، 22 (2002)، UN Doc. CAT, A/57/44، الفقرة 44 (ج)

459 لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية/ إندونيسيا، 22 (2002)، UN Doc. CAT, A/57/44، الفقرة 45 (و)

460 كونونوف ضد لاتفيا، رقم 36376/04، حكم الدائرة الكبرى، 17 أيار/مايو 2010، الفقرات 199-198 و213. راجع أيضاً بابون ضد فرنسا (رقم 2)، رقم 54210/00 (قرار المقبولية، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2001) "القانون" الفقرة 5؛ ستريليتز، كيسلر وكرنز ضد ألمانيا، رقم 34044/96 و35532/97 و44801/98، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى، 22 آذار/مارس 2001.

461 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، القرار في ما يتعلق بمقبولية الطلب رقم 23052/04 من أوغست كولك والطلب رقم 24018/04 من بيتر كيسلي ضد إستونيا، 17 كانون الثاني/يناير 2006.

462 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، القرار في ما يتعلق بمقبولية الطلب رقم 23052/04 من أوغست كولك والطلب رقم 24018/04 من بيتر كيسلي ضد إستونيا، 17 كانون الثاني/يناير 2006.

وقد ارتأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أنه في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا يمكن استخدام مبدأ عدم رجعية القوانين كإجابة للإفلات من العقاب. في قضية باريوس ألتوس، حكمت المحكمة بما يلي: "لا يمكن القبول بأحكام العفو، وأحكام التقادم وإنشاء إجراءات تهدف إلى إلغاء المسؤولية، لأن القصد منها منع التحقيق ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كالتعذيب والإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفاً، والاختفاء القسري، وهي كلها محظورة لأنها تنتهك الحقوق غير القابلة للتقييد المعترف بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.⁴⁶³ وفي قانونها القضائي اللاحق، أدرجت المحكمة "عدم رجعية القانون الجنائي" ضمن قائمة الإجراءات التي لا يمكن اتخاذها لإلغاء المسؤولية الجنائية.⁴⁶⁴

بالإضافة إلى مبدأ عدم رجعية القوانين، يتطلب مبدأ لا عقاب بلا نص أن تكون العقوبة على الجريمة محددة مسبقاً. ولكن، لم يشكل غياب العقوبات المحددة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عموماً عقبةً بوجه الملاحقة.

على وجه الخصوص، لا تحدد الأنظمة الأساسية لمختلف المحاكم الجنائية الدولية العقوبات الجنائية الدقيقة، بل تنص على نوع العقوبات، وعلى عقوبة قصوى، وعلى الأساس الذي تقرر العقوبة بناءً عليه. على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن العقوبات بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "السجن لعدد محدد من السنوات أقصاها 30 سنة" أو "السجن المؤبد".⁴⁶⁵ وعند تحديد العقوبة على المحكمة أن تأخذ في الحسبان، بين أمور أخرى "خطورة الجريمة والظروف الخاصة للشخص المدان"⁴⁶⁶. أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيحددان العقوبات بالسجن ويلزمان المحكمة "باللجوء إلى الممارسات العامة في ما يتعلق بالعقوبات بالسجن" في محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا عند تحديد مدة العقوبة.⁴⁶⁷ بالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أيضاً "خطورة الجريمة والظروف الشخصية للشخص المدان".⁴⁶⁸

في محاكمة ما بعد الحرب العالمية الثانية لضابط متهم بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، نظرت محكمة التمييز الخاصة بهولندا في مبدأ لا عقوبة بلا نص وتوصلت إلى ما يلي: "هذا المبدأ، لا يحمل طبيعةً مطلقة، بمعنى أن تنفيذه قد يتأثر بمبادئ أخرى مع الاعتراف بها تعني مصالح العدالة على القدر نفسه من الأهمية. لا تحتل هذه المصالح أن تكون الانتهاكات الخطيرة لمبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً والتي أرسى طابعها الجرمي دون شك وقت ارتكابها قابلة للعقاب على أساس غياب تهديد سابق بالعقوبة".⁴⁶⁹

في قضية كونونوف ضد لاتيفيا، المشار إليها أعلاه، حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن: "في الحالات التي لا ينص فيها القانون الدولي على عقوبة لجرائم الحرب بوضوح كافٍ، يمكن للمحكمة المحلية، أن تصحح العقوبة على أساس القانون الجنائي المحلي، إن وجدت المتهم مذنباً".⁴⁷⁰

يمنع الفصل 28 من دستور سنة 2014 والفصل 1 من مجلة الإجراءات الجزائية التونسية معاقبة الأشخاص من دون وجود قانون سابق. وبالتالي فهي تنص على مبدأ عدم رجعية العقوبة خلافاً لعدم رجعية الجرائم. ولكن، تم تفسير الفصل 1 على نطاق واسع من قبل المحاكم ووكلاء الجمهورية.

⁴⁶³ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، باريوس ألتوس ضد البيرو، الحكم المؤرخ في 14 آذار/مارس 2001، الفقرة 41.

⁴⁶⁴ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، غونزاليس مدينا وعائلته ضد الجمهورية الدومينيكية، الحكم المؤرخ في 27 شباط/فبراير 2012، الفقرة 285 (هـ). راجع أيضاً دعوى كونتريراس وآخرون ضد السلفادور، الحكم الصادر في 31 أوت (أب/أغسطس) 2011، الفقرة 185 د. ولقضية ترتبط بحالات الإعدام خارج القضاء والاختفاء القسري، راجع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى لا كانتوتا ضد البيرو، الحكم الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، الفقرة 226. راجع أيضاً لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الإعلان حول التزام الدولة الهايتية في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة إبان نظام جان كلود دوفالبييه، 17 أيار/مايو 2011، متوافرة عبر الرابط <http://www.oas.org/en/iachr/docs/other/Haiti2011.asp>، تمت زيارة الموقع في 24 كانون الثاني/يناير 2016.

⁴⁶⁵ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 77.

⁴⁶⁶ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 78. راجع أيضاً القاعدة 145 من قواعد الإجراءات والأدلة للمحكمة الجنائية الدولية.

⁴⁶⁷ المادة 24 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمادة 23 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

⁴⁶⁸ المرجع نفسه. راجع أيضاً هيئة القانون الدولي، مسودة قانون جرائم ضد السلام وأمن البشرية، 1996، المادة 3، التي تنص على أن الأهم هو أن العقوبة ستكون متناسبة مع "طبيعة الجريمة وخطورتها".

⁴⁶⁹ محكمة هولندا الخاصة في غرافينهاغ (لاهاي) ومحكمة التمييز الخاصة بهولندا، محاكمة هنس ألبين راوتر، الحكم الصادر في 4 أيار/مايو 1948 و12 كانون الثاني/يناير 1949، في هيئة الأمم المتحدة لجرائم الحرب، تقارير القانون لمحكمة مجرمي الحرب، المجلد 14، 1949، ص. 120، متوافرة عبر الرابط: http://www.loc.gov/rr/frd/Military_Law/pdf/Law-Reports_Vol-14.pdf. تمت زيارة الصفحة في 24 كانون الثاني/يناير 2016.

⁴⁷⁰ كونونوف ضد لاتيفيا، رقم 36376/04، الحكم الصادر عن الدائرة الكبرى، 17 أيار/مايو 2010، الفقرة 212.

بموجب القانون التونسي، لا يمكن ملاحقة الأفعال أو الامتناع عن الأفعال المعترف بها كجرائم بموجب القانون الدولي إلا في حال كرسست أيضاً بهذه الصفة بموجب القانون المحلي. لا استثناء على مبدأ عدم الرجعية منصوص عليه في القانون أو مقبول في المحاكم التونسية في الحال التي يكون فيها الفعل أو الامتناع عنه "يشكل جرماً وفقاً لمبادئ القانون العامة التي تعترف بها جماعة الأمم"، بما يتوافق مع المادة 15 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد طبق مبدأ عدم الرجعية في الحالات التي قامت فيها تونس بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية ولكن لم تضمنها في قانونها المحلي.

يحظر الفصل 148 (9) من دستور سنة 2014 الاستناد إلى عدم الرجعية في ما يتعلق بالحالات الواقعة ضمن "نظام العدالة الانتقالية". بالحد الذي ينطبق فيه الأمر على القضايا التي تحيلها هيئة الحقيقة والكرامة إلى وكيل الجمهورية بموجب قانون العدالة الانتقالية، يتم الاعتراف بالجرائم التي يمكن إحالتها (القتل العمد، التعذيب، الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري والإعدام من دون المحاكمة العادلة) بهذه الصفة ضمن القانون الدولي أو وفقاً لمبادئ القانون العام المعترف بها من قبل مجتمع الأمم.

في حال كان الاستثناء المنصوص عليه في المادة 148 (9) محدوداً بالقضايا التي تحيلها هيئة الحقيقة والكرامة إلى وكيل الجمهورية، يمكن منع قضايا أخرى من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبخاصة حالات التعذيب والاختفاء القسري من الملاحقة من خلال تطبيق الفصل 1 من مجلة الإجراءات الجزائية.

يتعين على السلطات التونسية اتخاذ التدابير التالية:

- 1) تعديل الفصل 1 من مجلة الإجراءات الجزائية بما يتماشى مع المادة 15 (1) و(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بحيث تكون الأفعال والامتناع عنها التي شكلت وقت ارتكابها جريمة جنائية بموجب القانون الوطني أو الدولي أو اعتبرت جريمة وفقاً لمبادئ القانون العام المعترف بها من قبل مجتمع الأمم قابلة للملاحقة والمعاقبة في الإجراءات الجنائية المحلية؛
- 2) إقرار التعديلات على المجلة الجزائية أو مجلة الإجراءات الجزائية في ما يتعلق بالجرائم الخاصة بالتعذيب لتحديد أنها تنطبق بمفعول رجعي على الأقل إلى التاريخ الذي صادقت فيه تونس على الاتفاقية المعنية (من دون المساس باحتمال إقرار فترة رجعية أطول عملاً بالتعديلات على الفصل 1 من مجلة الإجراءات الجزائية كما هو منصوص عليه أعلاه).

ح. السقوط بالتقادم

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

تسقط الدعوى العمومية فيما عدا الصور الخاصة التي نص عليها القانون بمرور عشرة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن "جناية" و بمرور ثلاثة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن "جنحة".⁴⁷¹ وتقع المخالفات التي استخدمت في ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضمن فئة "الجنح" وبالتالي تخضع لفترة الثلاثة أعوام.⁴⁷²

تسقط الدعوى المدنية بنفس الشروط والأجال المقررة للدعوى العمومية الناتجة عن الجريمة التي تولد عنها الضرر.⁴⁷³ وبالتالي، يتعين على الضحايا الراغبين في المطالبة بالجبر في إجراءات مدنية تقديم الشكوى ضمن مهلة العشر أو الثلاث سنوات.

بعد الثورة سنة 2011، مددت فترة التقادم عن التعذيب من 10 إلى 15 سنة.⁴⁷⁴ عدّل دستور سنة 2014 هذه الفترة حيث حظر سقوط جريمة التعذيب بالتقادم.⁴⁷⁵ "ومدة السقوط بعلقتها كل مانع قانوني أو مادي يحول دون

⁴⁷¹ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 5.

⁴⁷² تشمل الأمثلة الاعتداء بالعنف (الفصل 101 من المجلة الجزائية) الاعتداء على حرية الغير أو العنف أو المعاملة السيئة من قبل الموظف العمومي (الفصل 103 من المجلة الجزائية) وأعمال العنف (الفصلان 218 و219 (إلا في حال تسببت بإعاقة أكثر من 20%).

⁴⁷³ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 8.

⁴⁷⁴ المرسوم عدد 106 لسنة 2011 المؤرخ في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁴⁷⁵ دستور سنة 2014، المادة 23.

ممارسة الدعوى العمومية ما عدا الموانع المترتبة عن إرادة المتهم⁴⁷⁶. لا يعرف المانع القانوني أو المادي في مجلة الإجراءات الجزائية أو في أي نص آخر.

في بعض القضايا التي رفعت منذ الثورة، تم تفسير هذا الحكم بشكلٍ واسع لمنع قضايا التعذيب التي وقعت إبان نظام بن علي من أن تكون محددة بالوقت.

اللجوء إلى السقوط بالتقادم من قبل المحاكم المحلية: بركات الساحل – القضية عدد 74937

في المحكمة الابتدائية، رأت المحكمة العسكرية أن عدم توازن القوى بين الضحايا والمتهمين قد أدى إلى حصانة في القانون والممارسة يتمتع بها المتهم، والتي تعدّ بمثابة "مانع مادي لأسباب الفصل 5 من مجلة الإجراءات الجزائية"⁴⁷⁷.
نتيجةً لذلك، استنتجت المحكمة أن التقادم لا ينطبق إلا بحلول تاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2011، تاريخ مغادرة بن علي لتونس.⁴⁷⁸

محكمة الاستئناف العسكرية

عند الاستئناف، أخذت محكمة الاستئناف العسكرية بعين الاعتبار فترة الثلاث سنوات ولكن أشارت أيضاً إلى الاستثناء المنصوص عليه في الفصل 5 (2) من مجلة الإجراءات الجزائية في حال وقوع "مانع قانوني أو مادي"⁴⁷⁹. وبالنظر إلى النص الأصلي باللغة الفرنسية، استنتجت المحكمة العسكرية أن "المانع المادي" هو أي مانع سار بالفعل أو بالواقع. وأشارت المحكمة إلى أن القانون لا يعرف ما الذي يشكل مانعاً مادياً ولم ينص على أي تفاصيل إضافية.⁴⁸⁰

صحيح أن المحكمة العسكرية قد قبلت عموماً، بأن القانون المدني يمكن أن يعتبر نقطة مرجعية من أجل فهم بعض مفاهيم القانون الجنائي، إلا أنها أكدت أن لا داعٍ لذلك في هذه القضية. كما أشارت المحكمة أيضاً إلى أن مفهوم "القوة القاهرة في القانون المدني تقييدي أكثر من مفهوم "الموانع المادية أو القانونية" لأغراض السقوط بالتقادم. وفقاً للمحكمة، ترك المشرع للمحاكم مهمة تفسير مفهوم "الموانع المادية والقانونية"⁴⁸¹.

ورأت المحكمة العسكرية أنه مما لا نزاع عليه أن الوضع في تونس إبان نظام بن علي قد تميز بانعدام العدالة وبالحكم القمعي. وقد كان الوضع بمثابة "معارف عامة" يتشاركها الجميع، ولا حاجة لإثباتها.

وأشارت المحكمة إلى أن النظام الذي كان سائداً قد منع الأفراد من الحصول على الجبر عن الانتهاكات التي تعرضوا لها على يد الأجهزة الأمنية. كما رأت المحكمة أيضاً أن للنظام القدرة على السيطرة على النيابة العامة. وبالتالي، كان من المستحيل على الأفراد في القضية الحالية الاشتكاء من "الانتهاكات الجسيمة" التي ألحقت بأجسادهم وبسلامتهم الجسدية والنفسية.⁴⁸²

بالإضافة إلى ذلك، أشارت المحكمة العسكرية إلى أن الضحايا إن أرادوا التصرف في هذه القضية كان عليهم المثول أمام المحاكم العسكرية. ولم يكن بمقدور المحاكم العسكرية، في تلك الفترة، أن تقام من دون إذن من وزير الدفاع.⁴⁸³ أيضاً، أشارت المحكمة إلى أن وزير الدفاع يخضع للسلطة المباشرة لرئيس الجمهورية. وقد قيل أن هذا الوضع الإجرائي نفسه يعدّ مانعاً قانونياً.⁴⁸⁴

وقد رأت المحكمة العسكرية أنه نظراً إلى الوضع القائم في تلك الفترة في تونس، لم يكن من الجدوى تقديم

476 مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 5 (2).

477 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 38-40.

478 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 40.

479 محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 48.

480 محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 49.

481 محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 49.

482 محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 50.

483 المرجع نفسه.

484 المرجع نفسه.

شكوى ضد المتهم ضمن مهلة الثلاث سنوات⁴⁸⁵ وقد أشارت المحكمة إلى أن الشكاوى التي قدمت خلال حكم بن علي لم تقض إلى أي نتيجة. وبالتالي، حكمت المحكمة أن السقوط بالتقادم لا ينطبق إلا بعد 14 كانون الثاني/يناير تاريخ "هروب" بن علي من تونس.⁴⁸⁶

يستثنى الفصل 148 (9) من دستور سنة 2014 تطبيق السقوط بالتقادم في سياق الانتهاكات التي تتم ملاحظتها ضمن "نظام العدالة الانتقالية"⁴⁸⁷ بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون العدالة الانتقالية على أن الدعاوى الناجمة عن الانتهاكات المذكورة في الفصل 8 منه لا تسقط بالتقادم. ينص الفصل 8 منه على إرساء الدوائر المتخصصة بالقضايا المرتبطة "بالقتل العمد، والاعتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإعدام دون توفير ضمانات المحاكمة العادلة".

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

يمكن أن تشكل فترات التقادم عائقاً في أمام المساواة وأمام تحقيق حق الضحايا في الانتصاف والجبر. نتيجةً لذلك، تنص اتفاقية عدم قابلية تطبيق قواعد التقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتي تعدّ تونس دولة طرفاً فيها، فترات التقادم في ما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب⁴⁸⁸ تنص المادة 29 من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، و تونس دولة طرف فيه أيضاً، على أن أيّاً من الجرائم الواقعة التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تخضع للتقادم أيّاً كانت أحكامه.⁴⁸⁹

لا يجب استخدام قواعد التقادم للسماح بالإفلات من العقاب في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تلزم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تعدّ تونس دولة طرفاً فيها كل دولة طرف تطبيق نظام تقادم بصدد الاختفاء القسري التدابير اللازمة بحيث تكون "فترة تقادم الدعاوى الجنائية طويلة الأمد ومتناسبة مع جسامه هذه الجريمة" وأن تبدأ عند نهاية جريمة الاختفاء القسري، نظراً إلى طابعها المستمر.⁴⁹⁰ كما تنص الاتفاقية أيضاً على أن "تكفل كل دولة طرف حق ضحايا الاختفاء القسري في سبيل انتصاف فعلي خلال فترة التقادم."⁴⁹¹ ويقتضي تفسير ذلك على أنه يعكس الحكم الوارد في إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والذي وفقاً له يجب تعليق أي فترة تقادم في الوقت الذي لا تتوافر فيه سبل الجبر الفعالة، كما هو منصوص عليه بموجب المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.⁴⁹²

أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أنه ينبغي إزالة معوقات تحديد المسؤولية القانونية، كقصر سريان فترات التقادم.⁴⁹³ وفي ملاحظاتها الختامية المتعلقة بالإكوادور، رحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأحكام الدستور على اعتبار أن التعذيب، والاختفاء القسري، وحالات الإعدام خارج القضاء لا تخضع للتقادم.⁴⁹⁴

كما عبرت اللجنة عن مخاوفها في ما يتعلق بالسلفادور أن التحقيقات في عمليات القتل خارج القضاء خضعت إلى قاعدة التقادم وذلك بالرغم من أن الجناة المحتملين تم تحديدهم⁴⁹⁵. في ما يتعلق بالأرجنتين، أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن "الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية خلال الحكم العسكري يجب ملاحظتها بأكثر

⁴⁸⁵ محكمة الاستئناف العسكرية، القضية رقم 334، ص. 51.

⁴⁸⁶ المرجع نفسه.

⁴⁸⁷ القانون عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء نظام العدالة الانتقالية وتنظيمها، الفصل 9.

⁴⁸⁸ راجع اتفاقية الأمم المتحدة حول عدم قابلية تطبيق قواعد التقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968. انضمت تونس إلى هذه الاتفاقية في 15 حزيران/يونيو 1972.

⁴⁸⁹ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 تموز/يوليو 1998، المادة 29.

⁴⁹⁰ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 8 (1).

⁴⁹¹ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 8 (2).

⁴⁹² إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 17 (2). راجع أيضاً المجموعة المستوفاة من المبادئ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان عبر مكافحة الإفلات من العقاب، وثيقة الأمم المتحدة رقم (2005)، المبدأ 23. راجع أيضاً، اللجنة الدولية للحقوقيين، دليل الممارسين رقم 9، الاختفاء القسري والإعدام خارج القضاء: التحقيق والعقوبة، 2015، ص. 214 إلى 218.

⁴⁹³ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18.

⁴⁹⁴ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الإكوادور، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/53/40، المجلد 1 (1998) 43 في الفقرة 280.

⁴⁹⁵ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، السلفادور، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/58/40 المجلد 1 (2003) 61 في الفقرة 84 (7).

قدر ممكن، مع قابلية للتطبيق بالعودة بالزمن قدر الإمكان لتقديم الجناة للعدالة.⁴⁹⁶

وكانت لجنة مناهضة التعذيب قد أعلنت في مناسبات عدة أنه لا يجوز تطبيق التقادم في ما يتعلق بالتعذيب.⁴⁹⁷ وأعلنت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه لا يجوز تطبيق قوانين التقادم في حالات التعذيب.⁴⁹⁸

تؤكد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر والمجموعة المستوفاة لمبادئ مكافحة الإفلات من العقاب على أن قوانين التقادم لا تنطبق على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي.⁴⁹⁹ بالنسبة إلى الانتهاكات التي لا تعتبر جرائم بموجب القانون الدولي، تعلن المجموعة المستوفاة لمبادئ الإفلات من العقاب عن عدم سريان التقادم في القضايا الجنائية خلال الفترة التي لا توجد فيها سبل تظلم فعال و"لا يمكن الاحتجاج بالتقادم، عند انطباقه، في دعاوى المدنية أو الإدارية التي يرفعها الضحايا للمطالبة بجبر الضرر الملحق".⁵⁰⁰ وتؤكد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر أن في هذه الحالات ينبغي ألا تكون قوانين التقادم "تقييدية دون مبرر".⁵⁰¹

وتعتبر اجتهادات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واضحة بأنه لا يمكن للدولة اللجوء إلى قوانين التقادم لتفويض التزامها بالتحقيق ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.⁵⁰²

في قضية باريوس ألتوس أكدت المحكمة على أنه "لا يمكن القبول بأحكام العفو، وأحكام التقادم وإنشاء إجراءات تهدف إلى إلغاء المسؤولية، لأن القصد منها منع التحقيق ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كالتعذيب والإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفاً، والاختفاء القسري، وهي كلها محظورة لأنها تنتهك الحقوق غير القابلة للتقييد المعترف بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".⁵⁰³

ترحب اللجنة الدولية للحقوقيين بإلغاء قوانين التقادم في الدستور التونسي في ما يتعلق بجريمة التعذيب، على اعتبار أن ذلك متوافق مع المعايير الدولية.

يجب اعتبار عديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كجرائم خطيرة بموجب القانون التونسي وبالتالي يجب أن تخضع لفترة تقادم من عشر سنوات. ولكن، تعد أحكام عديدة تستخدم في الواقع لملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان على أنها جرائم بسيطة وتخضع لفترة الثلاث سنوات بما في ذلك جرائم مرتبطة بالتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة التي تمت ملاحقتها بموجب الفصول 101، و103، و218 و219 من المجلة الجزائية.

منذ الثورة سنة 2011، تبين بعض الاجتهادات التابعة للمحاكم الابتدائية العسكرية ومحاكم الاستئناف رغبة في تطبيق تفسير أوسع للاستثناء الخاص بقوانين التقادم في بعض القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

496 الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الأرجنتين، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/CO/70، 5 ARG، تشرين الثاني/نوفمبر 2000، القسم ج. راجع أيضاً الملاحظات الختامية حول كرواتيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 4 UN Doc. CCPR/C/HRC/CO/2، تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الفقرة 10 إذ أوصت اللجنة كرواتيا بـ"ضمان وقف تطبيق قانون التقادم على فترة النزاع كي يتسنى المضي في مقاضاة مرتكبي حالات التعذيب والقتل الخطرة".

497 لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، فقرة 40. راجع أيضاً الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: المغرب، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/58/44 (2003) 46، الفقرة 126 (و) و127 (د)؛ تركيا، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 46 UN Doc. A/58/44 (2003) 46، الفقرة 123 (ج)؛ وتشيلي، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 28 UN Doc. A/59/44 (2004) 28، الفقرة 57 (و). في ما يتعلق بسلوفينيا، عبرت اللجنة عن قلقها حيال فترة التقادم الخاصة بالتعذيب وأشارت أيضاً إلى أن "فترة التقادم المتعلقة بأعمال المعاملة السيئة غير التعذيب قصيرة جداً". الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: سلوفينيا، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 44 UN Doc. A/58/44 (2003) 44، الفقرة 115 (ب) و116 (ب). في ما يتعلق بنفوزيلا، رحبت لجنة مناهضة التعذيب بأحكام الدستور التي أعلنت أن العمل لمعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان لا تخضع للتقادم، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/58/44 (2002) في الفقرة 76 (ج).

498 المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الادعاء ضد أنتو فورونزيجا القضية رقم 10، IT-95-17/1-T، كانون الأول/ديسمبر 1998، الفقرة 157. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عبد الصمد يمن ضد تركيا، رقم 32446/96، الحكم الصادر في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، الفقرة 55. راجع أيضاً قضية إزكي ضد تركيا، رقم 42606/05، الحكم الصادر في 23 تموز/يوليو 2013، الفقرة 73.

499 المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 6. مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 23.

500 مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 23.

501 المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 7.

502 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، المونابيد أريالانو وأخرون ضد تشيلي، الحكم، 26 أيلول/سبتمبر 2006، الفقرة 151. راجع أيضاً محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الأخوة غوميز باكوارى ضد البيرو، الحكم 8 تموز/يوليو 2004، الفقرات 149-151؛ التجار التسعة عشر ضد كولومبيا، الحكم الصادر في 8 تموز/يوليو 2004، الفقرة 263؛ بولاسيو ضد الأرجنتين الحكم الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2003، الفقرة 116؛ وغوميز لوند وأخرون (غيريلا نو أراغالا) ضد البرازيل، الحكم الصادر في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ص. 171.

503 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى باريوس ألتوس ضد البيرو، الحكم، 14 آذار/مارس 2001، الفقرة 41.

اختلفت أسباب تعليق قوانين التقادم في حالتين، مع اعتماد محكمة الاستئناف العسكرية استثناءً واسعاً نظراً إلى عدم قدرة المتهم على رفع الدعوى أيام نظام بن علي. وقد استندت إلى عدم القدرة على رفع الدعوى ضد الأجهزة الأمنية وسيطرة وزير الدفاع والرئيس على نظام المحكمة العسكرية. ويبقى أن يتبين ما إذا كانت المحاكم ستطبق هذا المنطق على القضايا الأخرى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك منها غير الخاضعة لنظام المحاكم العسكرية ويتورط فيها المسؤولون العموميون على المستوى الأدنى.

كما يرحب بإلغاء فترة التقادم للقضايا الواقعة ضمن الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية بما أن هذه الجرائم تعنى بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولكن، لا يبدو واضحاً النطاق التي يمدد فيها الفصل 148 (9) ذلك إلى الجرائم الأخرى التي لا تعد انتهاكات جسيمة أو القضايا الأخرى المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تحال إلى الدوائر المتخصصة بموجب المادة 8 من قانون إرساء العدالة الانتقالية.

يتعين على السلطات التونسية القيام بالخطوات التالية:

- 1) ضمان عدم السماح بالإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نظراً لتطبيق فترات التقادم ولهذه الغاية:
 1. التشريع لضمان عدم تطبيق أي قوانين تقادم على انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل جريمة بموجب القانون الوطني أو الدولي، بما في ذلك أفعال التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السينة، والاختفاء القسري، وعمليات القتل خارج القضاء، والاحتجاز التعسفي المطول، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة، في ما يتعلق بالإجراءات الجنائية والشكاوى المدنية أو الإدارية باسم الضحايا؛
 2. في حال تم الاحتفاظ بقوانين التقادم رغم ذلك في ما يتعلق بحالات الاختفاء القسري، يجب أن تكون الفترة
 3. طويلة، تبدأ بعد الإحاطة بمصير الضحية وتوضيح الوقائع المحيطة بالاختفاء، ويجب أن تعلق خلال الفترة التي لا تتوافر فيها سبل الانتصاف الفعالة؛
 4. ضمان أن القضايا المتعلقة "بنظام العدالة الانتقالية" كما ينص عليها الفصل 148 (9) من دستور عام 2014 محددة بشكل ملائم في القانون ويمتد إلى ملاحقة القضايا السابقة المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

خ. مسؤولية الرؤساء والأوامر العليا

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

1. مسؤولية الرؤساء

- يحدد الفصلان 32 و33 من المجلة الجزائية المسؤولية الجنائية للشركاء في الجريمة، وفقاً للفصل 32 يعدّ مشاركاً:
- الشخص الذي أُرشد لارتكاب الجريمة أو تسبب في ارتكابها بعطياً أو وعود أو تهديدات أو تجاوز في السلطة أو النفوذ أو خز عيالات أو حيل إجرامية؛
 - الشخص الذي مع علمه بالمقصد المراد الحصول عليه أعان على ارتكابه بأسلحة أو آلات أو غير ذلك من الوسائل التي من شأنها الإعانة على تنفيذ الفعل؛
 - الشخص الذي مع علمه بالمقصد المذكور أعان فاعل الجريمة على الأعمال التحضيرية أو المسهلة لارتكابها أو على الأعمال التي وقعت بها الجريمة.

و عملاً بالفصل 33، يعاقب المشاركون في الجريمة بالعقاب المقرر لفاعلها.

بالإضافة إلى ذلك، يجرم القانون عدد 48 لسنة 1966 يتعلق بجريمة الامتناع المحضور "كل من امسك عمداً عن منع فعل موصوف أما بجناية أو بجنحة واقعة على جسم الشخص وكان قادراً على منعه بفعله الحالي دون خشية خطر على نفسه أو على الغير"⁵⁰⁴. يعاقب بخمسة أعوام سجنًا وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار.

⁵⁰⁴ القانون عدد 48 لسنة 1966 يتعلق بجريمة الامتناع المحضور، الفصل 1.

قبل ثورة سنة 2011، نادراً ما تمت ملاحقة كبار ضباط إنفاذ القوانين والمسؤولين الأمنيين لأفعال يقوم بها الموظفون تحت إمرتهم. ولكن، منذ الثورة، تم التعويل على المقترضات المذكورة أعلاه لإدانة عدد صغير من مسؤولين رفيعي المستوى لقتل وإصابة الأشخاص خلال الثورة.

مسؤولية الرؤساء في الاجتهادات القضائية التونسية: القضية رقم 71191 (المحكمة الابتدائية الخاصة بالمحكمة العسكرية الدائمة في تونس)

تشمل القضية رقم 71191 حوادث منفصلة عدة وقعت بين 12 و13 كانون الثاني/يناير من سنة 2011 في تونس وفي بعض البلدات والمدن المحيطة. بالإجمال، قتل 8 أفراد وأصيب آخرون لم يحدد عددهم.

وإلى جانب إدانة الجناة الأساسيين (راجع أعلاه) نظرت المحكمة أيضاً في مسؤولية المشاركين وهم سبعة مسؤولون حكوميون وأمنيون كبار، بمن فيهم الرئيس زين الدين بن علي ووزير الداخلية رفيق القاسمي. وقد برئ مسؤول أمني كبير، مدير في الحرس الوطني.

رأت المحكمة أنّ مفهوم "المشارك" في القانون التونسي يقوم على مبدئين: أولاً الفرق بين الرئيس والمشارك، وثانياً كيف ترتبط مسؤولية المشارك بالرئيس بـ "استعارة الجرم".⁵⁰⁵

بن علي (الرئيس)

عند تحديد المسؤولية الجرمية لبن علي، ارتأت المحكمة أنه قد وفر الوسائل المصممة لقتل المسؤولين الأمنيين، ولو لم تذكر أي أدلة دعماً لهذا الاستنتاج.⁵⁰⁶ توصلت المحكمة إلى أن أفعاله تندرج ضمن الفصل 32 (1) و(2) وتصنف ضمن سوء استعمال بن علي للسلطة.

وقد أعلنت المحكمة أنه في "القانون المقارن والدولي" يكفي الامتناع عن توقيف الجريمة لإشراك مسؤولية "قادة الدولة الكبار، بمن فيهم الرئيس".⁵⁰⁷

لم تذكر أي تفاصيل إضافية ولم يستشهد بالقوانين الدولية أو المقارنة لدعم هذه النتيجة.

أشارت المحكمة إلى البنية الهرمية لقوات الأمن الداخلي، مؤكدة أن بن علي كان العضو الأعلى في قوات الأمن الداخلي والضباط يمثلون لأوامره. وقد ثبتت إدانته كمشارك في القتل العمد ومحاولة القتل تبعاً للفصول 32، و59، و205 من المجلة الجزائية.⁵⁰⁸

وفي الفقرة الأخيرة من الحكم، استشهدت المحكمة بالمبادئ الأساسية لاستعمال القوة.⁵⁰⁹ ولكن، لم تعول المحكمة على هذا النص مباشرة للوصول إلى نتيجة في ما يتعلق بمسؤولية بن علي.⁵¹⁰

رفيق القاسمي (وزير الداخلية)

أشارت المحكمة أولاً إلى أنه، تبعاً للفصل 2 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بقوات الأمن الداخلي، يتلقى أعوان القوى الأمنية الأوامر مباشرة من وزير الداخلية.⁵¹¹ بالإضافة إلى ذلك، تبين للمحكمة أنّ القاسمي كان عضواً ومشرفاً على خلية الأزمات والمراقبة وكان بالتالي واعياً للواقع على الأرض. كما وجدت المحكمة أيضاً أنّ القاسمي قد قدم الذخائر والأسلحة إلى القوات الأمنية من دون تزويدهم بوسائل أقل فتكاً.⁵¹²

⁵⁰⁵ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 896.

⁵⁰⁶ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 899.

⁵⁰⁷ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 900.

⁵⁰⁸ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 900.

⁵⁰⁹ أشارت المحكمة إلى المبادئ الأساسية باعتبارها "اتفاقية لا هافانا"، ما يفترض على ما يبدو أن المبادئ الأساسية هي عبارة عن اتفاقية ملزمة هلافاً لنص قانوني لبن.

⁵¹⁰ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 901.

⁵¹¹ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 901.

⁵¹² لم تتوسع المحكمة في ما إذا كانت الأسلحة والذخيرة قد قدمت تحديداً للتعامل مع التظاهرات وما إذا كانت هذه الأسلحة والذخائر قد قدمت في الماضي. لم تكشف الأدلة المستخدمة لدعم هذه النتيجة من قبل المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 902.

ورداً على حجة القاضي بأنه لم يعط تعليمات واضحة لإطلاق النار على المتظاهرين، ارتأت المحكمة أن هناك "افتراض قوي" بأنه قد حرص وساهم في قتل المتظاهرين.⁵¹³

على أساس ما ذكر أعلاه، خلصت المحكمة إلى أن القاضي مذنب لمشاركته في جرائم القتل العمد ومحاولة القتل، تبعاً للفصل 32 (2) و(3).

محمد الزيتوني شرف الدين (مدير في الحرس الوطني)

أدين المتهم كمشارك رغم أن الجريمة الأساسية لم تحددها المحكمة. تبين أن المتهم لم يشرف على العمليات على الأرض و"مواجهة التظاهرات" بما أن "خليفة الدعم والمتابعة" في مديرية الحرس الوطني ووحدة العمليات المركزية خاضعة لضابط الحرس الوطني. كما وجدت المحكمة أيضاً أن تنفيذ التحقيقات في مقتل المتظاهرين لم تتم ضمن مركزه بما أن الفصل 20 من الأمر عدد 246 لسنة 2007 وضع هذه السلطة ضمن صلاحيات قائد الحرس الوطني. وقد أعلنت المحكمة أنها لم تنجح في معرفة من يمكن أن يكون المسؤول بموجب الفصل 32 وبالتالي برأت المتهم.⁵¹⁴

مسؤولية الرؤساء في الاجتهادات التونسية: القضية رقم 95646 (المحكمة الابتدائية الخاصة بالمحكمة العسكرية الدائمة في الكاف)

اشتملت القضية رقم 95646 على عدد من الحوادث المنفصلة التي وقعت بين 8 و10 كانون الثاني/يناير 2011 في القصرين، وبين 8 و12 كانون الثاني/يناير في تالة، ويوم 14 كانون الثاني/يناير في القيروان وتاجروين. وفقاً للمحكمة، أوقعت هذه الحوادث 22 قتيلاً و615 جريحاً. ومن بين المتهمين الإثنيتين والعشرين، الرئيس السابق بن علي، ووزير الداخلية السابق رفيق القاسمي، فضلاً عن مسؤولين عن إنفاذ القوانين وموظفين في وزارة الداخلية.⁵¹⁵ يبحث القسم أدناه في المنطق الذي اتبعته المحكمة في ما يتعلق بين علي ورفيق القاسمي الذين ثبتت إدانتهم كمساعدين والمنطق في ما يتعلق بالمسؤولين الخمس الذين تمت تبرئتهم.

بن علي (الرئيس)

بدأت المحكمة بالنظر في مسؤولية المشاركين، بدءاً بين علي. وبذلك، ارتأت المحكمة أن عمليات القتل في تالة والقصرين كانت سابقة التصور والتصميم.

ثم نظرت المحكمة في المسؤولية الجنائية لبن علي كمشارك، تبعاً للفصل 32 من المجلة الجزائية.

وجدت المحكمة أن بن علي قد أنشأ خلية مراقبة في 7 كانون الثاني/يناير 2011 كلفت بمهمة وضع حد للاحتجاج. وفقاً للمحكمة، اتخذت هذه الخلية قرارات زادت من سوء الوضع على الأرض، بما في ذلك من خلال إرسال القوى الأمنية التي أطلقت النار. بالإضافة إلى ذلك، وجدت المحكمة أن مركز بن علي كقائد أعلى لقوات الأمن الداخلي سمح له بالإشراف على "هندسة قمع الاحتجاجات الشعبية".⁵¹⁶ في النهاية، استندت المحكمة إلى منشور صادر في 15 كانون الثاني/يناير 2011 باسم القاضي، بعد مغادرة بن علي يحظر فيه استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين كأساس لافتراض مفاده أن بن علي كان يسمح بهذه الممارسات ولم يعمد إلى توقيفها.

وعليه، أدانت المحكمة بن علي كمشارك في القتل العمد مع سابقة القصد ومشاركته في محاولة القتل مع

⁵¹³ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 903.

⁵¹⁴ القضية رقم 71191، الحكم 925-924.

⁵¹⁵ بالمجموع، أدين سبعة أشخاص كمشاركين في القتل العمد وسابقة القصد ومشاركين في محاولة القتل العمد، تبعاً للفصول 32، 201، 202، 59 و54 من المجلة الجزائية؛ أدين أحد الأفراد بالقتل مع سابقة القصد ومحاولة القتل مع سابقة القصد، تبعاً للفصول 59، 201، 202 و205 من المجلة الجزائية؛ وأدين شخصان بتهمة القتل العمد تبعاً للفصل 205 من المجلة الجزائية، وأدين أحدهما أيضاً بالنقل غير العمد طبقاً للفصل 217 من المجلة الجزائية، وأدين شخصان آخران بالاعتداء العنيف طبقاً للفصل 101؛ في حين تمت تبرئة تسعة من المتهمين.

⁵¹⁶ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، ص. 702.

سابقة القصد تبعاً للفصول 32، 59، 201 و202 من المجلة الجزائية.⁵¹⁷

رفيق القاسمي (وزير الداخلية)

نظرت المحكمة أيضاً في المسؤولية الجنائية لرفيق القاسمي بناء على دوره كمشرف على قوات الأمن الداخلي ومنفذ لأوامر بن علي. درست المحكمة أولاً معرفة القاسمي بالنية الجرمية للمرتكبين الرئيسيين ووجدت أن هذه المعرفة مفترضة بما أنه كان الشخص "في موقع السيطرة على القوى الأمنية".⁵¹⁸

في ما يتعلق بالعنصر المادي للجريمة، ارتأت المحكمة أن وزير الداخلية والعضو في خلية المراقبة، أعطى القاسمي الأوامر في ما يتعلق بتنظيم قوات الأمن الداخلي، وأشرف على عملها، وكلفها بمواجهة التهديدات التي يطرحها المتظاهرون وأرسل لها الوسائل والمعدات للقيام بذلك.⁵¹⁹ كما ناقشت المحكمة أيضاً أن القاسمي لم يعمل على وقف قتل المتظاهرين.

نتيجةً لذلك، وبناء على سوء استعماله للسلطة ومساعدته للمرتكبين الرئيسيين، أدين كمشارك في القتل مع سابقة القصد ومحاولة القتل مع سابقة القصد، طبقاً للفصل 32 (1) و(3) والفصول 59، 201 و202 من المجلة الجزائية.

على سرياطي (مدير عام أمن الدولة)

أدين المتهم بالمساعدة في القتل العمد مع سابقة القصد، طبقاً للفصول 32، 201، و202، ونتيجةً للادعاءات المختلفة، بما في ذلك إحضار القنابل المسيلة للموع من ليبييا، وحضوره الدائم في "خلية الأزمات" في وزارة الداخلية، وكونه معني بالخطط الأمنية، لقمع التظاهرات باستخدام الذخيرة الحية، وأمر مدير السجون "بقتل سجين أو اثنين" لوقف حركة التظاهرات في سجن الناظور.⁵²⁰ في ما يتعلق بالادعاءات، وجدت المحكمة أنه لا يكفي إدانة المتهم لكونه مشارك في القتل العمد مع سابقة التصميم.

برأت المحكمة المتهم على أساس أن لا علاقة تجمعته بوزير الداخلية ولم يكن يعتبر أحد ضباط الأمن الخاضعين له بما أنه كان المدير العام لأمن الرئيس وكبار المسؤولين. وأكدت المحكمة أن حضوره في اجتماعين تم بأمر من الرئيس وليس بمبادرة شخصية منه.⁵²¹

ثم ارتأت المحكمة أنه، ومع افتراض أن المتهم كان واعياً بعملية القتل وحتى وإن لم يتخذ أي عمل لوقف عمليات القتل، لا يمكن اعتباره مسؤولاً بما أنه لا يشكل جزءاً من بنية الأمن، ما كان قد سمح له بالتأثير على عملية صنع القرارات.⁵²²

أحمد فريضة (وزير الداخلية)

اقتصرت التهم بحق وزير الداخلية السابق بالتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإصابات وقتل المتظاهر، محمد قصر اوي، عملاً بالقانون عدد 48 لسنة 66-.

نظرت المحكمة في سلسلة من الوقائع للتأكيد على أن المتهم قد عبر عن رفضه لقتل المتظاهرين. أعلنت المحكمة أن وكيل الجمهورية لم يثبت النية في إلحاق الأذى من خلال الامتناع عن العمل. على العكس، ارتأت المحكمة أن النية تمثلت في عدم إلحاق الأذى بالمتظاهرين.⁵²³

العقيد منصف العجيمي (عقيد في قوات الأمن الداخلي)

أدين المنصف العجيمي، وهو عقيد في قوات التدخل (إحدى وحدات الأمن الداخلي) بالمساعدة والتشجيع

517 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، ص. 703.

518 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، ص. 704.

519 المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، ص. 704.

520 القضية رقم 95646، الحكم، ص. 707.

521 القضية رقم 95646، الحكم، ص. 707.

522 القضية رقم 95646، الحكم، ص. 709.

523 القضية رقم 95646، الحكم، ص. 711.

على القتل العمد مع سابقة القصد لأحد المتظاهرين في 12 كانون الثاني/يناير 2011 (تبعاً للفصول 32، 201 و202 من المجلة الجزائية) باستئناف سياسة القمع التي كان يعتمدها خلفه، قبل تعيينه بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2011 في تالة.

استندت المحكمة، بين أدلة أخرى، على إفادة ثمانية ضباط أمن، وشاهد وثلاثة من المتهمين المشاركين لكي يتبين لها إلى أن المتهم كان يفضل عدم استخدام الأسلحة وعضاً عن ذلك استخدام الوسائل التقليدية لإنفاذ القوانين، بما في ذلك الأجهزة الواقية والغازات المسيلة للدموع.⁵²⁴

الحسين زيتون (رئيس الأمن الوطني في القصرين)

أدين المتهم بمشاركته في محاولة القتل مع سابقة القصد وفي القتل مع سابقة القصد بموجب الفصول 32 (1) و (3)، و59، و201 و202 من المجلة الجزائية على أساس معرفته بالخطأ الأمنية في القصرين، وكان حاضراً وقت إطلاق النار وكلف المتهم المشارك وسام التوتاني بأن يقصد مركز الأمن في حي النور حيث قام الورتتاني عمداً بإطلاق النار على المتظاهرين. توصلت المحكمة إلى أن حضوره وحده ليس كافياً لإدانته. ولم يثبت أن المتهم كان على اتصال بالمسؤولين، ولا حتى بطريقة غير مباشرة.⁵²⁵

منصف قريفة (المدير العام للأمن الرئاسي)

أدين المتهم بالمشاركة في محاولة القتل العمد وفي القتل مع سابقة التصميم (الفصول 32، 59، 201 و202 من المجلة الجزائية) نظراً لحضوره في ساحة الجريمة في القصرين ومعرفته بالنشاطات في المجال المتعلق بقمع المتظاهرين.

حكمت المحكمة أن المتهم وصل فقط إلى مكان ارتكاب الجرائم في اليوم التالي لعمليات القتل ولم يؤد أي دور في الميدان بل اقتصر على تقديم المساعدة اللوجستية والدعم، من دون تحديد أي نوع من الدعم. تبين للمحكمة أيضاً أن المتهم قد خضع لحكام الشرطة، طبقاً للفصل 52 من المرسوم عدد 1160 لسنة 2006 بشأن الوضع الخاص لأفراد الأمن الوطني وقطاع الشرطة الوطنية. قدمت بيانات الشهود المخالفة إلى المحكمة على قضية ما إذا كان المتهم أو غيره في الميدان. أعلنت المحكمة أنها لم تتمكن من رؤية ما إذا كان أي من الأفعال المحددة في الفصل 32 قد ارتكبت على يد المتهم.⁵²⁶

2. الأوامر العليا

يمنح الفصل 42 من المجلة الجزائية الحصانة من الملاحقة الجنائية فينص على أنه لا عقاب على من ارتكب فعلاً بمقتضى نص قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر.

يحد الفصل 46 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بضبط القانون العام الأساسي لقوات الأمن الداخلي في ما يتعلق بالأوامر التي يتلقاها أعوان قوات الأمن الداخلي "من رؤسائهم في نطاق الشرعية القانونية".

تفسير الدفاع لأوامر الرؤساء: القضية رقم 71191

في القضية رقم 71191، نظرت المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة في الفصل 42 من المجلة الجزائية والفصل 46 من قانون قوات الأمن الداخلي.⁵²⁷ بشكل خاص، نظرت المحكمة في ما إذا كان المكلفون بإنفاذ القوانين الذين تبين أنهم أطلقوا النار على المحتجين يستندون إلى الفصل 42 من خلال الجدل على أن الأفعال قد نفذت طبقاً لقانون أو أمر صادر عن السلطة المختصة. رأت المحكمة أن لا القانون عدد 4 لسنة 1969 (يتعلق بتنظيم التظاهرات) ولا القانون عدد 70 لسنة 1982 (بشأن قوات الأمن الداخلي) قد احترما. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة أن المتهم يمكن أن يستفيد فقط من أمر صادر عن سلطة مختصة إذا كان الأمر نفسه

⁵²⁴ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 714-715.

⁵²⁵ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 727.

⁵²⁶ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 731-732.

⁵²⁷ يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ما يتعلق بالقضية رقم 71191 ومنطق المحكمة في ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية لمسؤولي إنفاذ القوانين في القسم ز 1 أعلاه.

قانونياً. وفقاً للمحكمة لا يعني الانصياع للأوامر التبعية العمياء. فيالاقْتباس عن الفصل 46 من القانون عدد 70 لسنة 1982، صرحت المحكمة أن على ضباط الأمن احترام الأوامر "ضمن حدود المشروعية القانونية".⁵²⁸

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

1. مسؤولية الرؤساء

بموجب القانون الدولي، لا تقتصر المسؤولية الجنائية الفردية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على المرتكب المباشر للجرائم ولكن قد تمتد إلى الرؤساء فيما يأمر أو يحرضون على ارتكاب الجريمة أو يتفادون عن اتخاذ الإجراءات الكافية لمنعها أو رفع تقارير بالانتهاكات.

بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تمتد المسؤولية الجرمية لحالات الاختفاء القسري إلى أي شخص "يرتكب جريمة الاختفاء القسري، أو يأمر أو يوصي بارتكابها أو يحاول ارتكابها، أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها".⁵²⁹ بالإضافة إلى ذلك، تمتد المسؤولية الجنائية إلى الرئيس الذي:

(1) كان على علم بأن أحد مرؤوسيه ممن يعملون تحت إمرته ورقابته الفعليتين قد ارتكب أو كان على وشك ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، أو تعتمد إغفال معلومات كانت تدل على ذلك بوضوح؛

(2) كان يمارس مسؤوليته ورقابته الفعليتين على الأنشطة التي ترتبط بها جريمة الاختفاء القسري؛

(3) لم يتخذ كافة التدابير اللازمة والمعقولة التي كان بوسعها اتخاذها للحيلولة دون ارتكاب جريمة الاختفاء القسري أو قمع ارتكابها أو عرض الأمر على السلطات المختصة لأغراض التحقيق والملاحقة.⁵³⁰

تعكس أحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على نطاق واسع مقتضيات الفصل 28 (ب) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالرؤساء غير العسكريين.⁵³¹ يمكن الاطلاع على أحكام مشابهة أيضاً في ما يتعلق بمسؤولية الرؤساء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.⁵³²

أكدت لجنة مناهضة التعذيب أنه "لا يمكن للموظفين الذين يمارسون سلطة عليا بمن فيهم الموظفون العاملون التملص من المساءلة أو الهرب من المسؤولية الجنائية عن التعذيب أو إساءة المعاملة التي يرتكبها المرؤوسون، في حال كانوا يعرفون أو كان عليهم أن يعرفوا بحصول هذا السلوك غير المسموح به في الواقع، أو بأنه كان من المرجح أن يحصل، وعجزوا عن اتخاذ التدابير الوقائية المعقولة واللازمة".⁵³³ وأعلنت لجنة مناهضة التعذيب أنه من الضروري أن تجري سلطات النيابة العامة والسلطات القضائية المختصة والمستقلة والنزيهة تحقيقاً كاملاً في مسؤولية أي موظف من كبار الموظفين، سواء عن التحريض أو التشجيع المباشر على التعذيب أو إساءة المعاملة أم الموافقة عليهما أو السكوت عنهما.⁵³⁴ كما سبق وأشير أعلاه، يعتبر المسؤولون الذين يصدرن أمراً بتنفيذ التعذيب على سبيل المثال بحكم القانون الوطني على أنهم ارتكبوا جريمة عن طريق المشاركة بالمعنى المنصوص عليه في المادة 4 (1) من الاتفاقية.⁵³⁵

نسجاً على المنوال نفسه، أعلنت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ما يتعلق بالمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "من ينتهكون المادة 7، سواء بالتحريض على الأفعال المحظورة أو بالأمر بها أو

⁵²⁸ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 868.

⁵²⁹ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (1) (أ).

⁵³⁰ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (1) (ب).

⁵³¹ ينطبق حكم أوسع قليلاً على القادة العسكريين تتخلى عن الحاجة إلى إثبات أن القائد العسكري مارس مسؤوليته الفعلية وسيطرته على النشاطات المعنية بالجرائم. راجع المادة 28 (أ) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

⁵³² النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (المادة 6) والنظام الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المادة 7).

⁵³³ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 26.

⁵³⁴ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 26.

⁵³⁵ راجع مثلاً وثيقة الأمم المتحدة رقم 10 UN Doc A/HRC/25/60 (نيسان/أبريل 2014)، الفقرتان 48 و50.

بإجازتها أو بارتكابها، يجب اعتبارهم مسؤولين في هذا الشأن⁵³⁶. كما شددت لجنة مناهضة التعذيب في مناسبات عدة على أهمية إخضاع الأفراد في المراكز العليا للمحاسبة⁵³⁷.

تقر المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بمكافحة الفساد بأن "كون الانتهاكات قد ارتكبها موظف أدنى رتبة لا يُعفي رؤسائه من المسؤولية، وخاصة المسؤولية الجنائية، إذا كانوا يعلمون، أو كانت لديهم، في الظروف السائدة آنذاك أسباب تدعوهم لعلم أن هذا الموظف يرتكب أو على وشك أن يرتكب جريمة من هذا القبيل ولم يتخذوا كافة التدابير اللازمة المتاحة لهم لمنع هذه الجريمة أو المعاقبة عليها"⁵³⁸.

وتقرّ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول استخدام القوة بما يلي: "يتعين على الحكومات وأجهزة إنفاذ القوانين ضمان تحميل الرؤساء المسؤولية إن كانوا على علم أو كان ينبغي أن يكونوا على علم بأن المكلفين تحت إمرتهم يلجأون أو سبق أن لجأوا إلى الاستخدام غير المشروع للقوة والأسلحة النارية ولم يتخذوا كافة الإجراءات الواقعة ضمن نطاق صلاحيتهم لمنع أو قمع أو الإبلاغ عن هذا الاستخدام"⁵³⁹.

بموجب الفصل 32 من المجلة الجزائية التونسية، تفسر مسؤولية المشاركة بشكل واسع ويمكن أن يشمل كبار المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يأمرهم، أو يلتمسون، أو يحفزون أو يحرضون على ارتكاب الجريمة. كما تمتد إلى الرؤساء الذين يساعدون ويعاونون المجرمين في الإفلات من العقاب. ولكن، ليس من الواضح ما إذا كان التقاعس عن الإبلاغ عن الموظف للجريمة كافياً ليشمله الفصل 32.

لا تتضمن المجلة الجزائية أي حكم محدد ينص على مسؤولية كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين على مرؤوسيه. بالإضافة إلى ذلك، ينطبق القانون المتعلق بجريمة الامتناع (القانون عدد 6648) على جميع الأشخاص ولا يفرض التزامات محددة على المسؤولين عن إنفاذ القوانين لمنع الجرائم التي ارتكبها المرؤوسون.

وتقدم الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية في القضيتين 71191 و95646 منذ الثورة سنة 2011 صورةً غير واضحة. من جهة، أدانت المحاكم بن علي والقاسمي بالتعويل على تفسير موسع للفصل 32 من المجلة الجزائية، بالإشارة إلى تقاعسهما عن العمل وسكوتهما عن قتل المتظاهرين و"سوء استعمالهما للسلطة". ومن جهة أخرى، يبدو أنه جرى تطبيق تفسير أكثر صرامة للفصل 32 على كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين الذين تمت تبرئتهم ولو أنه قد زعم في بعض الحالات أنهم قد قاموا بأفعال مادية (أمر سرياطي بقتل المساجين) أو كانوا حاضرين عند مقتل المتظاهرين (الحسين زيتون).

ولم تعتمد المحكمة في أي من القضيتين إلى إدراج وتطبيق عناصر مسؤولية القيادة. في القضية رقم 71191، ورغم ذكر المبادئ الأساسية لاستخدام القوة، أعلنت المحكمة أن الامتناع عن العمل وحده يكفي لإشراك مسؤولية "كبار قادة البلاد بمن فيهم الرئيس"، من دون الإشارة إلى المتطلبات العقلية للرئيس (أنه كان على علم أو توافرت لديه أسباب ليُعلم أن مرؤوسه كان يرتكب أو على وشك ارتكاب جريمة) والعمل المطلوب منه لتجنب المسؤولية (أنه لم يتخذ كافة الإجراءات اللازمة والواقعة ضمن صلاحيته لتجنب الجريمة أو المعاقبة عليها).

لضمان الوضوح ومحاسبة كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين وضباط الأمن عن أعمال مرؤوسيه بما يتسق مع المعايير الدولية، يفترض بالسلطات التونسية اتخاذ التدابير التالية:

- 1) تعديل المجلة الجزائية حتى تنص على المسؤولية الجنائية لكبار الكلفين بإنفاذ القوانين الذين كانوا على علم أو توافرت لديهم أسباب ليُحيطوا علماً بأن المرؤوس كان يرتكب أو على وشك أن يرتكب هذه الجريمة ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة ضمن نطاق صلاحيتهم لمنع الجريمة أو المعاقبة عليها.

⁵³⁶ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20: المادة 7، وثيقة الأمم المتحدة رقم 1992 (A/44/40)، الفقرة 13.

⁵³⁷ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية: إندونيسيا، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 22 (UN Doc. A/57/44 (2002)) في الفقرة 43 (أ)؛ راجع أيضاً الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان: صربيا والجبل الأسود، الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والشعوب، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/40 المجلد 1 (2004) في الفقرة 75 (12).

⁵³⁸ المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 27 (ب).

⁵³⁹ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الفقرة 24. مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنع والتقصي الفعالين للإعدام خارج نطاق القانون، وبإجراءات موجزة وتعسفاً، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1989/65 (24 أيار/مايو 1989)، 19 يعلن بجزء منه "ويمكن اعتبار الرؤساء وكبار الموظفين وغيرهم من الموظفين العموميين مسؤولين عن الأعمال التي يرتكبها من يعملون تحت رئاستهم إذا كانت قد اتاحت لهم فرصة معقولة لمنع حدوث هذه الأفعال".

2. الأوامر العليا

بالإضافة إلى المسؤولية الخاصة بالرؤساء عن أعمال مرؤوسيه، يعدّ القانون الدولي واضحاً أيضاً بعدم إفلات المرؤوسين من المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لمجرد أنهم تصرفوا تبعاً لأوامر رؤسائهم.

توضح اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أنّ الأمر من الرئيس أو من السلطة العامة لا يمكنه أن يشكّل مبرراً في الإجراءات الجنائية التي تنتظر فيها هتان الاتفاقيتان.⁵⁴⁰ وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب قد صادقتا وأوصتا بإدراج هذا المبدأ في القانون المحلي.⁵⁴¹

ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التالي: "إن إقدام شخص على ارتكاب فعل تنفيذاً لأمر من حكومته أو من رئيسه لا يعفي هذا الشخص من المسؤولية، ولكن يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار لتخفيف العقوبة".⁵⁴² وتتضمن مجموعة مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب نصاً مماثلاً.⁵⁴³

تنص المادة 33 (1) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية على ما يلي: في حالة ارتكاب أي شخص لجريمة من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، لا يعفى الشخص من المسؤولية الجنائية إذا كان ارتكابه لتلك الجريمة قد تم امتثالاً لأمر حكومة أو رئيس، عسكرياً كان أو مدنياً، عدا في الحالات التالية:

- (1) إذا كان على الشخص التزام قانوني بإطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس المعني،
- (2) إذا لم يكن على الشخص على علم بأن الأمر غير مشروع؛
- (3) إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة.

تقر المبادئ الأساسية لاستعمال القوة بأن الدفاع عن الأوامر العليا لا يمكن أن يعول عليه من قبل المرؤوس "إن كان المسؤولون عن إنفاذ القوانين على علم بأن الأمر باستخدام القوة والأسلحة النارية المؤدي إلى وفاة الشخص أو إصابته الخطيرة كان غير مشروع بشكل واضح وكانت لديه فرصة معقولة لرفض الامتثال له".⁵⁴⁴

وفي هذا السياق، يطرح كل من نظام روما الأساسي والمبادئ الأساسية لاستخدام القوة سؤال ما الذي عدّ أمراً "عدم مشروعية الظاهرة للأمر". في المادة 33 (2)، يقرّ نظام روما الأساسي أنّ الأوامر القاضية بارتكاب الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية هي في حالة عدم مشروعية الظاهرة. وبما أن الجرائم ضد الإنسانية تشمل، من بين سلسلة جرائم أخرى، التعذيب، والقتل، والاختفاء القسري، عندما ترتكب كجزء من الاعتداءات المنتشرة أو النظامية، يمكن القول إن الأوامر بارتكاب هذه الجرائم حتى وإن لم تشكل جزءاً من اعتداءات منتشرة أو نظامية، يجب أن تعتبر غير مشروعية بشكل ظاهر.

يمكن تفسير الفصل 42 من مجلة الإجراءات الجزائية والفصل 46 من القانون عدد 70 لسنة 1982 على أنهما يمنحان عفواً شاملاً لمسؤولية الأفراد الذين يرتكبون الجرائم بناءً على أمر صادر عن أحد رؤسائهم. أما القيدان الوحيدان فيتمثلان في أن يكون الأمر صادراً عن "سلطة مختصة" أو في حالة قوات الأمن الداخلي "في إطار الشرعية القانونية". ومن شأن هذه الأحكام أن تمنح المرؤوسين فرصة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة

⁵⁴⁰ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 2 (3)؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 6 (2). راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 26؛ الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: مصر، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 14 (1994) A/49/44، في الفقرة 89؛ الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: بنما، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 52 (1993) A/48/44، في الفقرة 339؛ السنغال، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 19 (1996) A/51/44، في الفقرة 114؛ الأوروغواي، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 16 (1997) A/52/44، في الفقرة 91 و93؛ موريشيوس، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 15 (1999) A/54/44، في الفقرة 123؛ وبولندا، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 21 (2000) A/55/44، في الفقرتين 88 و93.

⁵⁴¹ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 18. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7، وثيقة الأمم المتحدة رقم (1992) A/44/40، الفقرة 3؛ الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: أرمينيا، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 17 (1996) UN Doc. A/51/44، في الفقرة 97؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان: الإكوادور، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/53/40، المجلد I (1998) في الفقرة 280؛ والملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: السلفادور، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 28 (2000) UN Doc. A/55/44، في الفقرة 158.

⁵⁴² النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المادة 6؛ والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المادة 7.

⁵⁴³ مجموعة مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، 8، E/CV.4/2005/102/Add.1، شباط/فبراير 2005، المبدأ 27 (أ).

⁵⁴⁴ المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الفقرة 26.

لحقوق الإنسان عند الادعاء بأنهم يتصرفون امتثالاً لأوامر رؤسائهم.

صحيح أن المحكمة العسكرية في القضية رقم 71191، قد فرضت قيوداً هامة على هذه الأحكام من خلال الإعلان أن الأمر الصادر عن سلطة مختصة يجب أن يكون "مشروعاً" وأن الأوامر الصادرة عن أعوان قوات الأمن الداخلي يجب أن تكون "في حدود الشرعية القانونية"، يتعين على السلطات التونسية أن توضح الموقف من خلال القوانين منعاً لأن تشكل "الأوامر العليا" سبباً لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب.

لهذه الغاية، يتعين على السلطات التونسية القيام بالخطوات التالية:

- 1) تعديل المجلة الجزائية والقانون عدد 70 لسنة 1982 لضمان عدم تمكن أي فرد مسؤول عن ارتكاب انتهاك جسيم لحقوق الإنسان من الاستناد إلى أمر تلقاه من ضابط أعلى أو سلطة عامة لتجنب المسؤولية الجنائية.

د. اللجوء إلى المحاكم العسكرية

يجب أن يستثني الحكم الخاص بالمحاكم العسكرية الجرائم العادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي. ويجب أن تحدّ صلاحياتهم بالجرائم ذات الطبيعة العسكرية التي يرتكبها الموظفون العسكريون. يبحث هذا القسم في اللجوء إلى المحاكم العسكرية في تونس للاستماع إلى الدعاوى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحقوق الضحايا في هذا النوع من الإجراءات.⁵⁴⁵

1. الإطار القانوني والممارسة الواقعية في تونس

1. اجتهادات المحاكم العسكرية في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

تعدّ صلاحيات نظام العدالة العسكرية التونسي واسعةً وتمتد إلى قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوى العسكرية، والمسؤولون عن إنفاذ القوانين.

صلاحيات المحاكم العسكرية في تونس منصوص عليها في قانون القضاء العسكري. بعد الثورة، عمل المجلس الوطني التأسيسي على تعديل القانون من خلال اعتماد مرسوم القانون عدد 69 لسنة 2011 ومرسوم القانون عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في جويلية (تموز/يوليو) 2011. أدخلت التعديلات بعض الضمانات الإضافية الهادفة لتعزيز العدالة الإجرائية، ووسعت من صلاحيات المحاكم العسكرية.

مدد الفصل 1 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، كما نصح بمقتضى المرسوم عدد 69 لسنة 2011، مادة اختصاص المحاكم العسكرية التي كانت محصورة في السابق "بالجرائم العسكرية" لنطاق أوسع من "القضايا العسكرية".⁵⁴⁶ نصح الفصل 5 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية أيضاً ليوضح أن للمحاكم العسكرية صلاحيات البت في الجرائم العادية المرتكبة على يد العسكر والجرائم العادية المرتكبة ضد العسكر.⁵⁴⁷ نتيجة هذه التنقيحات، تعد اختصاصات المحاكم العسكرية واسعةً وتمتد إلى القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما أنها تشمل:

- 1 - الجرائم المرتكبة في الثكنات أو في المعسكرات أو المؤسسات أو الأماكن التي يشغلها العسكريون لصالح الجيش والقرى المسلحة.
- 2 - الجرائم التي منحت المحاكم العسكرية حق البت فيها بموجب الأنظمة والقوانين الخاصة.

⁵⁴⁵ لمزيد من المعلومات المتعلقة باختصاص المحاكم العسكرية التونسية، وتركيبية واختيار وتعيين القضاة في المحاكم العسكرية، والإجراءات في المحاكم أمام المحاكم العسكرية، وتركيبية ودور المجلس القضائي العسكري، وصلاحيات واستقلالية المدعين العامين العسكريين وقضاة التحقيق، راجع تقرير اللجنة الدولية لحقوقوقيين، استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، الفصل الرابع، متوفر عبر الرابط <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf> 25 كانون الثاني/يناير 2016

⁵⁴⁶ قبل تنقيحه، كان الفصل 1 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية يمنح الصلاحية للمحاكم العسكرية للبت في الجرائم العسكرية. بعد تعديله، لم يعد الاختصاص محصوراً بهذه الجرائم العسكرية بل تضمن قضايا عسكرية. ينص الفصل 1 على ما يلي: تنظر في القضايا العسكرية-1 محاكم ابتدائية عسكرية دائمة بتونس و صفاقس والكاف ويجوز لها عند الضرورة أن تعقد جلساتها بأي مكان آخر؛ 2- محكمة استئناف عسكرية مركزها تونس العاصمة؛ 3- دوائر اتهام عسكرية؛ 4- دائرة تعقيب عسكرية.

⁵⁴⁷ صحيح أنّ هذه الصلاحيات كانت مشمولة في السابق في الفصل 5 (6)، إلا أنها الآن منفصلة في الفصل 5 (6) و (7).

3 - جرائم الحق العام المرتكبة من قبل العسكريين. 548

في أعقاب الثورة سنة 2011، أحييت الأكثرية الساحقة من القضايا المتعلقة بمقتل وإصابة المدنيين من المحاكم العادية إلى نظام القضاء العسكري على أساس الفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 6 أوت (أب/أغسطس) 1982 المتعلق بقوات الأمن الداخلي. تبعاً للفصل 22 من هذا القانون، "تحال على المحاكم العسكرية ذتن النظر القضايا التي يكون أعوان قوات الأمن الداخلي طرفاً فيها من أجل واقعة جرت في نطاق مباشرة العمل ولها مساس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو بحفظ النظام في الطريق العام وبالمحلات العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة وذلك أثناء أو اثر الاجتماعات العامة والموكب والاستعراضات والمظاهرات والتجمهر."

القيود على الحق في الانتصاف القضائي من خلال اللجوء إلى المحاكم العسكرية: القضية رقم 74937 - بركات الساحل

تناولت هذه القضية اعتقال وتعذيب 244 ضابط في الجيش سنة 1991.

في هذه القضية، تقدم بعض الضحايا بشكوى في 11 نيسان/أبريل 2011 أمام حاكم التحقيق رقم 15 في المحكمة الابتدائية بتونس. افتتح حاكم التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس التحقيق بتاريخ 2 أيار/مايو 2011. بعد استدعاء الضباط المتهمين بالمسؤولية عن أفعال التعذيب، تم استدعاء حاكم التحقيق، حسب الادعاءات، إلى اجتماع دعا إليه وزير الدفاع، وطلب منه رفض الصلاحية وإحالة القضية إلى المحاكم العسكرية. صحيح أن حاكم التحقيق بدايةً رفض إصدار هذا الحكم، ولكن في 25 حزيران/يونيو 2011، رفض حاكم التحقيق في النهاية التحقيق في القضية بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2011، أحيل الملف إلى قاضي التحقيق العسكري على أساس الفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 1982.

نظراً إلى التنسيق الشامل بين مديرية أمن الدولة، والإدارة العسكرية المركزية، ووزارة الدفاع في الاعتقال والاحتجاز والتعذيب الذي تعرض له الضحايا، تضمنت الشكوى، من بين جملة شخصيات، وزير الدفاع، المسؤولين من وزارة الدفاع وأعضاء من العسكر.⁵⁴⁹ ولكن، لم يتقدم حاكم التحقيق العسكري بأي تهم ضد هؤلاء الأفراد.⁵⁵⁰

يحد دستور سنة 2014 اختصاص المحاكم العسكرية في الجرائم العسكرية⁵⁵¹ التي بموجب مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية تتضمن العصيان، والفرار، ورفض الانصياع للأوامر، وإهانة المسؤول أو الجيش أو علم الدولة، والتمرد وإساءة استعمال السلطة، والنهب والخيانة والتجسس. ينص دستور سنة 2014 أيضاً على أن اختصاص المحكمة وتركيبها وتنظيمها والإجراءات المتبعة أمامها والنظام الأساسي لقضايتها يضبط بالقانون. لم تعتمد التعديلات التشريعية على مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية حتى الآن.

2. الإجراءات أمام المحاكم العسكرية

كما هو محدد بمزيد من التفاصيل في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين حول استقلال القضاء في تونس،⁵⁵² يقع

⁵⁴⁸ يحدد الفصل 8 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية اختصاص المحاكم العسكرية بسبب الأشخاص المعنيين. بالإضافة إلى تغطية العسكر، يشمل الفصل تلامذة الأكاديميات والمدارس العسكرية، الضباط المتقاعدين حين يدعون للخدمة، الأشخاص الذين يستخدمهم الجيش أو القوة المسلحة أو كل قوة عسكرية مؤلفة بطريقة قانونية للقيام بحرفة ما زمن الحرب أو زمن حالة الحرب أو عند وجود الجيش أو القوة المسلحة في منطقة أعلنت فيها حالة الطوارئ، أسرى الحرب، والمدنيين بصفتهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم أو مشاركين فيها. ينص الفصل 6 المنقح من المجلة على ما يلي: "إذا تعلق التتبع بجريمة حق عام ارتكبت من طرف عسكري خارج الخدمة وشملت طرفاً مدنياً، يجب على وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق لدى المحاكم العادية تفكيك الملف والتخلي عن النظر بالنسبة إلى الطرف العسكري لفائدة المحكمة الابتدائية العسكرية المختصة"

⁵⁴⁹ أدرجت الشكوى الأفراد التالية أسماؤهم: الرئيس السابق بن علي، عبدالله كلال (وزير الداخلية سنة 1991)؛ حبيب بوالعرس (وزير الدفاع سنة 1991)؛ محمد علي غنزوي (مدير الاستخبارات سنة 1991)؛ عز الدين جنيبا (مدير الأمن الوطني سنة 1991)؛ خمسة ضباط من الأمن الوطني (عبد الرحمن بن سالم قسيمي، محمد ناسور البيبي، زهير بن شمدلي رديسي، حسن بن صلاح جلاي وبشير السبيدي)؛ مدير عام الأمن العسكري، محمد هفاياض فرز؛ كبار الضباط العسكريين (الجنرال محمد هدي بن حسن، الجنرال رضا عطار والجنرال محمد شمدلي شريف)؛ النائب العام مدير القضاء السكري محمد غزغز وضباط الشرطة فوزي علوي، مصطفى بن موسى وموسى خلفي.

⁵⁵⁰ ضمّ المتهمون أمام المحكمة الابتدائية العسكرية بن علي، عبدالله كلال، محمد علي غنزوي، عز الدين جنيبا، عبد الرحمن بن سالم قسيمي، محمد الناصر البيبي، زهير بن شمدلي رديسي، حسين بن صالح جلاي، بشير السبيدي.

⁵⁵¹ دستور سنة 2014، الفصل 110.

⁵⁵² تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، الفصل الرابع، متوافر عبر الرابط <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf> تمت زيارة الموقع بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2016

نظام المحاكم العسكرية تحت صلاحية السلطة التنفيذية. وبشكل خاص، تتألف المحاكم العسكرية من أكثرية من الضباط العسكريين في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف.⁵⁵³ أما تعيين القضاة العسكريين والمدنيين فيتم تحت إشراف السلطة التنفيذية.⁵⁵⁴ يعين وكلاء الجمهورية ومساعدوهم وقضاة التحقيق والمستشارون في محكمة الاستئناف العسكرية أو دائرة الاتهام العسكرية بشكل حصري من بين العسكر.⁵⁵⁵

صحيح أن القضاة العسكريين مستقلون عن الهرمية العسكرية، إلا أنهم يخضعون "للقواعد التأديبية العامة"⁵⁵⁶ وتخضع مسيراتهم المهنية وتوظيفهم للسلطة التنفيذية، وبخاصة لوزير الدفاع الذي يشغل منصب رئيس مجلس القضاء العسكري.⁵⁵⁷ يكلف مجلس القضاء العسكري بسير الشأن الوظيفي للقضاة العسكريين وهو يتألف من أكثرية من القضاة العسكريين وعندما ينتصب كمجلس تأديب يتركب من أعضائه من القضاة العسكريين فقط.⁵⁵⁸

تؤدي وظائف الادعاء من قبل وكيل الجمهورية للمحكمة الابتدائية الخاصة بالمحكمة العسكرية الدائمة وأحد مساعديه.⁵⁵⁹ تخضع النيابة العسكرية لسلطة مدير عام القضاء العسكري.⁵⁶⁰

يكلف الوكلاء العسكريين بقيادة الادعاء العام في المحاكم العسكرية من خلال المباشرة بالإجراءات الجنائية وتطبيق القانون بما يتوافق مع القواعد والإجراءات التي تحددها مجلة الإجراءات الجزائية المدنية. بموجب مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، يقوم قضاة التحقيق بالتحقيق وفقاً للإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات الجنائية التونسي.⁵⁶¹ نتيجة لذلك، وكما هو الحال في نظام المحاكم المدنية، لكل محكمة عسكرية، يقرر الوكيل ما إذا كان يقتضي إحالة القضية إلى حاكم التحقيق. يتعين على قضاة التحقيق التحقيق في الوقائع المذكورة في أمر الإحالة فقط، إلا في حال تبينت وقائع جديدة كشفتها التحقيق وتشكل ظروفاً مشددة في ما يتعلق بالجرائم التي تمت إحالتها.⁵⁶²

وفقاً للفصل 38 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، تجري المحاكمة لدى المحاكم العسكرية وللإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات الجنائية التونسية مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية. تكون المحاكمة علنية أمام المحكمة العسكرية إلا أنه يحق للمحكمة أن تقرر إجرائها بشكل سري في كل مرة ترى في العلانية ما يمس بمصلحة الجيش.⁵⁶³ لكن الحكم يصدر علناً في جميع الأحوال.

أدخل المرسوم عدد 69 لسنة 2011 اختصاص استئناف للدعوى التي تقررها المحاكم العسكرية. تنص الفصول 28، 28 مكرر و29 من القانون عدد 69 لسنة 2011 على الاستئناف لدى محكمة الاستئناف العسكرية ومن ثم المراجعة من قبل الدائرة العسكرية في محكمة التعقيب.⁵⁶⁴ لا تعيد الدائرة العسكرية لمحكمة التعقيب النظر في الاستنتاجات الواقعية في الدعوى ولكنها تقرر ما إذا كان القانون قد طبق بشكل صحيح من قبل المحاكم الدنيا بناء على الوقائع.

⁵⁵³ المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 1 أ و ب؛ راجع أيضاً الفصل 10 (2) و (3) من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، كما تم تنقيحها بموجب المرسوم عدد 69 لسنة 2011.

⁵⁵⁴ يعين القضاة المدنيون في المحاكم العسكرية بناء على مرسوم قائم على توصيات وزير العدل ووزير الدفاع (المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 2)؛ يعين القضاة العسكريون بناء على اقتراح من وزير العدل وقرار صادر عن مجلس القضاء العدلي (المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 12).

⁵⁵⁵ مرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 1 (أ).

⁵⁵⁶ تنص مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية على أن القضاة العسكريين يخضعون لقواعد تأديبية عامة. راجع أيضاً المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية (تموز/يوليو) 2011 يتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين، الفصل 19.

⁵⁵⁷ تضبط قائمة المترشحين المرخص لهم في المشاركة في المناظرة من قبل لجنة تحدث في الغرض بقرار من وزير الدفاع الوطني ويترأسها وكيل الدولة العام مدير القضاء العسكري أو من يوبه (المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 10). يعين نظام المناظرة وبرنامجها بقرار من وزير الدفاع الوطني بعد استشارة مجلس القضاء العسكري (المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 11). ينص الفصل 14 من المرسوم عدد 70 لسنة 2011 على تركيبة مجلس القضاء العسكري.

⁵⁵⁸ المرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصول 14، 15 و 17.

⁵⁵⁹ الفصلان 10 و 14 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، كما نقح بموجب المرسوم عدد 69 لسنة 2011.

⁵⁶⁰ الفصل 14 مكرر من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية.

⁵⁶¹ مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، الفصل 24، كما نقح بموجب القانون عدد 69 لسنة 2011.

⁵⁶² مجلة الإجراءات الجزائية، الفصول 47-51.

⁵⁶³ مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، الفصل 40.

⁵⁶⁴ يمكن استئناف أحكام القاضي المنفرد لدى المحاكم الابتدائية العسكرية الدائمة في تونس، وصفاقس، والكاف. يمكن استئناف أحكام هذه المحاكم الثلاثة أمام محكمة الاستئناف العسكرية في تونس. يمكن استئناف قرارات قضاة التحقيق العسكريين أمام دوائر الاتهام العسكرية في محكمة الاستئناف المدنية المختصة.

3. دور الضحايا في المحاكم العسكرية

أدخل المرسوم عدد 69 لسنة 2011 احتمال إثارة الدعوى العمومية على المسؤولية الشخصية والقيام بالحق الشخصي أمام المحاكم العسكرية أو قضاة التحقيق طبق القواعد والإجراءات المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية⁵⁶⁵. نتيجة لذلك، بدءاً من 16 أيلول/سبتمبر 2011، تاريخ سريان مفعول المرسوم عدد 69 لسنة 2011، يمكن لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الانضمام إلى الإجراءات كقائمين بالحق الشخصي. في ما يخص جميع الدعوى التي رفعت قبل التاريخ، يمكن للضحايا الانضمام كجهة قائمة بالحق الشخصي بعد 16 أيلول/سبتمبر 2011. نتيجة لذلك، وصلت دعوى عديدة تتعلق بالوفيات والمصابين خلال الثورة سنة 2011 إلى دائرة الاتهام العسكرية في وقت كان فيه الضحايا لا يزالون مستبعدين عن العملية.

تقام الإجراءات المدنية أمام المحاكم العسكرية بما يتوافق مع الإجراءات نفسه المنصوص عليه في مجلة الإجراءات الجزائية⁵⁶⁶. بالتالي، يخضع الضحايا للحقوق والقيود نفسها في الإجراءات أمام المحاكم العسكرية كما هي الحال أمام الإجراءات في المحاكم المدنية، كما هو مبين أعلاه.

4. التحقيقات التي يقودها حاكم التحقيق العسكري

في الممارسة، تعرقلت الإجراءات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام المحاكم العسكرية بوجود مشاكل عدة، بما فيها التأجيلات الطويلة، والتحقيقات غير الملائمة، وغياب الشفافية والإفلات من العقاب أو العقوبات غير المتناسبة مع الجريمة. وكانت اللجنة الدولية للحقوقيين قد أجرت مقابلات مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الثورة سنة 2011، ومع ممثلهم القانونيين وممثلي جمعيات الضحايا⁵⁶⁷. علمت اللجنة الدولية للحقوقيين من خلال تلك المقابلات، أن حاكم التحقيق العسكري، وبعد إحالة الدعوى إلى نظام المحاكم العسكرية، يعيد معظم العمل الذي سبق أن جرى، رغم قيادة هذا العمل في نظام المحاكم العادية قبل الإحالة. وقد تسبب ذلك بتأجيلات شاملة، وإعادة استجواب، وإعادة إصابة الضحايا بالصدمة.

وفقاً لبعض الممثلين القانونيين للجهات القائمة بالحق الشخصي، وبعض الممثلين القانونيين للمتهمين، غالباً ما كان عمل قاضي التحقيق العسكري سطحياً وركز تقريباً وبشكلٍ حصري على مقابلة الضحايا والشهود. لم يجر الكثير من الأعمال المتعلقة بالطب الشرعي، ولم يتم القيام بزيارات لمواقع الجريمة. كما علمت اللجنة الدولية للحقوقيين أن قضاة التحقيق نادراً ما كانوا يغادرون مكاتبهم لقيادة التحقيقات. نتيجة لذلك، غالباً ما كانت التحقيقات التي يقوم بها قضاة التحقيق العسكريون غير تامة، وتفتقر إلى الأدلة الجوهرية، بما في ذلك تقارير المقذوفات وتشريح الجثث. وعلى اعتبار أن التحقيقات كانت تبدأ غالباً بعد أشهر على وقوع الأحداث، كانت جثث القتلى مدفونة من دون تشريح. ولم توافق العائلات كافة على نبش الجثث لأغراض التشريح.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم غياب التعاون من جانب وزارتي الداخلية والدفاع في حرمان حاكم التحقيق والقائم بالحق الشخصي من الوصول إلى المعلومات الأساسية. بشكلٍ خاص، زعمت التقارير أن وزارة الداخلية رفضت تزويد حاكم التحقيق بقائمة أسماء ضباط قوات الأمن الداخلي المنتشرين خلال الثورة. ونتيجة لمواطن القصور، لم يتم تحديد سوى عدد محدود من الأفراد وملاحقتهم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء الثورة.

كذلك الأمر، ورغم المزاعم بارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي القوات المسلحة خلال الثورة، وبخاصة بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011، وحدهم بعض أعضاء القوات المسلحة أدينوا بالجرائم. ولم يوقف كبار الضباط من وزارة الدفاع والقوات المسلحة عن عملهم مع التحقيق من قبل حكام التحقيق العسكريين.

في مقابلات مع اللجنة الدولية للحقوقيين أعلن الضحايا أنه " كان القضاة العسكريون يعاملوننا وكأننا العدو، وكأننا

⁵⁶⁵ مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، الفصل 7 كما نصح بموجب المرسوم عدد 69 لسنة 2011.

⁵⁶⁶ مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، الفصل 7 كما نصح بموجب المرسوم عدد 69 لسنة 2011.

⁵⁶⁷ جرت اجتماعات اللجنة الدولية للحقوقيين يومي 22 شباط/فبراير و2 نيسان/أبريل 2013 مع رئيس جمعية عائلات شهداء وجرى الثورة التونسية ومحامي الجهة القائمة بالحق الشخصي في قضية تونس الكبرى؛ ويوم 28 شباط/فبراير 2013 مع رئيس جمعية حماية حقوق شهداء وجرى الثورة التونسية لن نسناسم، شابين أصيبا خلال الثورة سنة 2011 وأفراد عائلة أربعة أفراد قتلوا خلال الثورة؛ يومي 22 و25 آذار/مارس 2013 و15 آذار/مارس 2014 مع محامي الجهات القائمة بالحق الشخصي الممثلين لعدد من أقارب ضحايا قتلوا خلال الثورة؛ ويوم 5 نيسان/أبريل 2013 مع محامي دفاع يمثل عدداً من الأفراد المتهمين بعمليات قتل خلال الثورة؛ يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 مع أمين عام منظمة مناهضة التعذيب في تونس؛ ويوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 مع رئيس هيئة التنسيق الوطنية المستقلة بشأن العدالة الانتقالية.

نحن من ارتكبنا عملاً سيئاً⁵⁶⁸. ونظراً إلى انعدام الثقة في نظام القضاء العسكري، قرر بعض الضحايا عدم التقدم بطلب الحصول على التعويض أمام المحكمة العسكرية و عوضاً عن ذلك أعلنوا عن نيتهم في تقديم شكوى تعويض مدني أمام المحاكم العادية بعد البت في القضية الجنائية.

مواطن الضعف والقصور في نظام التحقيق العسكري: "قضية شهداء وجرحى تالة والقصرين"

في "قضية شهداء وجرحى الثورة في تالة والقصرين" رفعت الشكوى بتاريخ 22 شباط/فبراير 2011 من قبل محامي الضحايا في ما يتعلق بأحداث العنف التي جرت في مدينتي تالة والقصرين، بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 14 كانون الثاني/يناير 2011. في 1 آذار/مارس 2011، افتتح وكيل الجمهورية للمحكمة الابتدائية بالقصرين تحقيقاً. في أيار/مايو 2011، أعلن حاكم التحقيق أنه غير مختص وأحال الدعوى إلى حاكم التحقيق العسكري طبقاً للفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 1982.

من تاريخ الإحالة حتى 16 أيلول/سبتمبر 2011، عندما سرى مفعول المرسوم عدد 69 لسنة 2011، استبعد الضحايا من الإجراءات، وفي تلك الفترة كانت القضية في مرحلة المحاكمة. نتيجة لذلك، استبعد الضحايا عن المشاركة في التحقيقات التي أجراها حاكم التحقيق العسكري.

وعلمت اللجنة الدولية للحقوقيين من الاجتماعات التي عقدتها مع الضحايا وممثليهم، أن التحقيق الذي أجراه حاكم التحقيق العسكري كان سطحياً وغير كامل. لم يحدد التحقيق سوى الوكلاء المسؤولين عن 3 من أصل 23 عملية قتل وقعت في تالة والقصرين أثناء الثورة. وقد استند حاكم التحقيق العسكري في استنتاجاته بشكلٍ حصري تقريباً على إفادات الشهود ولم يجر يذهب فعلياً إلى موقع الجريمة. لم يقدم أي تقرير مقذوفات ولا أي عملية تشريح. كما لم تجر أي إعادة ترتيب للوقائع ولا استيلاء على الأسلحة التي استخدمت، كما لم تقدم قائمة بأسماء الضباط الذين كانوا حاضرين في المنطقة التي وقعت فيها أعمال العنف. وفي 6 أيلول/سبتمبر 2011، نظرت دائرة الاتهام في القضية، وأحالتها من دون مزيد من التحقيق إلى المحكمة الابتدائية العسكرية.

وفي حال استمرت القضية، كان محامي الضحايا قد طلب تدخل الخبراء وتحقيقات إضافية في مكان الجريمة. عوضاً عن ذلك، وجد الضحايا أنفسهم يواجهون قرار إقفال التحقيق الذي أجرته دائرة الاتهام على أساس التحقيق غير الكامل، الأمر الذي أثر على الخطوات التالية للمحاكمة.

تمت الإشارة إلى مزيد من مواطن الضعف في نظام التحقيق العسكري من خلال قضية سفيان بن خميس جمالة⁵⁶⁹.

القضية رقم 2325/3 – سفيان بن خميس جمالة

تناولت القضية مقتل ضابط في البحرية، بن جمالة، في 6 كانون الثاني/يناير 2011. أعلن الوكيل العسكري نفسه مختصاً بمباشرة الادعاء. ولكن، لم يفتح أي تحقيق حتى 25 كانون الثاني/يناير 2011، عندما قامت أرملة الضحية برفقة محاميها بزيارة الوكيل العسكري. لم يبدأ استجواب الضحايا إلا بنهاية نيسان/أبريل 2011، بعد أربعة أشهر على الجريمة. لم يقم حاكم التحقيق بزيارة موقع إطلاق النار ولم يوافق على الاستماع إلى الشهود الإضافيين إلا بعد أن التقت أرملة الضحية بالقاضي وأصررت عليه للقيام بذلك.

ورغم وجود الشهود على مقتل بن جمالة، لم يقم حاكم التحقيق بإدانة أي شخص بمقتله.

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

تعاني محاكم عديدة من عدم الاستقلال عن السلطة التنفيذية لتعمل كمحكمة مستقلة وغير منحازة، كما هو منصوص عليه في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعملت مراراً في مختلف دول العالم على إبعاد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان عن المسؤولية الجنائية لأعمالهم. وبالتالي، تتطلب القوانين

⁵⁶⁸ مقابلة اللجنة الدولية للحقوقيين جرت في 28 شباط/فبراير 2013 مع أعضاء جمعية حماية حقوق شهداء وجرحى الثورة التونسية لن ننسلك بمن فيهم الجرحى وعائلات القتلى خلال الثورة سنة 2011 في ولاية توزر، منطقة صفاقس.

⁵⁶⁹ القضية رقم 2325/3، المحكمة العسكرية، تونس.

الوطنية وقوع قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضمن الاختصاص الحصري للمحاكم المدنية وأن يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على العسكر لانتهاك الانضباط العسكري فقط.⁵⁷⁰

وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب قد عبرت مراراً عن قلقها عندما شمل اختصاص المحاكم العسكرية جرائم حقوق الإنسان التي ارتبكتها أعضاء الجيش أو القوات الأمنية.⁵⁷¹ في ما يتعلق بالمكسيك سنة 2010، مثلاً، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه "ينبغي للدولة الطرف تعديل قانون القضاء العسكري لديها لكي لا يكون لهذا القضاء اختصاص اختصاص النظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يكون في مقدور القضاء العسكري، في أي حال من الأحوال، المحاكمة على الأفعال التي يكون ضحاياها مدنيين."⁵⁷²

تنص مبادئ ديكو، من بين جملة مصادر أخرى، اجتهادات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب⁵⁷³، على ما يلي: "في جميع الظروف، يجب التخلي عن اختصاص المحاكم العسكرية لصالح اختصاص المحاكم العادية من أجل إجراء التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كعمليات الإعدام خارج القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، وملاحقة ومحكمة الأشخاص المتهمين بهذه الجرائم"⁵⁷⁴.

أما الاستثناءات الخاصة بشأن استخدام المحاكم العسكرية للقضايا ضد الأفراد المتهمين بارتكاب الاختفاء القسري فترد في اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص وإعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.⁵⁷⁵

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول القانون الدولي والمعايير الدولية في ما يتعلق باستبعاد اختصاص المحاكم العسكرية على المدنيين، وفي ما يتعلق بحقوق المحاكمة العادلة في المحاكم العسكرية في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين حول استقلال القضاء في تونس.⁵⁷⁶

إن الأحكام الواردة في مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والقانون عدد 70 لسنة 1982 التي تمنح المحاكم العسكرية الاختصاص في البت في الجرائم غير العسكرية، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تعدّ مخالفة للقانون الدولي والمعايير الدولية. في تقريره حول تونس، أوصى المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار السلطات التونسية بأن "تكفل أن يبقى اختصاص المحاكم العسكرية مقتصرًا على العسكريين الذي ارتكبوا جرائم عسكرية"⁵⁷⁷.

⁵⁷⁰ راجع مثلاً مسودة المبادئ التي تحكم إقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية (مبادئ ديكو)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 2006 (UN Doc. E/CN.4/2006/58)؛ المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، المبدأ ل (أ)؛ المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 29. راجع أيضاً اللجنة الدولية للحقوقيين، الاختصاص العسكري والقانون الدولي: المحاكم العسكرية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المجلد 1، جنيف، 2004.

⁵⁷¹ راجع مثلاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية حول فنزويلا، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.14، الفقرة 10؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول البرازيل، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.66، الفقرة 315؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول البرازيل، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/BRA/CO/2، الفقرة 9؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول كولومبيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.2، ص. 393؛ الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب حول غواتيمالا، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/GTM/CO/4، الفقرة 14؛ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN document CCPR/C/COD/CO/3، ص. 21؛ الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بلجنة مناهضة التعذيب حول المكسيك، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/MEX/CO/4، الفقرة 14؛ الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بلجنة مناهضة التعذيب حول البيرو، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/C/PER/CO/4، الفقرة 16.

⁵⁷² اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية حول المكسيك، وثيقة الأمم المتحدة رقم 17 (UN Doc CCPR/C/MEX/CO/5 أيار/مايو 2010)، الفقرة 18.

⁵⁷³ مبادئ ديكو، منصوص عليها في وثيقة الأمم المتحدة رقم 2006 (UN Doc. E/CN.4/2006/58) صيغت على يد مقرر اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، هيئة أساسية من تشكيل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. ذكرتها مجموعة واسعة من هيئات وآليات حقوق الإنسان، بما فيها المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاء والمحامين، التي في تقريرها السنوي لسنة 2013، طالبت باعتمادها سريعاً من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. راجع ملاحظة الأمين العام في نقل تقرير المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/68/285 (2013) الفقرة 92. راجع أيضاً إرجين ضد تركيا (رقم 6)، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الطلب رقم 47533/99، الحكم الصادر في 4 أيار/مايو 2006، الفقرة 45.

⁵⁷⁴ مبادئ ديكو، المبدأ 9.

⁵⁷⁵ راجع اتفاقية البلدان الأمريكية حول الاختفاء القسري للأشخاص، المادة 9؛ إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/RES/47/133، الفقرة 16. ("يجب محاكمتهم أمام المحاكم العادية المختصة في كل دولة، ولا أمام أي محكمة استثنائية أخرى، لا سيما المحاكم العسكرية.") ولكن جدير بالذكر أن اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تنص فقط على كل شخص يحاكم لارتكابه جريمة اختفاء قسري تجرى له محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة تنشأ وفقاً للقانون"، راجع المادة 11 (3).

⁵⁷⁶ تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، استقلال ومسألة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، الفصل الرابع، متوافر عبر الرابط <http://icj.wppengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf>. تمت زيارة الموقع بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2016.

⁵⁷⁷ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، البعثة إلى تونس (16-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/24/42/Add.1، 30 تموز/يوليو 2013، الفقرة 85 (ج).

لا يمكن اعتبار المحاكم العسكرية في تونس مستقلة وغير منحازة. فليس وزير الدفاع وحده مسؤولاً عن الإشراف على عملية التوظيف والتعيين فحسب، بل العملية التأديبية كلها تخضع لمجلس القضاء العسكري، الذي يسيطر عليه أفراد من وزارة الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، يبقى القضاء العسكري ضمن التسلسل القيادي. وبالتالي، فإنّ تقاعس القاضي العسكري عن الالتزام بأمر من رئيسه يمكن أن يعتبر بموجب القانون التونسي بمثابة مخالفة "للقواعد التأديبية العامة" ويؤدي إلى إجراءات تأديبية.

بالإضافة إلى ذلك، يعد وكلاء الجمهورية وحكام التحقيق في المحاكم العسكرية التونسية أيضاً أعضاء في الجيش وجزءاً من البنية العسكرية. وعليه فهم يفتقرون إلى الاستقلال الضروري وإلى الحياد في قيادة التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما هو مطلوب في المعايير الدولية.⁵⁷⁸

وينطبق ذلك خصوصاً عندما يكون من يزعم مسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان من الجيش. وقد أفادت اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق، المعروفة أيضاً باسم لجنة بودريال، أنّ "قوات الشرطة بدوا وكأنهم مسؤولون عن نسبة 99 بالمئة من الانتهاكات التي وقعت بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و14 كانون الثاني/يناير 2011 التي حققت فيها اللجنة. بعد ذلك التاريخ، اعتبر الجيش، بعد كلف بمهام أخرى من النظام الداخلي، مسؤولاً عن 49 بالمئة من الانتهاكات."⁵⁷⁹ وفي قضية رفعت أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أشارت المحكمة إلى أنّ "الوكلاء العسكريين كانوا، حالهم حال المتهم، عسكريين ناشطين وأعضاء في البنية العسكرية بناء على مبدأ التبعية الهرمية." وقد رأت المحكمة أنّ "هذا الرابط المؤسسي قد أدى، في هذه القضية، إلى غياب الاستقلالية والحياد للوكيل العسكري في قيادة التحقيق."⁵⁸⁰ لضمان استقلالية التحقيقات وحيادها، أوصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش أو القوات المسلحة، يجب أن تعمل السلطات المدنية على قيادة التحقيقات.⁵⁸¹

يعدّ استقلال الوكلاء والقضاء العسكريين في تونس مثبثاً للقلق نظراً إلى المسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الدفاع والقوات المسلحة، الذين كانوا يمسون بالسلطة خلال الثورة سنة 2011 عندما قتل عدد كبير من الأفراد وأصيبوا على يد القوات المسلحة والقوى الأمنية، وبقوا في مراكزهم أثناء التحقيق في هذه الجرائم وملاحقتها، من قبل نظام القضاء العسكري.

وكان الوكلاء والقضاة المكلفون بالتحقيق، والملاحقة والبت في الجرائم، وقت الإجراءات، بإشراف من الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات.

تقوض المحاكمات أمام المحاكم العسكرية حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالانتصاف.⁵⁸² وقد أشار المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين بقلق أن نطاق اختصاص المحاكم العسكرية لا يزال يشكل عبئاً خطيراً بالنسبة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سعيهم إلى العدالة.⁵⁸³

في تونس، لم يكن يقدر الضحايا على المشاركة في إجراءات المحاكم العسكرية. وحتى بعد أيلول/سبتمبر 2011، واجه الضحايا عقبات عدة بما في ذلك غياب الشفافية، والتأجيلات الطويلة، والتحقيقات غير الملائمة، وإعادة الصدمة من خلال الاستجواب المتكرر وفي النهاية إفلات الجناة من العقاب.

بالإضافة إلى ذلك، ورغم اعتماد مستوى إضافي من القدرة على الاستئناف أمام محكمة الاستئناف العسكرية في

⁵⁷⁸ تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم 7 UN Doc. A/HRC/20/19، حزيران/يونيو 2012، الفقرة 57.

⁵⁷⁹ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، البعثة إلى تونس (16-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/HRC/24/42/Add.1، تموز/يوليو 2013، الفقرة 14؛ أنشئت اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق بشأن الانتهاكات المرتكبة بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بموجب المرسوم عدد 8 المؤرخ في 18 شباط/فبراير 2011. أنشئت هذه اللجنة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة خلال الفترة الانتقالية إلى حين انتخاب المجلس الوطني التأسيسي. وقدم التقرير بشكل رسمي إلى رئيس الجمهورية التونسي في 2 أيار/مايو 2012.

⁵⁸⁰ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فوسيليسكو ضد رومانيا، الطلب رقم 5325/03، الحكم الصادر في 3 شباط/فبراير 2009.

⁵⁸¹ راجع على سبيل المثال: الملاحظات الختامية حول كولومبيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 5 UN Doc. CCPR/C/79/Add.76، أيار/مايو 1997، الفقرات 19، 23، 32، 34؛ الملاحظات الختامية حول فنزويلا، 26 نيسان/أبريل 2001، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/CO/71/VEN، الفقرة 8؛ الملاحظات الختامية حول تشيلي، 30 آذار/مارس 1999، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.104، الفقرة 10؛ الملاحظات الختامية حول بيلاروسيا، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.86، الفقرة 9؛ الملاحظات الختامية حول مقدونيا، 18 آب/أغسطس 1998، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.96، الفقرة 10؛ الملاحظات الختامية حول فرنسا، 4 آب/أغسطس 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CCPR/C/79/Add.80، الفقرة 16؛ وتقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة، الجلسة الخامسة والثلاثون، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/35/40 (1980)، الفقرة 249.

⁵⁸² محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، راديا باتشيكو ضد المكسيك، الحكم الصادر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الفقرة 275.

⁵⁸³ تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين، 12 أيلول/سبتمبر 2006، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. A/61/384، الفقرة 18.

نظام القضاء العسكري، ومن الممكن التقدم باستئناف محدود لدى الدائرة العسكرية في محكمة التعقيب، هي لا تستوفي المعايير الدولية، التي تنص على أن لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقاً للقانون، إلى محكمة أعلى تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي صدر بحقه.⁵⁸⁴ لهذا الحق وجهان. أولاً الحق في الاستئناف يتطلب أن يكون مستوى التدقيق كافياً. في هذا السياق، أعلنت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن "الحق في إعادة النظر في الإدانة أو الحكم الصادر أمام محكمة أعلى، يفرض على الدولة الطرف واجب إعادة النظر فعلياً، من حيث كفاية الأدلة ومن حيث الأساس القانوني، في الإدانة والحكم بقدر ما تسمح الإجراءات بالنظر حسب الأصول في طبيعة الدعوى. وإعادة النظر التي تنحصر في الجوانب القانونية أو الرسمية من الإدانة دون مراعاة لأي جانب آخر لا تعتبر كافية بموجب العهد⁵⁸⁵". ثانياً، يجب أن تكون المحكمة المعيدة للنظر مدنية بطبيعتها. ينص المبدأ رقم 17 من مبادئ ديكو أنه في حال وجود المحاكم العسكرية "تقتصر سلطتها على البيت في المحاكم الابتدائية. نتيجة لذلك، يجب أن ترفع الإجراءات لا سيما الاستئناف أمام المحاكم المدنية".

بالإضافة إلى ضمان الإصلاحات لمجلس القضاء العسكري على ضوء دستور سنة 2014 وتماشياً مع المعايير الدولية (راجع التوصيات ه (1) إلى (7) في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين حول استقلال القضاء في تونس⁵⁸⁶)، يتعين على السلطات التونسية تحديداً القيام بالخطوات التالية:

- 1) تقييد اختصاص المحاكم العسكرية ليكون محصوراً بالقضايا الخاصة بالعسكريين في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للانضباط العسكري الداخلي فقط، ولهذه الغاية:

 1. تحديد الجرائم المنصوص عليها في الفصل 5 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية على هذا الأساس؛
 2. استبعاد من نظام القضاء العسكري جميع القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم بموجب القانون الدولي بما في ذلك الإبادة الجماعية، والاختفاء القسري، والتعذيب، وعمليات الإعدام خارج القضاء، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية؛
 3. ضمان التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الجيش، وقوات الأمن الداخلي، والمسؤولون الأمنيون من قبل السلطات المدنية؛
 4. تعديل الفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 1982 يتعلق بقوات الأمن الداخلي بحيث يجري الاستماع إلى الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن الداخلي أمام المحاكم العادية.

⁵⁸⁴ المادة 14 (5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ راجع عموماً، التقرير حول تشيلي، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، OAS Doc. OEA/ (1985 Ser.L/V/II.66 Doc.17)، الفصل الثامن، الفقرة 172؛ إعلان سينغفي، المبدأ 5 (و)؛ مبادئ ديكو، المبدأ 15.

⁵⁸⁵ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، الفقرة 48. راجع أيضاً، تقرير الإرهاب وحقوق الإنسان، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وفيه: "لمراجعة مشروعة وصالحه للحكم بما يتسق مع معايير حقوق الإنسان، يجب أن يكون للمحكمة العليا صلاحية الاختصاص لأهلية الدعوى الخاصة واستيفاء المعايير التي على المحكمة لتكون عادلة ومحيدة ومستقلة منشأة بموجب القانون"، (2002) OAS Doc. OEA/Ser.L/V/II.116 Doc. 5 rev. 1 corr.، الفصل الثالث، الفقرة 239؛ وراجع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إنكال ضد تركيا، الطلب رقم 41/1997/825/1031، الحكم الصادر في 9 حزيران/يونيو 1998، الفقرة 72 حيث تبين أن مراجعة الاستئناف مفقودة في الجالة التي لا يكون فيها لمحكمة التعقيب الاختصاص الكامل.

⁵⁸⁶ تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، استقلال ومساءلة النظام القضائي التونسي: التعلم من الماضي لبناء مستقبل أفضل، 13 أيار/مايو 2014، الفصل الرابع، متوافر عبر الرابط <http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/05/Tunisia-Strengthen-Judicial-Independence-Report-2014-ENG.pdf> تمت زيارة الموقع بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2016.

ثالثاً. الحق في الانتصاف الفعال في الوسائل الأخرى المتاحة والحق في الجبر

أ. لمحة عامة

كما أعلنت المحكمة الدائمة للعدل الدولي (وهي الهيئة التي خلفتها محكمة العدل الدولية الحالية)، "من مبادئ القانون الدولي أن انتهاك الالتزام يفرض واجب الجبر بالشكل الملائم"⁵⁸⁷ ويتمثل الغرض منه "بقدر الإمكان في إزالة جميع نتائج العمل غير المشروع وإعادة إرساء الوضع الذي كان موجوداً لو لم يرتكب ذلك الفعل"⁵⁸⁸ وكانت المحكمة الدائمة قد أصدرت هذا الإعلان في قضية تعود لسنة 1928 وتتناول نزاعاً بين الدول، ولكن القانون الدولي الحالي يقر أن بإمكان الدول أيضاً أن تلتزم بالجبر للأفراد ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

فحق الضحايا في الجبر عن انتهاكات حقوق الإنسان يشكّل اليوم جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الدولة أن تكفل الجبر الفعال عن أي انتهاك ثبت وقوعه، بما في ذلك من خلال الإجراءات القضائية.

تتضمن صكوك دولية عدة لحقوق الإنسان، بما فيها المادة 2 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إشارة إلى "سبيل فعال للتظلم"⁵⁸⁹. وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أشارت إلى التزام الدولة بتوفير الانتصاف فبدون ذلك الانتصاف، لا يكون قد تم الوفاء بالتزام توفير سبيل انتصاف فعال.⁵⁹⁰ تعيد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر على أن "سبل الانتصاف المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي تتضمن حق الضحية في جبر ما لحق بها من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري" وأنه "ينبغي للجبر أن يكون متناسباً مع فداحة الانتهاكات والأضرار المترتبة عليها"⁵⁹¹ نتيجة لذلك، بموجب القانون الدولي، لكي يعمل بهذا الحق، يجب أن يستوفي الجبر بعض الخصائص المحددة.

بالإضافة إلى الحق العام في الجبر كأحد جوانب الانتصاف الفعال، تتضمن بعض الاتفاقيات مراجع محددة إضافية على سبيل المثال، تنص المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب على ما يلي: "تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن"⁵⁹² تتطلب المادة 9 (5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ما يلي: "لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض". تشير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى الحق في "تعويض عادل مناسب أو ترضية عادلة مناسبة عن أي ضرر لحقه"⁵⁹³.

تنص المادة 24 (4) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على ما يلي: "تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، لضحايا الاختفاء القسري الحق في جبر الضرر والحصول على تعويض بشكل سريع ومنصف وملائم" وتحدد المادة 24 (5) أن الجبر يشمل " (أ) رد الحقوق؛ (ب) إعادة التأهيل؛ (ج) الترضية، بما في ذلك رد الاعتبار لكرامة الشخص وسمعته؛ (د) ضمانات بعدم التكرار".⁵⁹⁴ تعكس هذه القائمة ما ورد في المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر.⁵⁹⁵ على نحو مماثل، أعلنت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تفسيرها للمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "عند الاقتضاء، رد الاعتبار وإعادة التأهيل وتدابير الترضية، كالاعتذارات العلنية وإقامة أنصبة تذكارية عامة، وتقديم ضمانات بعدم التكرار، وإجراء تغييرات

587 المحكمة الدائمة للعدل الدولي، قضية شورزو فاكوتوري (Ger. V. Pol.)، (1928) P.C.I.J., Sr. A, No. 17, 29.

588 المرجع نفسه، 47.

589 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2 (3)، 9 (5) و 14 (6)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 6؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 8؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 14.

590 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16.

591 المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 11 والمبدأ 15 على التوالي.

592 اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 14 (I).

593 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 6. راجع أيضاً اتفاقية حقوق الطفل التي تشير إلى التزام الدولة تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل المدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة" (المادة 39).

594 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 24 (4) و (5).

595 المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 18.

في القوانين والممارسات ذات الصلة، فضلاً عن مقاضاة مقرر في انتهاكات حقوق الإنسان⁵⁹⁶.

تعترف المحاكم الدولية والإقليمية أيضاً بالحاجة لجبر الضرر للضحايا. على سبيل المثال، ينص نظام روما الأساسي على أن للمحكمة أن تصدر أمراً مباشراً تحدد فيه أشكال ملامنة من أشكال جبر أضرار المجني عليهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار.⁵⁹⁷ وكانت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أشارتا إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتعدى التعويض من أجل تحقيق الجبر الكامل في قضية معينة، وقد أمرت محكمة البلدان الأمريكية فطلبت من الدول المباشرة في تنفيذ هذه الإجراءات.⁵⁹⁸

تنوسع المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر بكل من جوانب الحق في الجبر. ارد ينبغي، متى أمكن ذلك، أن يعيد الضحية إلى وضعها الأصلي قبل وقوع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.⁵⁹⁹ وينبغي دفع التعويض عن أي ضرر يمكن تقييمه اقتصادياً، حسب الاقتضاء.⁶⁰⁰ وينبغي إعادة التأهيل أن تشمل الرعاية الطبية والنفسية فضلاً عن الخدمات القانونية والاجتماعية.⁶⁰¹

كما يجب أن تتضمن الترضية الجبر غير المالي عن الضرر المعنوي أو الضرر على سلامة الضحية، بما في ذلك اتخاذ التدابير الفاعلة لوقف الانتهاكات المستمرة، والكشف عن الحقيقة، والإعلان الرسمي أو القرار القضائي، والعقوبات على الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات، وتقديم الاعتذار العلني، وقبول المسؤولية وإحياء الذكرى.⁶⁰² وتشمل ضمانات عدم التكرار مجموعة واسعة من الإجراءات القانونية والسياسية الأخرى المصممة لمنع حدوث انتهاكات مماثلة في المستقبل.⁶⁰³

من هنا، لا يرتبط الجبر بالضرورة بإجراء معين أو آلية معينة أو يقتصر عليهما. غالباً ما يسعى الضحايا إلى الجبر من خلال عملية قضائية، في إجراءات جنائية أو مدنية، لا سيما عندما تنسب انتهاكات حقوق الإنسان إلى فعل أو امتناع عن فعل من سلطات الدولة، وتعترف المعايير الدولية بالأهمية الكبرى للجبر ذات الطبيعة القضائية؛ على سبيل المثال، تؤكد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر على ما يلي: "توفر الدولة، وفقاً لقوانينها المحلية والتزاماتها القانونية الدولية، الجبر لضحايا ما تقوم به أو تمتع عنه من أفعال تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي".⁶⁰⁴ وأيضاً، ينبغي للدول أن تسعى إلى وضع برامج وطنية تعنى بالجبر والمساعدات الأخرى المقدمة للضحايا، تحسباً لعدم قدرة الأطراف المسؤولة عن الانتهاك على الوفاء بالتزاماتها أو عدم رغبتها في ذلك.⁶⁰⁵ ولكن، هذه البرامج لا يمكن أن تعيق أو تحل محل الحق الفردي في الجبر للضحايا من خلال العمليات القضائية واحترام الخصائص الأساسية للجبر بموجب القانون الدولي.

على ضوء ما سبق وذكر، ومع الأخذ بعين الاعتبار مبادرات العدالة الانتقالية في تونس، من الضروري معالجة الحق في الجبر ضمن إجراءات المحكمة وبرامج الجبر الأخرى ومبادرات العدالة الانتقالية. يبحث هذا القسم في الجبر الذي يمنح للضحايا نتيجة إجراءات المحاكم الجنائية، والمدنية أو الإدارية في تونس فضلاً عن برامج الجبر وغيرها من المبادرات الساعية إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال الثورة سنة 2011، وإرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من الأنظمة السابقة.

⁵⁹⁶ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16.

⁵⁹⁷ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 75.

⁵⁹⁸ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، دعوى فيلاسكيز رودريغيز ضد الهوندوراس، الحكم الصادر في 21 تموز/يوليو 1989، (الجبر والتكاليف)، الفقرة 26. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، سفردين دزوراييف ضد روسيا، رقم 71386/10، الحكم الصادر في 25 نيسان/أبريل 2013، الفقرات 242-264. بالإضافة إلى ذلك، تقدمت لجنة مناهضة التعذيب بما مفاده أن الجبر يتطلب مجموعة من الإجراءات بما في ذلك التعويض، ورد الاعتبار وإعادة التأهيل. راجع على سبيل المثال: الملاحظات الختامية حول جورجيا، 20 (1997) A/52/44 في الفقرة 120؛ وراجع غوريدي ضد إسبانيا (2002) 212/2، لجنة مناهضة التعذيب، وثيقة الأمم المتحدة رقم 17 UN Doc. A/60/44 (17 أيار/مايو 2005) في الفقرة 6.8.

⁵⁹⁹ المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 19.

⁶⁰⁰ المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 20.

⁶⁰¹ المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 21.

⁶⁰² المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 22.

⁶⁰³ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 23.

⁶⁰⁴ راجع مثلاً المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 15؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 2 (3) (ب).

⁶⁰⁵ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 16.

ب. الجبر بأمر من المحكمة

1. الجبر بعد الإجراءات الجنائية

1. الإطار القانوني التونسي

بعد المحاكمة، يمكن للقاضي أن يحكم بأن المتهم مذنب أو غير مذنب. في الحالات التي يتبين فيها أن المتهم مذنب، تحدّد المحكمة عقوبته. العقوبات القصوى لكل جريمة محددة في المجلة الجزائية. ولكن، يحق للمحكمة أن تحط العقاب.⁶⁰⁶

ينص الفصل الأول من مجلة الإجراءات الجزائية على أنه يترتب على كل جريمة دعوى عمومية تهدف إلى تطبيق العقوبات ويترتب عليها أيضاً في صورة وقوع ضرر دعوى مدنية لجبر ذلك الضرر.⁶⁰⁷ الدعوى المدنية من حق كل من لحقه شخصياً ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة.⁶⁰⁸ وفقاً للفصل 167 من مجلة الإجراءات الجزائية، في أمر إدانة المتهم، يمكن للمحكمة أن تأمر المتهم بتسديد تعويض مدني لضحية قام بالحق الشخصي كجهة مدنية وطلب الحصول على تعويض.

عند البت في الدعوى المدنية المشار إليها في الفصل 1 من مجلة الإجراءات الجزائية، يتمتع القضاة بالصلاحيّة الكاملة لتحديد التعويض عن أي ضرر مادي أو معنوي.

تبيّن الأحكام الأخيرة الصادرة عن المحاكم العسكرية في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ الثورة سنة 2011 المقاربات المختلفة تجاه تقدير التعويض.

عدم الثبات في تقدير التعويض

القضايا رقم 95646، 71191، و74937

تمحورت القضيتان رقم 95646 و71191 حول عدد من القضايا المشتركة من القتل وإصابة الأفراد خلال الثورة سنة 2011 تم الاستماع إليها في المحاكم الابتدائية في المحكمتين العسكريتين الدائميتين في تونس والكاف على التوالي. قامت القضية رقم 74937 حول أفعال التعذيب التي وقعت سنة 1991 ولكن لم تجر ملاحقتها حتى ما بعد الثورة سنة 2011. نجم عن دعاوى إدانة عدد من المسؤولين عن إنفاذ القوانين، فضلاً عن مسؤولين أمنيين وحكوميين مرموقين. يفصل المنطق والإدانات في هذه القضايا في القسم الثاني (ز) أعلاه ولكن ينظر فيها هنا من حيث التعويض الذي سدد للضحايا.⁶⁰⁹

القضية رقم 95646 (المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف)

بدأت المحكمة باقتباس مضمون الفصل 83 من مجلة الالتزامات والعقود، من تسبب في مضرة غيره خطأ سواء كانت المضرة حسية أو معنوية فهو مسؤول بخطئه إذا ثبت أنه هو السبب الموجب للمضرة مباشرة. وكل شرط يخالف ذلك لا عمل عليه. والخطأ هو ترك ما وجب فعله أو فعل ما وجب تركه بغير قصد الضرر.⁶¹⁰

في ما يتعلق بالمضرة المعنوية، ارتأت المحكمة أن "مما لا نزاع عليه" أن المضرة المعنوية هي نوع الضرر الذي يلحق بمشاعر الضحايا وعواطفهم والألم الذي يعانونه.⁶¹¹ على هذا الأساس، منحت عائلات 22 قتيلاً مبالغ بلغت 40 ألف دينار أو 30 ألف دينار لكل زوج أو زوجة؛⁶¹² 30 ألف دينار لكل من الوالدين؛ 10 آلاف دينار لكل أخ أو أخت ولكل ولد؛ و5 آلاف دينار للعمات والخالات والأعمام والأخوال والجدين. ببلوغ هذه

⁶⁰⁶ المجلة الجزائية، الفصل 53.

⁶⁰⁷ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 1.

⁶⁰⁸ مجلة الإجراءات الجزائية، الفصل 7.

⁶⁰⁹ عدل الفصل 7 من المرسوم عدد 69 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية (تموز/يوليو) 2011 مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية لئيبّح إمكانية رفع دعاوى الحق الشخصي أمام المحاكم العسكرية.

⁶¹⁰ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، الحكم، ص. 735.

⁶¹¹ القضية رقم 95646، الحكم ص. 736.

⁶¹² في قضيتي بلقاسم بن علي بن محمد غضباني وأحمد بن الطاهر الجباري، منحت المحكمة مبلغ 30 ألف دينار للزوجات. ولكن، في حالة أحمد بولعابي، تلقت زوجته مبلغ 40 ألف دينار. لم يقدم أي سبب لمنح مبالغ مختلفة. القضية رقم 95646، الحكم ص. 738 و736 على التوالي.

المبالغ، أعلنت المحكمة أن الاجتهاد المتعلق بالتعويض قد تحدد. ولكن، لم يصدر أي قانون قضائي دعماً لهذا البيان، ولم تقدم المحكمة أي تعليل لحساباتها، بناء على هذا الاجتهاد.⁶¹³

في ما يتعلق بالمضرة المادية لعائلات المتوفى، نظرت المحكمة فقط ومنحت التعويض عن الضرر المادي في ما يتعلق بعائلة أحد المتوفين، مع الأخذ بعين الاعتبار عمره ومتوسط عمره المتوقع.⁶¹⁴ صحيح أن التعويض المادي والمعنوي قد منح لعائلة المتوفى، إلا أن التعويض المعنوي كان أقل مما منح لعائلات أخرى من دون تقديم أي تعليل لهذا الاختلاف.

في ما يتعلق بالأشخاص الـ615 المصابين، قدمت المحكمة تعويضاً للأذى المعنوي و"الأذى المادي" مشيرةً إلى "اجتهادها المطلق" من دون اقتباسه أو تحديده منهجيتته.⁶¹⁵ بناء على التعويضات الممنوحة، يبدو أن مستوى التعويض المعنوي قد استند إلى الأذى المادي الذي عانتة الضحية.⁶¹⁶ وللتعويض عن الأذى المادي خصصت المحكمة أيضاً مبالغ مختلفة⁶¹⁷ من دون تقديم أي تفسير. كما منحت المحكمة بعض الضحايا وعائلاتهم مساهمةً حيال التقاضي و/أو تكاليف المحامي⁶¹⁸ من دون تبرير سبب عدم منح الآخرين مساهمة في ما يتعلق بالتكاليف.

القضية رقم 71191 (المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس)

في هذه القضية، لم تستشهد المحكمة بأي حكم محدد من مجلة الالتزامات والعقود كأساس للأمر بدفع أي تعويض. منحت المحكمة عائلات المتوفين تعويضاً عن الضرر المعنوي وتعويضاً عن الضرر المادي للزوجات والأطفال فقط.

وفي تحديد مبلغ التعويض المعنوي، لم تعد المحكمة أو تعلن أنها تستند إلى أي اجتهاد. عوضاً عن ذلك، أعلنت المحكمة أن التعويض الممنوح "يتناسب مع واقع المعاناة وضمن إطار تحقيق العدالة والمساواة".⁶¹⁹

منح التعويض عن الضرر المادي إلى زوجة المتوفى وأولاده وليس إلى سائر أفراد العائلة. في الحالات التي لم يكن فيها للمتوفى زوجة أو أولاد، لم يقدم أي تعويض مادي. في هذا السياق، أعلنت المحكمة أن سائر أفراد العائلة لم يثبتوا أنهم عانوا من أي ضرر مادي أو اقتصادي. لم تشير المحكمة إلى أي أدلة قدمت، إن وجدت، أو إلى سبب عدم كونها كافية لضمان صلاحية مطلب الحصول على تعويض مادي.

في ما يتعلق بالجرحى، قدمت المحكمة تعويضاً عن الضرر المعنوي لتعويض "الألم الجسدي، والحزن والعطل الناجم عن الإصابات". ومن عانى إصابات أشد خطورة حصل على مبالغ أكبر.⁶²⁰

قدمت المحكمة أيضاً تعويضاً عن الضرر المادي قدر إما بألف أو 1500 أو 2000 أو 2500 دينار لكل نسبة مئوية من العجز. وقبل اتخاذ القرار بشأن التعويض، لم تحدد المحكمة سبب اختلاف المبالغ بين ضحية وأخرى، ولم تذكر أي اجتهاد داعم لقرارها. ولكن، قبل اتخاذ القرار بشأن المبلغ الذي سيمنح، أعلنت المحكمة أنها ستأخذ في الحسبان "عمر الضحية، وطبيعة الإصابة التي ألحقت بالضحية، وخطورة الضرر". في بعض الحالات، احتسبت المحكمة معدلاً أدنى لكل نسبة مئوية من العجز للضحايا الذين ألحقت بهم إصابات أشد خطورة مقارنةً بمن عانوا إصابات أقل خطورة.⁶²¹ في النهاية، أمرت المحكمة بدفع مبلغ 500 دينار لكل من الضحايا كمساهمة في تكاليف المحامي. ولم تقدم أي تفسير بشأن الأساس الذي استندت إليه في احتساب هذا المبلغ.

⁶¹³ القضية رقم 95646، الحكم ص. 736.

⁶¹⁴ في احتساب الحد الأدنى للأجر، عادت المحكمة للأمر عدد 679 الصادر في 9 حزيران/يونيو 2011.

⁶¹⁵ القضية رقم 95646، الحكم ص. 741.

⁶¹⁶ القضية رقم 95646، الحكم ص. 741.

⁶¹⁷ على سبيل المثال، قدر عجز بلال بن طاهر نجلاوي بنسبة 20 بالمئة وتلقى 1000 دينار لكل نسبة مئوية من العجز (الحكم ص. 909)؛ أما عجز عيلة بن مياكر نصري فقدّر بنسبة 20 بالمئة وتلقّت 1200 دينار لكل نسبة مئوية (الحكم ص. 925)؛ في حين قدر عجز مراد بن عبد المجيد بنسبة 20 بالمئة وتلقى مبلغ 1500 دينار لكل نسبة مئوية (الحكم ص. 897).

⁶¹⁸ القضية رقم 95646، الحكم ص. 940-738.

⁶¹⁹ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 943.

⁶²⁰ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 986 و990.

⁶²¹ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، ص. 1006 و1012.

القضية رقم 74937 – بركات الساحل (المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس)

في هذه القضية، طلب 3 من أصل 30 قائم بالحق الشخصي مبلغ مليون دينار كتعويض مادي ومعنوي خلال الإجراءات الجنائية.

في ما يتعلق بالتعويض المعنوي، أقرت المحكمة أن الضحايا "تعرضوا لألم جسدي، وعذاب نفسي، ومشاعر قمع وحزن" بسبب الضرر الجسدي والنفسي الذي ألحق بهم.⁶²² وبناء عليه، منحت المحكمة مبلغ 50 ألف دينار للضحايا الثلاث الذين قدموا أدلة.⁶²³ ولم تقدم أي تفسير أو اجتهاد دعماً لحساباتها.

رفضت المحكمة طلبات من الضحايا الثلاث عن الضرر المادي الذي ألحق بهم، لأنه، وفقاً للمحكمة لم تغل المطالب "بالحجج والتقارير الطبية" اللازمة لها. وحدث ذلك على الرغم من أن المحكمة قد استندت في السابق على الشهادات الطبية المرفقة بملف القضية في التوصل إلى أن الضرر الجسدي "قد وقع فعلاً وأثبت".⁶²⁴

في ما يتعلق بالتكاليف القانونية، أمرت المحكمة بدفع مبلغ 500 دينار للضحايا الثلاث استيفاءً "لتكاليف المقاضاة" من دون تقديم أي تفسير.

ورغم ما توصلت إليه المحكمة، لم يستعد الضحايا في هذه القضية مراكزهم مع الجيش. واستمروا على تلك الحال إلى أواخر شهر حزيران/يونيو من سنة 2014 حين أقر تمديد للفصل 2 من قانون الغفو من أجل إجبار الجيش على إعادتهم إلى مراكزهم.⁶²⁵

يعدّ التعويض منفصلاً عن الغرامة التي يمكن للقاضي أن يأمر بدفعها كجزء من العقوبة على الجريمة، والتي تحدد قيمتها استناداً إلى الأحكام ذات الصلة الناجمة عن المجلة الجزائية في ما يتعلق بالجريمة.

في الحالات التي توافق فيها الضحية، يمكن للقاضي في بعض الحالات أن يأمر المتهم بدفع التعويض الجزائي لمن تضرر شخصياً ومباشرةً جراء الجريمة كبديل عن عقوبة السجن.⁶²⁶ وعلى المحكمة المتعهدة مراعاة مبلغ التعويض الجزائي عند تقدير التعويض المدني.⁶²⁷

صحيح أنّ مجلة الإجراءات الجزائية تعترف بوضوح بحق الضحية في رفع شكوى مدنية ضد المتهم، إلا أنها لا تحدد ما إذا كان يمكن النظر في الدعوى القانونية ضد الدولة عن الأعمال الجرمية التي يرتكبها الموظفون العموميون. تعترف بعض القوانين بمسؤولية الدولة عن أعمال الموظفين العموميين. على سبيل المثال، يعترف الفصل 49 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بقوات الأمن الداخلي بمسؤولية الدولة بالتعويض المدني "من أجل خطأ غير فادح انجر عن ممارسة الوظيفة". في الممارسة، في القضايا الجنائية ضد الموظفين العموميين، نظرت المحاكم الجنائية في بعض الحالات بمسؤولية الدولة في الوقت نفسه مع معالجة المسؤولية المدنية للجاني.

⁶²² المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 47.

⁶²³ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 47.

⁶²⁴ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 74937، ص. 46.

⁶²⁵ اجتماعات اللجنة الدولية للحقوقيين مع جمعية إصناف للأعضاء السابقين في الجيش عقدت في آذار/مارس 2013. القانون عدد 28 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جوان (حزيران/يونيو) 2014.

⁶²⁶ المجلة الجزائية، الفصل 5. ويمكن للمحكمة إذا قضت بالسجن النافذ في المخالفات أو بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر بالنسبة إلى الجنيح أن تستبدل بنفس الحكم عقوبة السجن المحكوم بها بعقوبة التعويض الجزائي إذا اقتضت ظروف الفعل الذي وقع من أجله التتبع ذلك. ويشترط للتصريح بعقوبة التعويض الجزائي أن يكون الحكم حضورياً وأن لم يسبق الحكم على المتهم بالسجن أو بعقوبة التعويض الجزائي (الفصل 15 رابعاً). ويمنع استبدال عقوبة السجن بعقوبة التعويض الجزائي بالنسبة إلى جرائم معينة، لا سيما الفساد والعنف والمجاهرة بالفحش (الفصل 15 رابعاً، الفقرة 3).

⁶²⁷ المجلة الجزائية، الفصل 15.

المسؤولية المتزامنة للدولة القضيتان رقم 71191 و95646

في الحكيم، ارتأت المحكمة العسكرية أنها تتمتع باختصاص النظر في مسؤولية الدولة على أساس "القاضي الناظر في الرئيس نظر أيضاً إلى المساعد".⁶²⁸

وأضافت المحكمة العسكرية بالكاف أسباباً أخرى للنظر في مسؤولية الدولة، بما في ذلك: أن مسؤولية الدولة "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً" بالقضية الجنائية، وبالتالي تتمتع باختصاص النظر في التعويض المتوجب على الدولة، وأنه كان ضرورياً لإدارة العدالة بالشكل الملائم وإنفاذ مبدأ العدالة الانتقالية الذي يطلب المساءلة والتعويض للضحايا.⁶²⁹

وتوصلت المحكمتان العسكريتان إلى أن الأفعال التي أدين المسؤولون التونسيون لأجلها لم تشرك المسؤولية المدنية للموظف المعني بل أشركت أيضاً مسؤولية الدولة.⁶³⁰ وأعلنتا أن سوء السلوك من جانب القوى الأمنية يرتبط "وليس منفصلاً" عن وظيفتهم الأساسية أو الخدمة العامة.⁶³¹

أشارت المحكمة العسكرية بتونس إلى مسؤولية الدولة تبعاً للفصل 49 (2) من القانون المتعلق بقوات الأمن الداخلي.⁶³² وقد استشهدت المحكمتان العسكريتان بالاجتهادات من المحكمة الإدارية دعماً لواقع أن فداحة الخطأ الذي ارتكبه الموظف لا يعدّ ذا صلة في ما يتعلق بمسؤولية الدولة.⁶³³ نتيجة لذلك، طلب من الدولة دفع تعويض سواء كان الخطأ "فادحاً" أم لم يكن.⁶³⁴ أما المنطق من وراء هذا الاستنتاج فتمثل في الحاجة إلى تجنب كون الموظف العمومي عاجز عن الدفع (وبالتالي غير قادر على التعويض للضحية بالكامل). بالإضافة إلى ذلك، ذكرت المحكمة العسكرية بتونس الحاجة إلى منح حماية أكبر للضحية. وقد ارتأت المحكمتان أن الدولة تحتفظ بحق إعادة طلب المبلغ من الموظف في مرحلة لاحقة.⁶³⁵

القضية رقم 74937 – بركات الساحل

في هذه القضية التي تتناول تعذيب 244 ضابط بالجيش سنة 1991، حكمت المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس بإدانة تسعة مسؤولين وموظفين في الدولة تبعاً للفصل 101 من المجلة الجزائية.⁶³⁶ على خلاف ما ورد في القضيتين رقم 71191 و95646، لم تدرج الدولة التونسية كمدعى عليها. وحدهم الأفراد المدانون أمروا بدفع التعويض ولم تناقش مسؤولية الدولة.

منذ الثورة سنة 2011، عند تقديم التعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد يطلب من القضاة الأخذ بعين الاعتبار التعويض الذي سبق ودفع للضحية بموجب خطط التعويض الإداري التي أرسيت.⁶³⁷

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

إلى جانب التحقيق في الانتهاك وملاحقة المسؤولين ومعاقبتهم، بموجب المعايير الدولية لضحية الانتهاك أيضاً

⁶²⁸ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بالكاف، القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734؛ المحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس، القضية رقم 71191، الحكم، ص. 941.

⁶²⁹ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734-5.

⁶³⁰ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 733؛ القضية رقم 71191، الحكم، ص. 941.

⁶³¹ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734؛ القضية رقم 71191، الحكم، ص. 941.

⁶³² المحكمة العسكرية بتونس خلافاً للمحكمة العسكرية بالكاف أشارت إلى الفصل 49 في الصفحة 940.

⁶³³ القضية رقم 71191، الحكم، ص. 841 عادت المحكمة العسكرية إلى القضية رقم 32873 بتاريخ 8 فيفري (شباط/فبراير) 2002 والقضية رقم 33742 بتاريخ 11 آذار/مارس 2002. القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734 أشارت إلى قضية قدمت بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1984 من دون إعطاء رقم مرجعي.

⁶³⁴ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734؛ القضية رقم 71191، الحكم، ص. 941.

⁶³⁵ القضية رقم 95646، الحكم، ص. 734؛ القضية رقم 71191، الحكم، ص. 941.

⁶³⁶ القضية رقم 74937، الحكم الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

⁶³⁷ مرسوم القانون عدد 97 لسنة 2011، الفصل 11؛ وقانون العدالة الانتقالية عدد 53 لسنة 2013، الفصل 45.

الحق في "جبر ما لحق به من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري".⁶³⁸ ويعترف بالحق في الجبر، بما في ذلك التعويض العادل والمناسب في المادة 14 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة 24 (4) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتعدّ تونس دولة طرفاً فيهما. بالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أكدت أن الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتونس دولة طرف فيه، ملزمة أن تنتصف للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم، وهو أمر أساسي في كفاءة تطبيق أحكام الفقرة 3 من المادة 2.⁶³⁹

يشمل مفهوم الجبر الأضرار المادية والمعنوية ويغطي أشكالاً مختلفة.⁶⁴⁰ على سبيل المثال، تؤكد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر على أنّ الجبر يشمل الرد، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية وضمانات عدم التكرار.⁶⁴¹ قد يكون أكثر من شكل واحد من أشكال الجبر ملائماً. وبالتالي، فإنّ الأشكال المختلفة من الجبر تعدّ تكميلية بطبيعتها وليست بديلة عن بعضها البعض.⁶⁴²

يعد واجب ضمان الجبر الملائم والفعال عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التزاماً مفروضاً على الدولة. وتتضمن الترضية التحقق من الوقائع والكشف الكامل والعلني عن الحقيقة على ألا يسبب هذا الكشف المزيد من الأذى أو التهديد لسلامة أو مصالح الضحية أو أقارب الضحية أو الشهود أو الأشخاص الذين تدخلوا لمساعدة الضحية أو لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات. والأمر نفسه صحيح في حال فرض عقوبات قضائية وإدارية على الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات.⁶⁴³ ولكن، قد تلزم الدولة بأشكال الجبر الأخرى.

كما يلزم الأشخاص المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تقديم بعض أشكال الجبر. على سبيل المثال، تعترف المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، أنه وفي الحالات التي يعتبر فيها شخص ما، أو شخصية اعتبارية، أو كيان آخر مطالباً بجبر أحد الضحايا، ينبغي أن يوفر الطرف المسؤول عن الانتهاك جبراً للضحية، أو للدولة إذا كانت الدولة قد وفرت فعلاً الجبر للضحية.⁶⁴⁴ على نحو أكثر تحديداً ينص إعلان توفير العدالة لضحايا الجريمة وسوء استعمال السلطة على ما يلي: "ينبغي أن يدفع المجرمون أو الغير المسؤولون عن تصرفاتهم، حيثما كان ذلك مناسباً، تعويضاً عادلاً للضحايا أو لأسرهم أو لمعاليهم. وينبغي أن يشمل هذا التعويض إعادة الممتلكات ومبلغاً لجبر ما وقع من ضرر أو خسارة، ودفع النفقات المتكبدة نتيجة للإيذاء، وتقديم الخدمات ورد الحقوق."⁶⁴⁵ ويوصي الإعلان أيضاً "الحكومات بإعادة النظر في ممارساتها ولوائحها وقوانينها لجعل رد الحق خياراً متاحاً لإصدار حكم به في القضايا الجنائية، بالإضافة إلى العقوبات الجنائية الأخرى."⁶⁴⁶

في الحالات التي يتبين فيها أن الفرد مسؤول من الناحية الجنائية، ويؤمر بتقديم الجبر، فإنّ ذلك لا يعفي الدولة من مسؤوليتها. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية في هذا السياق في القسم التالي.

يسمح القانون التونسي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمطالبة بالجبر من المتهم في حال انضموا إلى الإجراءات الجنائية بصفة القائم بالحق الشخصي، وفي حال كان المتهم مداناً. ولكن تقيّد المحكمة رغم ذلك بطلب التعويض ومعاقبة المتهم فقط ولا تتمتع بأي سلطة صريحة للأمر بأشكال الجبر الأخرى. صحيح أن الدولة في بعض الحالات قد اعتبرت مدعى عليها في الإجراءات الجنائية وألزمت بدفع التعويض المدني إلى الضحايا، إلا أن المقاربة التي اعتمدها المحاكم في هذا السياق ليست ثابتة. في الحالات التي لم تتضمن فيها الدولة إلى الإجراءات، يجب رفع شكاوى منفصلة مدنية أو إدارية ضد الدولة، كما هو مفصل في القسم التالي. ويجب أن ينص القانون على افتراض التحاق الدولة بالإجراءات كمدعى عليها لتقدير مسؤوليتها المدنية في كافة الإجراءات الجنائية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حيث تنسب الأفعال أو الامتناع عن الأفعال إلى الدولة، من

638 المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 11 (ب). راجع أيضاً المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 31.

639 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16.

640 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 24 (5)؛ راجع أيضاً مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 34.

641 المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 18. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 16؛ المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 34.

642 مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة دولياً، المادة 34.

643 المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 22 (ب) و(و).

644 المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 15.

645 المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة، المبدأ 8.

646 المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة، المبدأ 9.

أجل ضمان مقاربة متماسكة وتيسير قدرة الضحايا على المطالبة بالتعويض من الدولة من دون الاضطرار إلى خوض إجراءات مدنية أو إدارية منفصلة.

تنص المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر على أنه ينبغي دفع التعويض عن "أي ضرر يمكن تقييمه اقتصادياً، حسب الاقتضاء وبما يتناسب مع جسامة الانتهاك وظروف كل حالة"⁶⁴⁷. ومن الأمثلة على أنواع الضرر الممكن تقييمه اقتصادياً:

- (1) الضرر البدني أو العقلي؛
- (2) الفرص الضائعة، بما فيها فرص العمل والتعليم والمنافع الاجتماعية؛
- (3) الأضرار المادية وخسائر الإيرادات، بما فيها خسائر الإيرادات المحتملة؛
- (4) الضرر المعنوي؛
- (5) التكاليف المترتبة على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية.⁶⁴⁸

تعكس الأحكام الصادرة عن المحكمتين العسكريتين الابتدائيتين بتونس والكاف في القضايا المرفوعة منذ الثورة سنة 2011 بعض العناصر الواقعة ضمن إطار العمل هذا ولكن ليس كلها، وعموماً، تبين مقاربة غير متماسكة، لا تستوفي المعايير الدولية. التعويض عن "الضرر المعنوي" في ما يتعلق بعائلات المتوفين قيل في القضية رقم 95646 أنه يغطي: العواطف والمشاعر والألم الذي عاناه الضحايا" وفي القضية رقم 71191 أنه كان "متناسباً مع واقع العذاب الذي عانوه وضمن إطار تحقيق العدالة والمساواة." في ما يتعلق بالمصابين، ارتأت المحكمة في القضية رقم 71191 أن هذا التعويض قدم "للألم الجسدي، والحزن والعطل الناجم عن الإصابات"، في حين قدم في القضية رقم 74937 عن "الألم الجسدي، والعذاب النفسي ومشاعر القمع والحزن." علاوة على ذلك، قدمت مبالغ مختلفة للأشخاص الذي يربطهم النوع نفسه من العلاقة مع المتوفين وللأشخاص الذين يعانون من نسبة الإصابة نفسها، من دون أي تفسير حول السبب في ذلك.

كما اعتمدت مقاربات غير متماسكة أيضاً في ما يتعلق بالضرر المادي. في القضية رقم 95646، لم يمنح التعويض عن الضرر المادي سوى لعائلة واحدة، في حين منح في القضية رقم 71191 إلى زوجة المتوفى أو أولاده. في ما يتعلق بالمصابين، منح التعويض عن "الضرر الجسدي" في القضيتين رقم 95646 و71191. ولكن، أشير إلى تلك المطالب بـ"الضرر المادي" وتم التفاوضي عنها بالكامل في ما يتعلق بضحايا التعذيب في القضية رقم 74937، على أساس أنها غير معلة بالأدلة رغم قبول المحكمة بأن الضرر الجسدي قد تم إثباته. على نحو مماثل، منحت التكاليف القانونية لبعض الضحايا ولكن ليس الجميع واختلفت المبالغ من دون تفسير يعلّل هذا الاختلاف. هذا التفاوت، عندما يقتصر بغياب التفسير في ما يتعلق بتقدير الأشكال المختلفة للتعويض، يقوض قدرة الضحايا على المطالبة بتعويض مناسب وفعال.

ومن المقلق أيضاً استخدام الحد الأدنى للأجور كمرجعية لاحتساب للضرر المادي الذي ألحق بأفراد عائلة المتوفى. لم تقدم المحكمة العسكرية بتونس ولا المحكمة العسكرية بالكاف تفسيراً لسبب اعتماد هذا التقدير كتقدير مناسب، مقارنة بالنظر في المداخل الفعلية والمحتملة للمتوفى. بالإضافة إلى ذلك، لا يحدد الأساس الذي يمنح التعويض بناء عليه بوضوح ولا يسمح بالتعويض عن الضرر بالكامل. على سبيل المثال، لم ينظر في الفرص الضائعة وتكاليف الخدمات الطبية وغيرها في حين لم يقدر الضرر العقلي بأي طريقة مجدية.

لضمان حصول ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الجبر الملائم والفعال، يتعين على السلطات التونسية اتخاذ التدابير التالية:

- 1) ضمان انضمام الدولة بشكل افتراضي كطرف مدعى عليه في القضية لتقييم المسؤولية المدنية في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عندما تنسب الأفعال أو الامتناع عن الأفعال إلى الدولة؛
- 2) تضمين القانون الأساس الذي يحدّد بناء عليه التعويض المدني والنفقات القانونية المطلوبة خلال الإجراءات الجنائية وضمن تقديمها جبر ملائم وفعال للضحايا واتساقها مع المقاربة المعتمدة في الإجراءات المدنية؛ (التوصيات أدناه)

⁶⁴⁷ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 20؛ راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 10.

⁶⁴⁸ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 20؛ راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 10.

2. الإجراءات المدنية والإدارية التونسية

1. الإطار القانوني التونسي

بموجب النظام القانوني التونسي، يعود لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضحايا الجريمة الآخرين، القرار في الانضمام إلى الإجراءات الجنائية، والمطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أو متابعة دعوى مدنية منفصلة ضد الجاني في المحاكم المدنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تقديم طلب التعويض أمام المحكمة الإدارية التي تبت في القضايا بين الأفراد والإدارة العامة.

وفقاً للفصل 7 من مجلة الإجراءات الجزائية، الدعوى المدنية من حق كل من لحقه شخصياً ضرر نشأ مباشرة عن الجريمة. ويمكن القيام بها في آن واحد مع الدعوى العمومية أو بانفرادها لدى المحكمة المدنية، وفي هذه الصورة يتوقف النظر فيها إلى أن يقضى بوجه بات في الدعوى العمومية التي وقعت إثرتها.

تعدّ المسؤولية المدنية في هذه الظروف مشمولةً في الفصل 82 من مجلة الالتزامات والعقود، "من تسبب في ضرر غيره عمداً منه واختياراً بلا وجه قانوني سواء كان الضرر حسياً أو معنوياً فعليه جبر الضرر الناشئ عن فعله إذا ثبت أن ذلك الفعل هو الموجب للضرر مباشرة ولا عمل بكل شرط يخالف ذلك". وينص الفصل 83 من المجلة على أنّ المسؤولية المدنية تمتد لكل من تسبب في مضرة غيره خطأ سواء كانت المضرة حسية أو معنوية.⁶⁴⁹

وفقاً لمجلة الالتزامات والعقود أيضاً، المسؤولية تنتسحب على الدولة ولو من حيث تصرفها كسلطة عمومية وعلى الإدارات البلدية وغيرها من الإدارات العمومية فيما يتعلق بالفعل أو الخطأ الصادر من نوابها أو مستخدميها حال مباشرتهم لما كلفوا به مع بقاء حق من حصل له الضرر في القيام على من ذكر في خاصة ذاتهم.⁶⁵⁰ إذا تسبب موظف أو مستخدم بإدارة عمومية في مضرة غيره مضرة حسية أو معنوية حال مباشرته لما كلف به وكان ذلك عمداً أو خطأ فحشاً منه فهو ملزم بجبر ذلك إذا ثبت أن السبب الموجب لذلك هو تعمده أو خطأه.⁶⁵¹

عملاً بالفصل 107 من مجلة الالتزامات والعقود، تتضمن الأضرار:

- الخسارة الناشئة عن جنحة أو شبهها تشمل ما تلف حقيقة لطالبتها؛
- وما صرفه أو لا بد أن يصرفه لتدارك عواقب الفعل المضرب به؛
- والأرباح المعتادة التي حرم منها بسبب ذلك الفعل.

يعترف القانون عدد 70 لسنة 1982 المتعلق بقوات الأمن الداخلي أيضاً بمسؤولية الدولة عن الأعمال التي يقوم بها أعوان قوات الأمن الدولي. ينص الفصل 49 على ما يلي: "وإذا وقع تتبع عون من أعوان قوات الأمن الداخلي من طرف الغير من أجل خطأ غير فادح انجر عن ممارسة الوظيفة، يجب على الإدارة أن تتحمل ما قد يصدر ضده من أحكام بغرم الضرر. وفي كل الحالات يجري بحث إداري مدقق حول الوقائع التي انجرت عنها المتتبعات العدلية". ولكن، الاجتهادات الناتجة عن المحكمة الإدارية والتي أكدت عليها المحاكم العسكرية في القضيتين رقم 71191 و 95646 (راجع أعلاه) مددت نطاق مسؤولية الدولة لتشمل جميع قضايا سوء السلوك من جانب أعوان قوات الأمن الداخلي. يمكن أن يتقدم المواطنون بطلب لدى المحكمة الإدارية من أجل: النظر في دعاوى تجاوز السلطة التي ترفع لإلغاء المقررات الصادرة في المادة الإدارية؛⁶⁵² كما تنتظر في جميع الدعاوى ذات الصبغة الإدارية لإثبات وقوع المسؤولية الإدارية على الدولة.⁶⁵³

يقبل القيام بدعوى تجاوز السلطة من طرف كل من يثبت أن له مصلحة مادية كانت أو معنوية في إلغاء مقرر إداري ما. الحالات التي يمكن فيها القيام بدعوى تجاوز سلطة هي التالية: عيب الاختصاص، خرق الصيغ الشكلية

⁶⁴⁹ ينص الفصل 83 من مجلة الالتزامات والعقود على ما يلي: "من تسبب في مضرة غيره خطأ سواء كانت المضرة حسية أو معنوية فهو مسؤول بخطئه إذا ثبت أنه هو السبب الموجب للمضرة مباشرة. وكل شرط يخالف ذلك لا عمل عليه. والخطأ هو ترك ما وجب فعله أو فعل ما وجب تركه بغير قصد الضرر".

⁶⁵⁰ مجلة الالتزامات والعقود، الفصل 84.

⁶⁵¹ مجلة الالتزامات والعقود، الفصل 85.

⁶⁵² القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972 يتعلق بالمحكمة الإدارية، الفصل 3، كما نصح بمقتضى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 2002 المؤرخ في 4 فيفري (شباط/فبراير) 2002. أفتشت المحكمة الإدارية التونسية بمقتضى القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972.

⁶⁵³ القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972 يتعلق بالمحكمة الإدارية، الفصل 17، كما نصح بمقتضى القانون عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 1996.

الجوهرية، خرق قاعدة من القواعد القانونية والانحراف بالسلطة أو بالإجراءات.⁶⁵⁴

كما يمكن رفع الدعاوى الرامية إلى جعل إدانة الإدارة بسبب أعمالها الإدارية غير الشرعية أو بسبب الأشغال التي أدنت بها أو بسبب أضرار غير عادية ترتبت عن أحد أنشطتها الخطرة.⁶⁵⁵

تعين الهيئة القضائية المعنية في حكمها الطرف أو الأطراف الذين يتحملون المصاريف المقررة قانوناً. ويمكن أن تحمل المصاريف على الدولة.⁶⁵⁶

2. التقييم على ضوء القانون الدولي والمعايير الدولية

كما سبق وذكر أعلاه، بموجب المعايير الدولية، يشمل الحق في الجبر عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحق في جبر الضرر على نحو مناسب وفعال وفوري، بما في ذلك، بحسب ما هو ملائم، الرد، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية وضمانات عدم التكرار.⁵⁷

تلزم اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري كل دولة طرف بأن تكفل في نظامها القانوني الحق في الحصول على الجبر، بما في ذلك التعويض وإن لم توضحا الطريقة الدقيقة لضمان هذا الحق. وقد شرحت لجنة مناهضة التعذيب أن الجوانب الإجرائية للالتزام المنصوص عليه في المادة 14 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب يلزم الدول الأطراف "أن تضمن وجود مؤسسات مختصة بإنفاذ القرارات النهائية من خلال إجراء يرسيه القانون لتمكين ضحايا التعذيب أو سوء المعاملة من الحصول على الإنصاف، بما في ذلك التعويض الكافي وإعادة التأهيل".⁶⁵⁷

للفاء بمعيار الملاءمة والفعالية، يجب أن يأخذ الجبر في الحسبان الضرر الذي ألحق بالضحية، وحسب الاقتضاء وبما يتناسب مع جسامته الانتهاك وظروف كل حالة.⁶⁵⁸ وفقاً للجنة مناهضة التعذيب، "عند تحديد الإنصاف وتدابير الجبر المقدمة أو الممنوحة لضحايا التعذيب أو سوء المعاملة، يجب مراعاة خصوصيات كل حالة وظروفها وينبغي أن يكون الإنصاف مكيفاً مع الاحتياجات الخاصة للضحايا ومتناسباً مع خطورة الانتهاكات المرتكبة بحقهم".⁶⁵⁹

وعلى الرغم من الفوائد الاستدلالية التي توفرها التحقيقات الجنائية للضحايا، ينبغي ألا تتوقف الدعوى المدنية ومطالبة الضحية بالتعويض على الفصل في الدعوى الجنائية. وقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالاختفاء القسري.⁶⁶⁰ كما أقرت لجنة مناهضة التعذيب بما يلي: "وينبغي أن تكون المسؤولية المدنية متاحة بشكل مستقل عن الإجراءات الجنائية، وينبغي أن تكون التشريعات والمؤسسات اللازمة لهذا الغرض متوافرة".⁶⁶¹

بالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة مناهضة التعذيب على أنه "ينبغي ألا تتوقف الدعوى المدنية ومطالبة الضحية بالتعويض على الفصل في الدعوى الجنائية. وترى اللجنة أنه ينبغي ألا يؤجل التعويض دون مبرر إلى حين ثبوت المسؤولية الجنائية. [...] وإذا كانت التشريعات المحلية تفرض إقامة الإجراءات الجنائية قبل التماس التعويض المدني، فإن عدم اتخاذ هذه الإجراءات الجنائية أو التأخر دون مبرر في اتخاذها يشكل إخفاقاً من جانب الدولة الطرف في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية".⁶⁶²

⁶⁵⁴ القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972 يتعلق بالمحكمة الإدارية، الفصلان 6 و 7.

⁶⁵⁵ القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972 يتعلق بالمحكمة الإدارية، الفصل 17، كما نصح بمقتضى القانون عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان (حزيران/يونيو) 1996.

⁶⁵⁶ القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان (حزيران/يونيو) 1972، الفصل 34.

⁶⁵⁷ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 24، راجع أيضاً الفقرة 5.

⁶⁵⁸ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، الميدان 15 و 18.

⁶⁵⁹ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 6.

⁶⁶⁰ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 26؛ اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، الملاحظات الختامية: إسبانيا، وثيقة الأمم المتحدة/ UN Doc. CED/C/ESP/CO/1، 12 كانون الأول/ديسمبر 2013، الفقرة 30.

⁶⁶¹ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 26.

⁶⁶² لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 26. راجع أيضاً اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الملاحظات الختامية حول إسبانيا، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CED/C/ESP/CO/1 (الفقرة 9) التي أوصت إسبانيا أن "تضمن أن أي شخص طبيعي تعرض للضرر كنتيجة مباشرة للاختفاء القسري يحق له بإجراءات الجبر والتعويض المنصوص عليها في القانون، حتى وإن لم تتخذ أي إجراءات جنائية".

كما ومن المهم أيضاً ألا تتبدد إمكانية الإنصاف المدني التزامات الدولة بضمان الجبر الكامل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى حد ما تنص عليه المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب: "كل انتهاك لأحد حقوق الإنسان يُعطي الضحية أو ذويها حقاً في التعويض، ويستتبع ذلك بالنسبة للدولة واجب التعويض ويتيح للضحية إمكانية التماس التعويض من مرتكب الانتهاك".⁶⁶³ تؤكد المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر على واجب الدولة أن "توفر وفقاً لقوانينها المحلية والتزاماتها القانونية الدولية، الجبر لضحايا ما تقوم به أو تمتع عنه من أفعال تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي".⁶⁶⁴ وفي الحالات التي يعتبر فيها شخص ما، أو شخصية اعتبارية، أو كيان آخر مطالباً بجبر أحد الضحايا، ينبغي أن يوفر الطرف المسؤول عن الانتهاك جبراً للضحية، أو للدولة إذا كانت الدولة قد وفرت فعلاً الجبر للضحية.⁶⁶⁵ كما تعترف أيضاً بأنه "ينبغي للدول أن تسعى إلى وضع برامج وطنية تعنى بالجبر والمساعدات الأخرى المقدمة للضحايا، تحسباً لعدم قدرة الأطراف المسؤولة عن الانتهاك على الوفاء بالتزاماتها أو عدم رغبتها في ذلك".⁶⁶⁶

يكرس القانون التونسي إطاراً يفرض فيه المسؤولية المدنية على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الدولة في الحالات التي تكون فيها الأفعال قد ارتكبت من قبل الموظفين العمومية عند ممارسة وظيفتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رفع الشكاوى الإدارية من أجل إلغاء القرار أو تحديد مسؤولية الدولة في ما يتعلق بالقرار الإداري.

صحيح أن دعاوى المدنية من حق الضحايا بغض النظر ما إذا أقيمت الإجراءات الجنائية، إلا أن معيار الانتظار إلى حين تحديد المسؤولية الجنائية قد يؤدي إلى تأجيلات مطولة للضحايا، مما يخالف المعايير الدولية.

علاوة على ذلك، تقتصر مسؤولية الدولة على الأفعال التي يرتكبها الموظفون العموميون عند ممارسة مهامهم.

يشمل التعويض للمسؤولية المدنية بموجب القانون التونسي الأضرار المادية والمعنوية ولكنه يقتصر على الخسائر التي تم تكبدها والتكاليف المدفوعة أو المتوقعة من أجل إصلاح الضرر المسبب والمكاسب المستقبلية التي حرم منها الشخص. ويمكن

أن يفسر ذلك على أنه يستثني الأنواع الأخرى من "الضرر الممكن تقييمه اقتصادياً".⁶⁶⁷ وعلى وجه الخصوص، لا يكفل القانون التونسي بوضوح كاف أن التقييم يأخذ في الحسبان الضرر البدني أو العقلي؛ والفرص الضائعة، بما فيها فرص العمل والتعليم والمنافع الاجتماعية؛ والتكاليف المترتبة على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية.⁶⁶⁸ في ما يتعلق بالقدرة على الحصول على أشكال الجبر الأخرى، أكدت لجنة مناهضة التعذيب، في ما يتعلق بتونس على ما يلي: "لا تقرر المادة 14 من الاتفاقية"⁶⁶⁹ بالحق في التعويض العادل والمناسب فحسب بل تلزم الدول الأطراف بحق ضحية التعذيب في الحصول على الإنصاف. ترى اللجنة أن الإنصاف يجب أن يشمل كل ما عانته الضحية من ضرر، بما في ذلك الرد، والتعويض، وإعادة التأهيل وإجراءات ضمان عدم تكرار الانتهاكات، مع مراعاة ظروف كل حالة.⁶⁷⁰ في وقت يمكن للإجراءات الإدارية فيه وضع حد للانتهاك من خلال إجراءات الإلغاء، لا تتوافر أشكال الجبر الأخرى من خلال الإجراءات المدنية والإدارية.

يتعين على السلطات التونسية أن تضمن إقرار الإصلاحات القانونية والسياسية من أجل ضمان جبر مناسب وفعال وفوري للضرر الذي ألحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولهذه الغاية، يجب اتخاذ التدابير التالية:

1) **عدم تأجيل الحق في جبر الضرر بلا مبرر من خلال انتظار انتهاء الإجراءات الجنائية قبل تحديد**

⁶⁶³ المجموعة المستوفاة من مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. E/CN.4/2005/102/Add.1، المبدأ 31.

⁶⁶⁴ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 15.

⁶⁶⁵ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 15.

⁶⁶⁶ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 16.

⁶⁶⁷ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 20. راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 10.

⁶⁶⁸ المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، المبدأ 20. راجع أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3، الفقرة 10.

⁶⁶⁹ تنص الفقرة 1 من المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب على ما يلي: "تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصافاً من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتع به بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين يعولهم الحق في التعويض."

⁶⁷⁰ سعيدي علي ضد تونس، قرار لجنة مناهضة التعذيب، البلاغ رقم 291/2006 المؤرخ في 2 آذار/مارس 2006، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc. CAT/2006/41/D/291/2006 تاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، الفقرة 15.8. على سبيل المثال، المبدأ 9 من المبادئ الأساسية للعدالة لضحايا الجريمة بوصي الحكومات "إعادة النظر في ممارساتها ولوائحها وقوانينها لجعل رد الحق خياراً متاحاً لإصدار حكم به في القضايا الجنائية، بالإضافة إلى العقوبات الجنائية الأخرى". راجع أيضاً اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الملاحظات الختامية: فرنسا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 8، UN Doc. CED/C/FRA/CO/1، أيار/مايو 2013؛ راجع أيضاً اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، الملاحظات الختامية: إسبانيا، وثيقة الأمم المتحدة رقم 12، UN Doc. CED/C/ESP/CO/1، كانون الأول/ديسمبر 2013، الفقرتان 29 و30.

- الدعوى المدنية؛
- 2) تلزم الدولة بتوفير الجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لجميع الأفعال والامتناع عن الأفعال المنسوبة إليها، ولهذه الغاية، يجب تنقيح الفصل 49 من القانون عدد 70 لسنة 1982 لكي يكفل أن جميع الأفعال والامتناع عن الأفعال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الأفراد الموظفين أو العاملين باسم قوات الأمن الداخلي تؤدي إلى مسؤولية الدولة؛
 - 3) عند تحديد ما الذي يعد جبراً فعالاً ومناسباً، يجب أن تأخذ القرارات القضائية بعين الاعتبار الضرر الذي يلحق بالضحية، وجسامة الانتهاكات وظروف كل حالة؛
 - 4) توفير الرد الكامل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عند الإمكان؛
 - 5) توفير التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان بما يتناسب مع جسامة الانتهاك وظروف كل حالة ويمتد ليشمل كل ضرر ممكن تقيمه اقتصادياً بما في ذلك:
 - (أ) الضرر البدني أو العقلي؛
 - (ب) الفرص الضائعة، بما فيها فرص العمل والتعليم والمنافع الاجتماعية؛
 - (ج) الأضرار المادية وخسائر الإيرادات، بما فيها خسائر الإيرادات المحتملة؛
 - (د) الضرر المعنوي؛
 - (هـ) التكاليف المترتبة على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية.
 - 6) تقدم إعادة التأهيل كشكل من أشكال الجبر لضحايا، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية، والخدمات القانونية والاجتماعية؛
 - 7) بالإضافة إلى التحقق من الوقائع وفرض العقوبات بحق الأشخاص المسؤولين، يجب أن يعطي القانون التونسي صراحة المحاكم وصناع القرار الآخرين صلاحية الأمر بأشكال أخرى من الترضية لضحايا في الحالات الملانمة، بما في ذلك: وقف الانتهاكات المستمرة؛ البحث عن الأشخاص المختفين وتحديد هوياتهم؛ الإعلان الرسمي أو القرار القضائي لإعادة الكرامة والسمعة؛ وحقوق الضحية والأشخاص المرتبطين بها؛ وتقديم الاعتذار العلني، بما في ذلك الاعتراف بالوقائع وقبول المسؤولية وإحياء الذكرى والنصب التذكارية لضحايا، وإدراج سرد دقيق للانتهاكات التي حدثت في المواد التربوية؛
 - 8) يسمح للمحاكم وغيرها من صناع القرار صراحةً الأمر باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

اللجنة
الدولية
للحقوقيين



صندوق بريد 91

شارن دي بان 35

جنيف 1211

سويسرا

الهاتف +41 22 979 38 00

الفاكس +41 22 979 38 01

www.icj.org